امعان الانظار على المقصود

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواهب كل موهوب * من المرصود والمقصود والمطلوب * والصلوة على حبيبه محمد المودود * افضل الرسل واشرف الموجود * وعلى آله الآمرين بالمعروف * والناهين عن المنكر والمصروف * اللهم اغفر لنا ذنوبنا الماضية فى الاقوال والافعال * واصلح اعمالنا الآتية فى الحال والاستقبال * وارزقنا صحيحات النيات فى ابواب الخيرات * واحفظنا عن الاعتلال فى يوم العرصات قوله (الحمد لله الوهاب للمؤمنين سبيل الصواب) للحمد معنى لغوى هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم بازاء فعل اختيارى (وعرفى هو فعل يشعر بتعظيم المنعم المراد بسبب كونه منعما (وكذا للشكر معنى لغوى هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم المراد بسبب كون انعامه الى الشاكر (وعرفى هو صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى به عليه الى ما خلق لاجله (والمدح هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم (والثناء فعل يشعر بالتعظيم المراد (وهو اعم

مطلقا

مطلقا من الكل (والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفى والشكر اللغوى ومباين للشكر العرفى بحسب الحمل واعم منه مطلقا بحسب الوجود (والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه من المدح والشكر العرفى ومباين للمدح بحسب الحمل واخص منه مطلقا بحسب الوجود (واللام فى الحمد للاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى اذ جميع اوصاف العباد وافعالهم مخلوقة لله تعالى فالحمد بها وعليها راجع الى خالقها فى الحقيقة (واللام الجارة فى لله للاختصاص (والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اى تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما وحذف الف لاه فى الخط لئلا يكون على صورة النفى فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفى ولام لاه لئلا يجتمع ثلث لامات وكذا فى كل ما فى اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام نحو للحم ٧ (والوهاب مبالغة الواهب بمعنى الاستمرار ولامه موصول فيعمل النصب (والهبة اعطاء ماينفع به الى من ينتفع بلا عوض (ولام التعريف فى المؤمنين الاستغراق سواء كانت حرفا اواسما موصولا لانها اذا دخلت على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد الخارجى ولا يمتنع العموم اوجبت العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت على الجمع فمعناه كل من اتصف بالايمان مذكرا كان او مؤنثا على سبيل التغليب (واللام الجارة فيه للتخصيص قدمه على سبيل الصواب مع ان حقه التأخير للاهتمام لان المقصود الاصلى بيان كون المؤمنين مكرمين عند الله تعالى لا كون سبيل الصواب موهوبا اولرعاية الفواصل (والسبيل الطريق واضافته بيانية (والصواب المطابق للواقع انما لم يعل واوه لئلا يظن ٧ ان وزنه فعل (وكذا كل ما كان على فعل من الاجوف (والمراد بسبيل الصواب الايمان وسائر الاعتقادات الحقيقة الدينية والاقوال الصادقة وكذلك الاعمال الصالحة (فالاعتقاد يتصف بالصوابية حقيقة ومعنى اتصافه بها موافقته للواقع بحيث ٨ ان ثبوتيا فثبوتيا وان سلبيا فسلبيا والاخريان توصفان بها باعتبار دلالتهما على الاعتقاد ولكن دلالة الاولى اوضح واظهر فكان

٧ اصله لحم ادخل عليه الالف واللام فصار اللحم ثم ادخل اللام الجارة عليه فصار للحم منه

٧ اخترنا هذا لعدم الشذوذ فيه بخلاف غيره منه

٧ بعد الحذف لاجتماع الساكنين منه

٨ اى اذا كان الواقع ثبوتيا فيكون الاعتقاد ثبوتيا منه

اتصافها بها اكثر واشهر والمشابهة المصححة لاستعارة السبيل لهذه المذكورات كون كل واحد موصلا الى المقصود واما اجراء ما يلايم المستعار له اعنى الصوابية على السبيل فتجريد لاستعارته ومعنى وهب الله تعالى سبيل الصواب للمؤمنين خلقه وايجاده فى قلبه اولسانه اوسائر اعضائه (فان قلت ماتقول فى رجل لم يوهب له من سبيل الصواب الا الايمان فانه لايصدق عليه ان الله تعالى وهاب له سبيل الصواب مع كونه من جملة المؤمنين وقد قلت ان اللام للاستغراق (لايقال ان الكثرة والمبالغة فى الهبة بحسب الحال لان ذلك اذالم يذكر الموهوب له اوذكر بكلمة تفيد الاجتماع وهب لكل هبة مستقلة وههنا قد ذكر بلام الاستغراق التى بمعنى كل وهوللاحاطة على سبيل الافراد ومعنى الافراد ان يعتبر كل مسمى بانفراده وكان ليس معه غيره فلابد من وجود الكثرة فى حق كل مؤمن منفردا عن غيره (ولايقال ايضا ان الايمان مشتمل على اعتقاد الواجب ونبيه وكتبه وكل منها سبيل الصواب فيكثر وهبه لذلك الرجل لان كلا منها لايسمى سبيل الصواب لعدم ايصال القاصد الى مقصوده بل السبيل مجموعها المسمى بالايمان (فان قلت لوآمن رجل ثم مات مرتدا العياذ بالله تعالى خلده الله تعالى فى النار فلم يكن الايمان موصلا فلايسمى سبيل الصواب (قلت ليس المراد به انه موصل بالفعل كيف ماوجد بل انه سبب مفض الى المقصود فى الجملة فبالارتداد زال الايمان عنه قبل الافضاء لعدم محله وبه لايخرج عن كونه مفضيا فى الجملة كمن سلك طريق بغداد مثلا ثم خرج عنها قبل الوصول اليه فانها لاتخرج عن كونها موصلة اليها فى الجملة اذ معناه انها موصلة لسالكها اذا لم يخرج عنها وكذا الايمان موصل لمحله اذا لم يرتد بخلاف ماذكر فان مجرد اعتقاد الواجب مثلا لايوصل الى المقصود وان دام (فان قلت ان ماعدا الايمان من سبيل الصواب لايوصل الى المقصود بدون الايمان وان دام فلا يكون سبيل الصواب وان ادعيتم انا جعلناه سبيل الصواب بشرط كونه بعد الايمان فنجعل ايضا اعتقاد الواجب مثلا سبيل الصواب بشرط مجامعته الايمان (قلت ان ماعدا الايمان من سبيل الصواب موصل بشرط كونه بعد الايمان الى مقاصد يطلب به كما ورد فى الخبر وهى غير المقصود

من الايمان فيكون من سبيل الصواب (واما اعتقاد الواجب او نبيه او كتبه وحده بشرط المجامعة فلم يثبت كونه موصلا الى مقاصد غير المقصود من الايمان او كونه مودعا عليه حتى يكون سبيل الصواب ومن ادعاهما فعليه البيان (فالجواب ان اتصاف فعل الفاعل بالمبالغة يكون بامرين بكثرة صدوره عنه بكونه اقوى واكمل من سائر الافراد ولاشك ان الايمان اقوى الموهوبات واعظمها فكان هبة كذلك فيجوز ان يقال او اهبه وهاب سبيل الصواب اما بالنسبة الى هبة سائر السبيل وهو الظاهر واما بالنسبة الى هبة سائر الموهوبات بان يجعل هبة كل سبيل الصواب موصوفة بالمبالغة وجئ بصيغة المبالغة تنبيها عليه (ويمكن ان يقال ان الايمان من الاعراض وهى لاتبقى زمانين بل بقاؤها بتجدد الامثال وخلق الله تعالى فى كل آن فتكثر الموهوبات وهبته اذ الموجود فى كل آن يصدق عليه انه ايمان لكن هذا عند من يمنع بقاء الاعراض وهم الاشاعرة دون من يقول ببقائها (فان قلت ماتقول فى رجل آمن بالله تعالى فى آن ثم ارتد العياذ بالله تعالى فانه يصدق عليه انه مؤمن فى الجملة مع انه لم يصدق عليه ان الله تعالى وهاب له سبيل الصواب على هذا الجواب (قلت المؤمن منصرف عند الاطلاق على من مات مؤمنا اذ ايمان كل كامل منج بخلاف ايمان المرتد ويدل عليه قولهم المؤمنون فى الجنة والكافرون فى النار (نعم يرد على هذا النقض بمن آمن قبيل الغرغرة لانه يقال زمان الغرغرة قد يجدد الايمان بل بعد الموت ايضا لان ذلك الايمان غير مقبول فلا يكون سبيل الصواب (فان قلت لايجوز ان يراد الايمان بسبيل الصواب لانه لايوهب لمؤمن لاستحالة ايجاد الموجود والا لكان الشئ موجودا مرتين او حاصلا قبل حصوله (قلت الايمان لايوهب للكافر حين هو كافر اذ معنى هبته ايجاده فى قلبه وحين الوجود زال عنه الكفر لانه ضد الايمان فلا يكون كافرا حين كونه موهوبا له بالايمان بل مؤمنا بذلك الايمان وانما يلزم الاستحالة المذكورة ان لو وهب الايمان لمؤمن قبل كونه موهوبا له وليس كذلك وحاصله ان صيغة الفاعل ههنا بمعنى الحال كما هو المتبادر من الفاعل والمستقبل فانه اذا قيل زيد مصل او مصلى يتبادر منه الحال لابالنسبة الى زمان المتكلم بل بالنسبة الى زمان الهبة (واما

قولهم اسلم امس اويسلم غدا كافر فبمعنى الماضى بالنسبة الى زمان الاسلام
(فان قيل ايجاد الايمان مقدم على وجوده فى نفسه لانه علة وهو مقدم
على وجوده فى محله لان ثبوت الشئ لغيره فرع ثبوته فى نفسه (وماقيل ان
وجود الاعراض فى نفسه عين وجوده فى محله فزيف وهو مقدم على صحة
اطلاق المؤمن عليه لان سببها محال بل بعدها بدرجتين لايسمى مؤمنا
فيلزم المحذور (قلنا تقدم الايجاد على الوجود ذاتى لازمانى والا يلزم
وجود النسبة بدون المنسوب اليه وهو باطل لانها لاتقوم الا بالمنتسبين
وكذا تقدم وجود العرض فى نفسه على وجوده فى محله والا يلزم قيام
العرض بنفسه وهو ممنوع بالاتفاق وبقاؤه زمانين وهو ممتنع عند البعض
وكذا تقدمه على صحة الاطلاق فزمان الايجاد والوجود وصحة الاطلاق
واحد فيصدق انه مؤمن زمان الهبة على انه لوفرض كون التقدمين
الاولين زمانيا لايضرنا ايضا لان اللازم من كون الله تعالى وهابا للمؤمنين
كونهم موصوفين بالايمان حال كونهم موهوبين لهم وهى حال وجود الايمان
فى قلوبهم ولو فرض كون التقدم الثالث زمانيا ايضا وارتكب انفكاك
وجود الايمان فى محله عن صحة المؤمن عليه مع لزوم ان لايكون زمان وجود
الايمان مؤمنا على ذلك التقدير ولا كافرا لارتفاع الكفر فى تلك الحالة وامتناع
صدق المشتق على شئ بدون اتصافه بمأخذ الاشتقاق لم يمكن الجواب
بان يقال يسمى مؤمنا فى تلك الحالة مجازا باعتبار مايؤل اليه كما لايمكن ان
يجاب به اولا لانه يلزم جمع الحقيقة والمجاز (اللهم الا ان يخص سبيل
الصواب بالايمان وقيل ببقاء الاعراض اوادعى عموم المجاز وكله بعيد
(ولايمكن ايضا ان يجاب عن اصل الاعتراض على مذهب من يقول بامتناع
بقاء الاعراض بان يرتكب ان الايمان الحادث اولا ليس بموهوب لمؤمن
ثم ما يتجدد هو موهوب لمؤمن بذلك الايمان السابق لانه منقوض بمن آمن
قبيل الغرغرة فانه مؤمن وليس بموهوب له سبيل الصواب على هذا الجواب
(ويمكن ان يقال ان المراد بالمؤمن من مات على الايمان وان نسبة شئ الى
مشتق لايلزم ان يكون وقت اتصافه بمأخذ الاشتقاق وان كان يتبادر
الذهن الى ذلك بل يجوز ان يكون قبل اتصافه به او بعده قوله (والصلوة

والسلام على نبيه محمد) لاماهما الجنس باعتبار وجوده فى بعض الافراد
(والصلوة فى اللغة مشتركة بين الدعاء والاستغفار والرحمة وتعين احدها
بالاضافة الى المؤمنين والملائكة والله تعالى (كتبت الفها على صورة
الواو ايذانا بانها مقلوبة منها وبالتفخيم (والسلام بمعنى السلامة (والنبى
فى الاصل نبئ على فعيل من النبأ وهو الخبر ثم جعل اسما لكل من اخبر عن
الله تعالى بطريق الالهام (ومحمد فى الاصل الذى كثرت خصاله الحميدة
ثم جعل علما لافضل الرسل عليهم الصلوة والسلام لكثرة خصاله المحمودة
واخلاقه المودودة قال الله تعالى فى حقه (وانك لعلى خلق عظيم ۞ وما
ارسلناك الا رحمة للعالمين) قوله (الزاجر من الاذناب الحاث على طلب
الثواب) اعلم اولا ان لام التعريف موضوعة للجنس والاشارة الى الحقيقة
وهو معنى واحد لا ينفك اللام منه لكنه يتعدد باعتبارات اربعة (اعتباره
من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجوده فى افراده نحو الانسان نوع
ويسمى لام الجنس والحقيقة تميزا عن غيره (واعتباره من حيث وجوده فى ضمن
فرد معين ويسمى لام العهد الخارجى (واعتباره من حيث وجوده فى ضمن
كل الافراد ويسمى لام الاستغراق (واعتباره من حيث وجوده فى بعض
الافراد من غير تعيين ويسمى لام العهد الذهنى وقد يسمى لام الجنس ايضا
نظرا الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة (وهذا المعنى الاخير والنكرة
بحسب الخارج سواء ولذا قد يعامل معاملتها من وقوع النكرة صفة وغيره
وبحسب المعنى متفاوتان لان النكرة تدل بحسب الوضع على فرد غير معين
والمعرف باللام الذهنى يدل بحسبه على الجنس والحقيقة وارادة فرد غير
معين حصلت من قرينة خارجية مثل الاكل والشرب وغيرهما ولذا قد
يوصف بالمعرفة ايضا ابقاء للجهتين حظهما واما طريق المعرفة والتمييز
بين هذه المعانى فيما وقع من المواضع فانه ينظر فان وجد عهد وقرينة خارجية
على ارادة فرد معين فاللام للعهد الخارجى والا فللاستغراق الا ان يمنع
مانع فللجنس والحقيقة الا ان يمنع مانع فللعهد الذهنى واذا عرفت هذا فلام
الزاجر والحاث للعهد الخارجى والاشارة الى محمد عليه الصلوة والسلام
ولام الاذناب للاستغراق ٤ والثواب للعهد ٧ الذهنى فتأمل (والزجر المنع

٤ اذ يمكن الاجتناب
عن جميع الذنوب منه
٧ اذ لا يتصور طلب
جميع الثواب منه

والنهى (والاذناب بكسر الهمزة مصدر اذنب الرجل اى صار ذاذنب (والحث التحريض والاغراء (والثواب جزاء العبادة قوله (وعلى آله واصحابه) اصل آل اول بدليل اويل قلبت واوه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (وخص استعماله فى الاشراف ومن له خطر عظيم دنيويا كان اواخرويا (والاصحاب جمع صحب بفتح الصاد وسكون الحاء كفرخ وافراخ وهو جمع صاحب كركب وراكب قوله (خير الآل وخير الاصحاب) وخير اسم تفضيل اصله اخير اعل بالنقل والاستغناء وان لم يعل اخواته لكثرة استعماله (وكذا نقيضه وهو شر اصله اشرر فصير فاخروجهما عن وزن الفعل (ولام الآل والاصحاب للاستغراق فيحصل المدح المقصود لا للعهد الخارجى ليحصل الاحتراز عن بعض اقربائه عليه الصلاة والسلام الذين لم يتبعوه وعن المنافقين فى زمنه عليه السلام ٣ (وان يؤذنه اعادة المعرفة لالان خيرا اسم تفضيل فيستلزم الاشتراك بين موصوفه وما اضيف اليه فى اصله وهم لايوصفون به لانه لايمكن دفعه بان ما ذكرتم فيما اذا قصد به التفضيل على المضاف اليه (واما اذا قصد به الزيادة المطلقة فممنوع (وبان خيرا قد لايكون اسم التفضيل بل صفة مشبهة مخففة من خير كهين وهين فلا يستلزم الاشتراك المذكور بل لان بعض اقربائه الذين لم يتبعوه عليه الصلاة والسلام ليسوا بداخلين فى قوله وآله حتى احتيج الى قيد احتراز عنه (قال الجوهرى فى الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآل الرجل ايضا اتباعه وهم ليسوا من اتباعه وعياله وهو ظاهر ولا من اهله بدليل قوله تعالى (انه ليس من اهلك) حيث لم يتبعه وكذا معنى الاصحاب لايتناول المنافقين لانه وان اختلف فى معناها (قال جمهور اهل الحديث الاصحاب كل مسلم رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل وطالت صحبته وقيل روى عنه اوراه الرسول عليه الصلاة والسلام (لكنهم اتفقوا على اشتراط الاسلام والمنافق ليس بمسلم واو حمل على العهد الخارجى لزم اما تخصيص الصلاة والسلام على بعض الآل والاصحاب ان كانت الاضافة لامية اوعدم معنى محصل ان كانت بيانية (واما حديث اذا اعيدت المعرفة كانت عين الاول فمقيد بعدم المانع والقرينة على خلافه قوله (وسيلة) هى ما يتقرب به

٣ اعلم انه لو جعل لاماهما للعهد يكون خير الاول بدل البعض من الكل لاصفة لفساده ولو جعلا للاستغراق يجوز كونه صفة فتأمل

الى الغير قوله (واحدار كانهـا التصريف) الركن ما يقوم به الشيء فيتناول
نفس الماهية ان كانت بسيطة وجزئها ان كانت مركبة (والتصريف
علم لهذا العلم ولامه مزيدة للمح معنى الوصفية وبيانه ان العلم ثلثة
اقسام قسم يجب استعماله مع اللام وهو المسمى به معها والغالب بها
او الأول بواحد من الجنس او المثنى او المجموع بالجمع الصحيح (وقسم يجوز
وهو ما كان في الاصل مصدرا او صفة وقسم يمتنع وهو ما عداهما والتصريف
من الثاني قوله (لانه يصير) اى انما سمى هذا العلم تصريفا لانه
في اللغة بمعنى التغيير والتحويل وبهذا العلم يحول الاصل الواحد
الى الفروع الكثيرة ويمكن ان يقال تقديره انما كان من العربية لانه به يصير
اللفظ القليل العربي الفاظا كثيرة (فيكون باحثا عن احوال الالفاظ العربية
وما يكون كذلك فهو من العلوم العربية) قوله (به) اى بسبب التصريف
(قدم على متعلقه لافادة الحصر (فان قلت الصيرورة المذكورة صدرت
من الواضع وهو الله تعالى ثم حدث هذا العلم سواء كان بمعنى الملكة او
التصديق او المسائل فانى يكون المتأخر سببا للمتقدم (قلت المراد من هذه
الصيرورة هى الصادرة من كل مصرف يصرف الكلم بسبب معرفة قواعد
الصرف كما يقال في العرف صرفت الكلمة وان كان المصرف في الحقيقة
هو الواضع (ويمكن ان يقال استعير الصيرورة المذكورة لمعنى العلم بها
اطلاقا لاسم المتعلق على المتعلق ثم اشتق منها فعل فمعنى يصير القليل به
يعلم صيرورته اياه فمعنى السببية حينئذ ظاهر قوله (من الافعال) بيان لقوله
القليل فيكون المراد منها ههنا الافعال الحقيقية هى المصادر (او لقوله
كثير فيكون المراد منها الافعال المصطلحة وهى الماضى والمضارع
والامر والنهى (ولكن يرد عليهما ان القليل الصادر كثيرا عام بكل فرد
فيتناول الجامد للصادر مثنى مجموعا ومصغرا او ذلك وكذا الكثير لان
بحث الصرف عام فلا وجه للتخصيص بالذكر (اللهم الا ان يقال اكتفى
بذكر اعظم الاقسام كما اكتفى ببيان احدهما بناء على ان اكثر الابحاث
في هذه الرسالة عنه قوله (الموفق) التوفيق جعل الله تعالى فعل عباده
موافقا لما يحبه ويرضاه قوله (المرشد) الارشاد هو الدلالة على الصراط

والاول اولى كما لا يخفى
منه

المستقيم قوله (الافعال على ضربين) لما دخل لام التعريف على افعال
وامتنع الاستغراق اذ يكون معناه كل فرد من افراد الفعل على ضربين
وهذا بين الفساد ٧ (واضحل معنى الجمعية واريد طبيعة العامة فمعناه
مفهوم الفعل مشتمل على نوعين اشتمال الكلى الواحد على جزئياته
الكثيرة ومعنى حمله عليها وجوده فيهما بمعنى انه يمكن ان يؤخذ من كل
جزئى معنى كلى حاصل فى العقل بتجريده عن المشخصات اذ المطلق
اعنى الكلى الطبيعى غير موجود فى الخارج عند المحققين اذ يلزم ان يكون
الشئ الواحد فى حالة واحدة موجودا فى امكنة متعددة وذلك بين الاستحالة
وان قال اكثر الناس انه موجود فى ضمن الاشخاص لانه جزء منها فالشامل
هو الكلى والمشمول كل واحد من جزئياته يجوز ان يكون مجموع جزئياته
(واما المشمول فى اشتمال الكل على اجزائه فكل جزء منها الا مجموعها
اذ هو شامل ولا بد من الفرق (وانما خص الافعال بالذكر مع ان الاسم
ايضا مشتمل على ضربين لقلة البحث عنه فى هذا المختصر (واما الحرف
فلا يبحث عنه فى الصرف لعدم تصرفه قوله (اصلى وذو زيادة) اى
احدهما فعل اصلى وهو ما تجرد ماضيه عن الزيادة وثانيهما فعل ذو
زيادة وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد وانما قدرنا الفعل تنبيها على ان القسم
بحيث ان يكون اخص من المقسم فى التحقيق وان جاز ان يكون اعم منه
فى الظاهر قوله (فالاصلى ثلاثى ورباعى) اى كل فرد ما يصدق عليه
مفهوم الاصلى يصدق عليه مفهوم الثلاثى (او مفهوم الرباعى على ان
الواو الجامعة بمعنى او القاسمة فيكون بمعنى المنفصلة حقيقة (ولا يخفى انه
لا يمكن ان يراد من الاصلى طبيعة العامة ٧ كما اريد ما سبق فتأمل قوله
(فالثلاثى ما كان ماضيه على ثلثة احرف) اى مفهوم الثلاثى وحقيقة اصله
ما كان ماضيه مشتملا على ثلثة احرف فقط (فان قلت هذا التعريف غير
جامع لعدم صدقه على الماضى كما لا يخفى والجمع لا بد منه فى التعريفات
(قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون
مقام التعريف ما يفهم المبتدى بسهولة وقد يكون بعض التعريفات عسير
الفهم عليه كما كان ههنا كذلك (فان تعريف الثلاثى الجامع وهو ما كان

٧ اذ لو اريد ذلك فاما ان يراد من الثلاثى والرباعى طبيعتهما او افرادهما والاتصاف بمفهوميهما اذ لا رابع وفساده ظاهر وان شئت زيادة ايضاح فتأمل فى قولنا الحيوان اما انسان وغير انسان ﴿

٧ فى كونه مجهولا علمهما وموجودا فيهما بالمعنى الذى يذكر لا بكونه جزأ منهما فتأمل ﴿

حروفه الاصول ثلثة فقط غيران المبتدى لا يميز الاصول عن الزوائد فيتسامحون ويذكرون بدله ما هو قريب الى فهم المبتدى ليمكن به استنباط التعريف عنه بسهولة فلا يبالون بعدم جمعه اومنعه لانه ليس بتعريف على الحقيقة (منها التعريفات المشتملة على لفظ كل فانها لاتصدق على كل فرد مما صدق عليه المعرف وهوظاهر لكنها يسير فهمها للمبتدى مع انها يمكن استنباط التعريف عنها بسهولة (ويمكن ان يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لايشترطون الجمع والمنع فى التعريف ويجوزونه بالاعم والاخص بل بكل متصادق فى الجملة قوله (وهوستة ابواب الاول فعل يفعل) اى الباب الاول مجموع موزونهما ومايشتق منهما ومايشتقان منه ومجهولهما (واكتفى بالاول اكون الامتياز بين الابواب به والمراد من موزونيهما ماكان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين فى الاصول (والاصول ان يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا الباقى فلا يحتاج الى تكلف وتعسف والتعريف الواضح للباب الاول هو مجموع كلمات متصرفة خماسية من ماض معلوم مضموم العين اومكسورها اومضارع معلوم مفتوح العين اومكسورها ومايشتق منهما ومايشتقان منه ومجهولهما وكان كل منها مشاركا للاخر فى الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضمومها من غير تداخل اللغتين وقس على هذا باقى الابواب (ويدل على ماقلنا عدم جواز ان يقال نصر باب اول بل يقال من الباب الاول (ففى حمل ستة ابواب على الثلاثى نظر يظهر بالتأمل ٧ (وعلى تحقيقنا هذا لايرد الاعتراض بالفعل المبنى للمفعول حيث انه لايدخل فى هذه الابواب الستة بالنظر الى ظاهر ماذكره المصنف لانه داخل فى باب فعل المبنى للفاعل (ولا بالافعال الغير المتصرفة نحو نعم وبئس حيث انها افعال ثلاثية لم تدخل فى هذه الستة (لان بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف لا يدخل فى المقسم فخروجه عن الاقسام لا يضر بل يجب قوله (وماكان مختصا بالباب الثالث) اراد بالاختصاص به الاتيان منه اطلاقا لاسم الملزوم على لازمه اذ يشترط فى كل ماجاء من الباب الثالث هذا

٧ لان الثلاثى قسم من الاصل وهو من الفعل وهو من الكلمة وقد اعتبر فى مفهومها الافراد فكيف يحمل عليه ما اعتبر فى مفهومه الجمع منه

الشرط (فلا وجه لتخصيص المختص به بالذكر قوله (لا يكون الا عينه او لامه احد من حروف الحلق) يجوز ان تكون كان ناقصة والمستثنى المفرغ وهو الجملة الاسمية خبره تقديره لا يكون ذلك المختص شيئا من الاشياء الا عينه الخ (ويجوز ان تكون تامة والمستثنى حالا من فاعله بالضمير وحده على ما هو وارد على الندرة (فتقديره لا يوجد ذلك المختص كائنا على حال من الاحوال الا عينه او لامه احد من حروف الحلق اى الا حال كون عينه او لامه احدا منها (وعلى الاول يكون الحصر اضافيا قوله (الا ابى يأبى) استثناء من فاعل لا يكون بملاحظة الاستثناء الاول تقديره كل مختص بالباب الثالث عينه او لامه احد منها الا ابى يأبى قوله (وحروف الحلق ستة) انما لم يعد الالف مع كونها من حروف الحلق (لعدم اصالته فى غير الحرف والاسم الغير المتمكن قوله (والرباعى المجرد ما كان ماضيه على اربعة احرف) لا بد فيه من قيد اصول حتى يخرج نحو اكرم او من جعل ٧ قوله (وهو باب فعلل) من التعريف بان يجعل الواو للحال والضمير للماضيه (واكتفى ههنا وفيما سيجئ بوزن الماضى لحصول الامتياز به بخلاف ابواب الثلاثى قوله (وقد يكون ستة ابواب) اى وقد توجد ستة ابواب موازنة لفعلل (وهذه الستة من ذى الزيادة ذكرها ههنا للاستطراد والتبعية للرباعى المجرد لكونها ملحقا به قوله (هو باب فوعل) انما لم يعل الواو والياء فى الاربعة المتقدمة ولم يدغم فى الاخيرة لئلا يبطل الالحاق وانما اعل الخامس لانه لا يبطل الالحاق بتغير آخر الكلمة وههنا باب آخر لم يذكره المصنف وهو باب فعنل نحو قلنس (واما نحو زلزل فرباعى مجرد عند البصريين خلافا للكوفيين قوله (مزيد على الثلاثى) اى النوع الاول فعل مزيد فيه على الثلاثى شئ (وانما قدرنا هذه المذكورات لان المراد من المزيد على الثلاثى نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحرف الزائد على الثلاثى قوله (لمزيد الثلاثى اربعة عشر بابا) اعلم ان مزيد الثلاثى ثمانية وعشرون بابا سبعة منها ملحقة بدحرج وقد ذكر وسبعة ملحقة بتدحرج ولم يذكرها المصنف نحو تجورب وترهوك وتشيطن وتقلسى وتقلنس وتمسكن وتجلبب واثنان ملحقان باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى (واثنى عشر غير ملحق

ه لكن يلزم فيه ما يلزم من حمل ستة ابواب على الثلاثى كما سبق
منه

بشئ (واما مزيد الرباعى فثلثه فمجموع الافعال ثمانية وثلثون بابا قوله (فصل فى الوجوه التى اشتدت الحاجة) ان هذه الالفاظ التى سنذكرها مفصولة عما قبلها الانفصال فى معانيها كائنة فى بيان الوجوه اى الكلمات امامن الوجه بمعنى العضو المعروف فوجه الشبه كون المعانى معروفة بها (كما ان الانسان يعرف بوجهه اومن الوجه بمعنى الطريق فوجه الشبه كونها موصلة لسامعها الى معانيها المقصودة منها (كما ان الطريق يوصل سالكه الى مقصوده قوله (الى اخراجها من المصدر) امابالذات او بالواسطة قوله (وهى ستة) بناء على ان ماعداها من المشتقات لم تشتد الحاجة اليها وان كان اصل الحاجة ثابتا وان سلم فلا حصر قوله (ميميا اوغير ميمى) والمراد من الميمى مايكون فى اوله ميم زائدة نحو مقتل وبغير الميمى مالايكون كذلك نحو ضرب وشتم وامن وموت قوله (فان كان المصدر غير ميمى فهو سماعى) اى ان كان ثلاثيا تركه لانفهامه من سياقه قوله (ونعنى بالسماعى انه يحفظ كل مصدر) الظاهر ان يقال ونعنى بالمصدر السماعى كل مصدر الخ فلابد من تأويل امافى الاول اى نعنى بكون المصدر سماعيا وفى الثانى اى نعنى بالمصدر السماعى انه يحفظ الخ فتأمل والمراد من الحفظ المذكور على وجه اللزوم (وحاصل التعريف ان المصدر السماعى وهو المصدر الذى يلزم حفظه على ماجاء من العرب قوله (فلايقاس عليه) ليس من التعريف لانه لوكان منه مع عدم الاحتياج اليه فى المنع والجمع لزم المصادرة فى قوله (لانه لاقياس) اذهو تعليل لقوله وهو سماعى بل تفريع على كون المراد من السماعى هذا المذكور لكونه لازما لوجوب الحفظ اذ لو جاز القياس لما وجب حفظه (وحاصل كلامه ان المصدر الغير الميمى من الثلاثى سماعى وهذه دعوى لابد من تحريرها قبل اقامة الدليل عليها فمعنى ماسوى السماعى ظاهر (وله معنى ولازم امامعناه فلزم حفظه على ماجاء من العرب (اما لازمه فعدم جواز القياس عليه وانما بين لازمه وان كان بيان المعنى كافيا فى التحرير لانه يستدل على هذه الدعوى بوجود لازمه فبينه اولا ليقبل الذهن دليله بلا تردد فالمبين فى التحرير لازمية المعنى السماعى من غير تعرض لوجوده فى المصدر

الغير الميمي من الثلاثي (واما الدليل فبيان وجوده فيه ليثبت ملزومه وهو كونه سماعيا لامتناع الانفكاك فلا مصادرة قوله (نحو المطلع) ليس غرضه حصر ماشذ منه نحو محمدة ومظنة وغيرهما ولذا اوردلفظ نحو قوله (الا المرجع والمصير) رد على الحصر المهلك والمبيع المصدران وغيرهما قوله (والاجوف) سواء كان مهموز الفاء اواللام اولا وسواء كان واويا او يائيا (اعلم ان المصدر الميمي من الاجوف اليائي يجيء على مفعل بالكسر ايضا لكن على طريق الفرعية لاالاصلية كما مر فلا يسمى شاذا (وانما الشاذ ماجاء على الاصالة بالكسر بان لايجوز غير الكسر كالمجيء والمحيض قوله (المضاعف) سواء كان معتل الفاء اولا صرح به في المغرب وسواء كان مهموز الفاء اولا قوله (والمهموز) اى غير المعتل الفاء واللام قوله (واما في الناقص) سواء كان مهموز الفاء او العين اولا وسواء كان واويا اويائيا قوله (وفي معتل الفاء) اى غير المضاعف سواء كان مهموز العين اواللام اولا بشرط كونه واويا محذوفا فاؤه في مستقبله (وان لم يحذف فالمصدر بفتح العين والمكان والزمان بكسرها (وان كان يائيا فحكمه حكم الصحيح صرح به صاحب المغرب هذا هو القياس وقدجاء شاذا بضم العين نحو ميسر وبفتحه نحو موضع على ماسمعهما الفراء قوله (واللفيف المقرون) سواء كان مهموز الفاء اولا ويدل على هذا حكمهم على مأوى الابل بالكسر انه شاذ قوله (واللفيف المفروق الخ) هذا عند المصنف وقد نقل التفتازاني عن بعض المتأخرين التصريح بان حكمه كالناقص وفهم من كلام الجوهري ايضا (وفي كلام صاحب المفتاح ايماء اليه وان اعتبارهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم يؤيده ولان كون حكم طوى مثل رمى يرجحه وايضا دليل الناقص يقتضي الحمل عليه وان شئت ضبط هذا المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع مايتلى عليك من الكلام حتى يشير اليك ببنان الانام (اعلم ان قياس المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الثلاثي المجرد منحصر على وزنين مفعل بالكسر وهو المصدر الثلاثي الواوي المحذوف فاؤه في مستقبله وللزمان والمكان من المثال الواوي ومن يفعل بالكسر اذالم يكن معتل اللام ومفعل بالفتح وهو اغير

ماذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط ينفعك في المرام فانه غير موجود في كتب الانام لانه من مزالق الاقدام وقد ضل عنه اكثر الاقوام قوله (معروفا ومجهولا) اعلم ان تسمية الفعل معروفا ومجهولا وغائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز لغوى من قبيل اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل ههنا على الملزوم وهو الفعل قوله (في الواحد) اى في ذى الواحدة مذكرا كان او مؤنثا كقوله تعالى (بقرة لافارض) وكذا قوله في التثنية عام للمذكر والمؤنث ولابد ههنا من قيد الغائبين كما لايخفى (اعلم ان المراد من الفتح ههنا اعم من اللفظى والتقديرى ليشمل نحو رمى (وكذا الضم في قوله ومضموم في جمع المذكر الغائب ليشمل نحو غزوا قوله (فهو الذى في اوله) اى المضارع هو الفعل الذى في محل اوله وضمير اوله راجع الى الموصول (وهذا التعريف غير مانع لدخول نحو اكرم فلا يكون صحيحا منه (وجوابه يعلم بما ذكرنا في تعريف الثلاثى ويمكن ان يقال معنى قوله زائدا على الماضى غير جزء منه وهمزة اكرم جزء من ماضى الافعال وان كان زائدا على الماضى الثلاثى قوله (مكسورة) عام للفظى والتقديرى فنحو يحمر تقديره يحمرر بالكسر قوله (يتفعلل) وكذا ملحقاته نحو يتجورب وانما لم يذكرها ههنا بناء على عدم ذكرها فيما سبق فيكون الحصر بالنسبة الى ماذكره قوله (فانها مرفوعة) اما بحركة الضمة سواء كان لفظيا او تقديريا او بحذف النون (واعلم انه لابد ههنا من استثناء الصورتين المتصل به نون جمع المؤنث واللاحق به نون التأكيد لان الاول مبنى على السكون والثانى على الحركة قوله (اما الامر) اى الغائب والمتكلم المعروفان او المجهولان والمخاطب المجهول لا الامر الحاضر المعلوم بقرينة ذكره بعده قوله (والنهى) اى الغائب والمخاطب والمتكلم المعروف او المجهول قوله (سكون لام الفعل الصحيحة) هى صفة الام لا الفعل فيتناول نحو لينصر وليأخذ وليمدد وليعد وليقل وكذا المعتلة فلا يشمل غير الناقص والحروف واسمائها كلها مؤنث سماعى وما وقع في بعض النسخ على التذكير فالاولى ان يحمل على تصحيف الناسخ لان الظاهر كونهما صفتين للفعلين وهو ليس بمستقيم لخروج المثال والاجوف من الحكم الاول وهو السكون ودخولهما في الثانى وهو السقوط والامر

على العكس واهمال المهموز والمضاعف لعدم دخولهما فى كل منهما قوله (سوى نون جمع المؤنث) استثناء منقطع لعدم دخول نون جمع المؤنث فيما سبق قوله (واما الفاعل) اعلم ان الفاعل عند المصف مايعم الصفة المشبهة بدليل ايراد عظيم وضخم ومريض وزمن فانها صفات مشبهة فيكون الفاعل عنده مااشتق لمن قام به الفعل من غير اعتبار معنى الحدوث الذى به يمتاز الفاعل عند غيره عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت قوله (فينظر) فيه اشارة الى ان الفاعل مشتق من الماضى وقد صرحه فى المعتلات عند بيان فاعل الاجوف واما عند غيره فمشتق من المضارع (واعلم ان ماذكره من اوزان الفاعل والمفعول والمبالغة هو الغالب وانه سماعى سوى فاعل ومفعول الاترى انه قد يجئ من مفتوح عين الماضى نحو قدير وصبور ومن مضموم العين نحو حسن وقد يجئ المفعول على حلوبة والمبالغة على عجاب قوله (وكسير) بمعنى مكسور وقع فى بعض النسخ بدله كثير والاصح ٧ هو الاول كما لايخفى قوله (من الزوائد على الثلاثى) الزائد قد يكون بمعنى العارض يقال الف اكرم زائد ويقابله الاصلى وقد يكون بمعنى الكثير يقال حروف دحرج زائدة على حروف ضرب اى كثيرة منها ويقابله القليل (والمراد ههنا المعنى الثانى فيشمل الرباعى المجرد ومزيداته قوله (فى تصريف الافعال) لماكان معظم الابحاث فى هذا الباب والمقصود الاصلى تصريف الافعال كما اشار اليه فى صدر الكتاب اقتصر عليه ههنا (وان بين فى هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره قوله (على اربعة عشر وجها) ولقائل ان يقول ان اعتبر فى تعدد الوجه اختلاف الصيغة فثلثة عشر فى الماضى والامر المعلوم واحد عشر فى غيرهما وان اكتفى باختلاف المعنى فثمانية عشر فى الكل اللهم الا ان يحمل على عادة المنصرفين قوله (ووجهان للمتكلم) جعل الوجهين له وان كان احدهما له ولغيره لكون ذلك الغير متكلما حكما حتى اذا قال واحد من الجماعة نضرب كان كما يقول كل واحد منها اضرب فيكون من باب التغليب قوله (رجلا كان اوامرأة) اعترض عليه بان المتكلم قد يكون صبيا وصبية فالوجه ان يقال مذكرا كان اومؤنثا (ولنا فى كل من الاعتراض والوجه نظر

٧ لان كثيرا لازم ولايجئ المفعول منه
منه

اما الاول فلانه ليس فى كلام المصنف ما يفيد الحصر وانما خصهما بالذكر لحصول المقصود بهما وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما بما يختلف به صيغة الغائب والمخاطب وهو التذكير والتأنيث ليحصل الامتياز وسبب الاتحاد كونهما للمتكلم لانه يرى ويسمع كلامه فيحصل به الامتياز من غير اختلاف الصيغة ولا دخل للصغر والكبر فى الاختلاف والاتحاد قطعا (ولما بين المصنف عدم اختلاف الصيغة فى المتكلم الكبير بالتذكير والتأنيث بين فى الصغير دلالة الظهور اشتراكهما فى العلة وعدم المانع (واما الثانى فلان المتكلم قد يكون هو الله تعالى وهو لا يوصف بالذكورة والانوثة والملائكة وهم لا يوصفون بهما ايضا بل قد يكون من الجمادات كما فى المعجزات ولا يوصف بهما (نعم توصف الالفاظ المعتبرة بهما تذكيرها وتأنيثها بهما بحسب الاصطلاح ولا كلام فيها لان المراد من المتكلم ههنا معناه اللغوى كما كان من الغائب والمخاطب كذلك (فالوجه على زعم المعترض ان يقال مذكرا كان لفظ الدال عليه او مؤنثا حتى يعم الكل (فان قلت صيغة الفعل فى ضرب وضربا وضربت وضربتا واحدة وكذلك فى ضربن وضربت الخ فيكون صيغة الماضى ثلثة وقس على هذا سائر الافعال لان الضمائر فى آخرها ليست جزأ من الفعل بل هى اسماء فلا تتغير صيغة الفعل بتغيرها كما فى ضربه وضربك وضربنى (قلت الحال على ما ذكرت لكنهم لما رأوا شدة الامتزاج والاختلاط بين الافعال وهذه الضمائر كما كانت بين الكل والجزء جعلوها فى حكم الجزء حتى اطلقوا على مجموعها الكلمة والفعل وان كان فى الحقيقة كلاما وجعلوا التغير فيها تغيرا فى صيغة الفعل كيف وقد وقع هذا الجعل فى الواضع حيث غير صيغة الفعل بتسكين الاخر عند الحاق نون الضمير او تائه فى آخره فرارا من توالى الحركات وذلك انما يمتنع فى الكلمة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك وجعل النون فى الاشياء الخمسة فى المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ومحل الاعراب آخر الكلمة ولم يجز العطف عليها من غير تأكيد وفصل (اما بيان شدة الامتزاج فلان الافعال محتاجة فى الافادة الى هذه الضمائر لكونها فواعل وهذه الضمائر ايضا محتاجة فى وجودها اليها لكونها ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون ما اتصل به

بخلاف ضرب زيدا وضربَ زيد وضربك قوله (غير انه لا يأتى الوجهان)
قيل لانه يلزم ان يكون الشخص الواحد فى حالة واحدة آمرا ومأمورا وناهيا
ومنهيا وذلك محال اقول هذا التعليل ليس بصحيح من اربعة اوجه (اما اولا
فلانا لانسلم عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف والامرية من جهة
القول والمأمورية من جهة الفعل وكذلك فى النهى (واما ثانيا فلتخلفه فى قول
القائل لغيره مثلا اضرب زيدا حين قولك ذلك الغيرله اضرب عمرا ولو زيدا
فى التعليل بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقض (واما ثالثا فلانتقاضه بالمجهول
(واما رابعا فلورود المتكلم من الامر والنهى المعلومين فى كلام الفصحاء ويقال
لانتكلم ما لا يعنى ولنرجع الى المقصود الى غير ذلك قوله (والفاعل يتصرف
على عشرة اوجه) اى فاعل الثلاثى بقرينة سياقه لان فاعل المزيدات
يتصرف على ستة اوجه فقط وكذا المراد من المفعول مفعول الثلاثى لان مفعول
المزيدات يتصرف على ستة اوجه كفاعلها (والحق ان المفعول من الثلاثى
والمزيدات سواء فى عدم تصرفه الا على ستة اوجه (نعم قد جاء من الثلاثى
ملاعين ومشائيم ولم يجئ من المزيدات غير المناكير كذا فى المفصل والشافية
قوله (اللازم) اى بعض اللازم وانما لم تحمل اللام على الاستغراق لعدم
الامكان لان بعض اللازم لا يدخل عليه هذه الاسباب فضلا عن التعدية بها
وبعضه لا يصير بها متعديا (نحو امشى الرجل وموّت الابل) اعلم ان للمتعدى
معنيين ما جاوز فعل فاعله الى المفعول به وهو المقابل للازم المراد عند الاطلاق
وما يتعلق معناه بغيره بواسطة حرف الجر ويسمى متعديا بغيره وهذا عام
متناول اللازم والمتعدى الى الثانى والثالث بواسطة حرف الجر فيسمى بالنسبة
الى الاول والثانى متعديا بنفسه وبالنسبة الى الثانى والثالث متعديا بغيره لكن
هذا المعنى لا يراد الا عند بيان المتعدى اليه وبه وحروف الجر كلها
من اسباب التعدية بالمعنى الثانى والباء خاصة فى بعض المواضع منها بالمعنى
الاول والمراد بالمتعدى ههنا هو المعنى الاول بدلالة عد الهمزة والتشديد
من اسبابه فلا بد من تخصيص قوله وحروف الجر بالباء فى بعض المواضع
وتقييد قوله ولا يجئ المفعول به والمجهول من اللازم بغير واسطة حرف
الجر فتأمل قوله (والمتعدى يصير لازما بحذف اسباب التعدية) اى كل متعد كان

فيه احد اسباب التعدية المذكورة اوقابلية النقل الى باب انكسر اوكان
من باب فعلل فيكون اللام فيها للاستغراق العرفى لعدم امكان الحقيقى
بخلاف اللام فيماسبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا لتعديته لحصولها
قبله وتوضيحه ان السبب هو الطريق المفضى الى الشئ فى الجملة من غير
اضافة وجوده ووجوبه اليه اذ لواضيف اليه الوجود يسمى شرطا
ولواضيف اليه الوجوب يسمى علة والتشديد فى نحو علم غير مفض الى تعديته
اصلا فلا يكون سببا للتعدية وان كان مطلق التشديد سببا لمطلق التعدى
لافضائه اليه فى الجملة وهمزة اعلم وان كان سببا للتعدية الى الثالث ولذا يزول
بزواله لكن ليس سببا للتعدية المراد ههنا قوله (يكون بين الاثنين) اى
يكون مداوله وهو الحدث حاصلا بين الاثنين اى قائما بهما قوله (الا قليلا)
استثناء من فاعل يكون الا القليل من باب فاعل فانه لايكون بين الاثنين
بل يكون قائما بواحد فان العقاب فى عاقبت اللص مثلا قائم بالمتكلم فقط
ومتعلق باللص تعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة فى ناضلته
فانها قائمة بالمتكلم والغائب ومتعلق بهما تعلق قيام لكن لابد وان يكون
صادرا من المتكلم ابتداء ويتعلق بالغائب ليكون مفعولا به ممتازا عن الفاعل
وكذا فى كل ماكان من فاعل بخلاف تفاعل فان البادى فيه غير معلوم ومن
ثمه جاز ان يقال اضارب عمرو زيدا ام ضارب زيد عمرا ولم يجز انضارب
عمرو وزيد ام تضارب زيدا وعمرو واعلم ان ماذكره المصنف من معانى
الابواب هو الغالب اذليست منحصرة فيما ذكر لما بين فى المطولات قوله
(والحروف التى تزاد) اى لغير الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما من اى
حرف كان نحو جلبب وقطع قوله (واذا كانت كلمة الخ) كلمة كانت ناقصة
اوتامة والواو الاولى للحال والثانية للعطف وتقييد الحرف بالواحد ليس
للاحتراز عما فوقه بل للتعميم اما الاول فلاستلزام الكل للجزء واما الثانى
فلتناوله لكل جزء مما فوقه واما تذكيره فلكونه للنسبة الى اسم فاعل كقوله
تعالى (بقرة لافارض) قوله ان لايكون لها معنى بدونها ان اراد ان
لايكون لها معنى اصلا على مايدل عليه العموم الحاصل من وقوع النكرة
فى سياق النفى ينتقض بنحو جهر فان الميم فيه اصلية مع ان له معنى بدونها

وان اراد ان لايكون لهامعناها بعينها ينتقض بنحو ضارب على انه تخصيص
من غير مخصص فالوجه ان يقال الاان لايوجد لهامعناها بعينها ولامعنى
يناسبه بدونها (ثم اعلم ان هذا الاستثناء مفرغ تقديره فاحكم انها زائدة فى كل
موضع الاموضع ان لايكون لهامعنى بدونها قوله (وابواب الرباعى كلها متعد
الادرج) هذا الحصر غير مستقيم سواء اريد بالرباعى المجرد اواعم بجيء برهن
وموت وامنى وجلبب وغيرها قوله (وابواب الخماسى كلها لوازم) سواء كان
مزيدا على الثلاثى ملحقا اوغير ملحق اومزيدا على الرباعى قوله (فانها مشتركة)
بمعنى ان بعض الافعال الجائى منها متعد وبعضها لازم فيكون الباب المشتمل
عليها مشتركا بين اللازم والمتعدى قوله (وابواب السداسى كلها لوازم)
سواء كان مزيدا على الثلاثى ملحقا اوغير ملحق اومزيدا على الرباعى يرد على
الحصر احلوليته واعروريته واغلوطنى فلان اى لزمنى قوله (وهمزة
افعل) يوهم ظاهره ان تكون الهمزة فى باب افعل حرفا من حروف المعانى
فيكون نحو اكرم مركبا من فعل وحرف فلا يكون كلمة وليس كذلك لان الدال
على الصيرورة مثلا ليس هو الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع
الهيئة غاية ما فى الباب انه صار دخول الهمزة سببا لمعنى الصيرورة وجزأ
من الدال عليها ولذا اسند المصنف المعانى المذكورة اليها مجازا وقس عليه
سين استفعل قوله (وللدخول فى شئ) بعضهم جعلوا هذا المعنى داخلا
فى معنى الصيرورة وقالوا معنى اصبح الرجل صار ذا صباح ولكن اعتبار
المصنف اولى لان المفهوم من اصبح هو الدخول فى الصباح لا صيرورة ذى
الصباح وان لزم والمراد بيان معناه المطابقى لا الالتزامى قوله (وللتكثير) وغير
المصنف لم يذكر هذا المعنى ولعله ادخله فى الصيرورة ايضا لكون معنى البن
الرجل صار ذا لبن كثير لكن لما كانت الهمزة ههنا دالة على معنى زائد على
الصيرورة وهو التكثير كان اولى ان يفرد معناه عن معنى الصيرورة الخالية عن
معنى التكثير فيكون اضبط فيكون مراد المصنف من الصيرورة السابقة هو
الخالية من معنى التكثير بقرينة المقابلة واكتفى بقوله للتكثير وان كان
فى الحقيقة له معنى الصيرورة لتعلق الغرض به ههنا قوله (وسين استفعل)
وقد عرفت ان الاسناد المذكور مجاز لكونها سببا واما وجه تعيين السين

دون الهمزة والتاء مع كون الكل زائدا وموجودا فى باب استفعل فانهما
لو كانا سببين لهذه المعانى لوجدت فى سائر الابواب مما فيه همزة الوصل
نحو انفعل والتاء نحو افتعل ولما لم توجد علمنا انهما ليسا بسببين واما السين
فلم توجد فى غير هذا الباب كما ان هذه المعانى لم توجد فى غيره (واعلم
ان ما ذكرناه من الدلائل وكذا ماذكره غيرنا فى العلوم العربية اكثرها
خطابية مفيدة للظن مستخرجة بقوة القريحة وليس بقطعية مفيدة
لليقين حتى يضرها الاحتمالات العقلية فتأمل قوله (للطلب) اعلم ان
المصنف فرق بين الطلب والسؤال كما فعله بعضهم بان الطلب يكون
بالقلب والسؤال باللسان ولم يفرق بينهما الاكثرون ولذا جعلوا هذين
المعنيين واحدا قوله (اى انقلب الخمر خلا) هكذا وجدنا النسخ الموجودة
عندنا ولكنه سهو من الناسخ والصحيح انقلب الخمر الى الخل لان باب
انفعل لازم ولذا قال فى الصحاح المنقلب مصدر اومكان تدبر قوله
(وحروف المد واللين والعلة واحدة) اعلم ان حروف الزائدة حروف بان
لايكون كلها ولاجزؤها اصلية ولا مقلوبة عنها من العشرة المذكورة
وحروف العلة الواو والياء والالف كلمة كانت اوغير كلمة اصلية كانت
اومقلوبة عنها اوزائدة متحركة كانت اوساكنة مجانسة حركة ماقبلها
لها اوغير مجانسة وحروف اللين هذه الثلثة مقيدا بكونها ساكنة وغير
مقلوبة من حرف صحيح ومطلقا من غيره وحروف المد حروف اللين
بشرط مجانسة ماقبلها لها وقول المصنف واحدة محل تأمل فتأمل
قوله (وكل فعل ماض) وانما خص الماضى بالذكر مع كون الحكم
عاما لكون فهمه ايسر للمبتدى مع كون احكام الغير معلوما بالمقايسة واراد
بالماضى ماضى الثلاثى المفرد المذكر الغائب بقرينة المثال وعدم ذكر
المزيدات فى باب المعتلات ونعلم هى بالمقايسة ويدل على هذا قوله فى اوله ووسطه
وآخره دون فائه وعينه ولامه قوله (ادغم اولهما) ولم يذكر هذا لكان اولى
لان المضاعف قد لايقع فيه الادغام (واعلم انه قد يجتمع اثنان من علامات
هذه الستة فيسمى باسمين نحو اود ووأد ووبأ ووأب وجاء وابى ونأى وابس
واوى ووأى فيقال المعتل المضاعف اوالمهموز العين او اللام والاجوف

المهموز الفاء او اللام و الناقص المهموز الفاء او العين و المضاعف
المهموز الفاء و اللفيف المقرون المهموز الفاء واللفيف المفروق المهموز
العين واى الاسمين قدم جاز والمشهور ماذكرنا قوله (باب المعتلات)
اعلم ان ماذكر فى هذا الباب من القواعد عند عدم المانع كالالتباس وغيره
كما اشار اليه فى آخر الكتاب بقوله وقد يكون فى بعض المواضع لاتتغير المعتلات
مع وجود المقتضى قوله (قلبتا الفا) اى تلفظ الالف مكانهما القلب
لايتصور فى الاعراض قوله (لاتقلبان الفا) لوجود المانع وهو الالتباس
بالمفرد على تقدير القلب والحذف لاجتماع الساكنين قوله (لان الواو)
تعليل لقوله لاتقلبان ايضا خاصة قوله (الا فى موضع) ولم يذكر فتحة
ما قبلهما مع كونها شرطا ايضا لفهمه من سباقه وسياقه قوله (بان نقلت
حركتهما الى ما قبلهما) الباء متعلق بيكون اسكونهما وانما قيد به احترازا
عما ذكره اولا فان سكون الواو والياء فى نحو غزون ورمين غير اصلى لانه
حصل من لحوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لكون ما قبلهما متحركا بل
بالحذف بخلاف نحو اقام واباع ويجوزان يتعلق بتقلبان المقدر بعد الاستثناء
ويحصل الاحترازلان ما جاء من ضمير الفاعل فى حكم الاصلى عندهم
لكونه كالجزء من الفعل على ما بيناه سابقا قوله (فحذفت الالف المقلوبة
دون واو الجمع) لانها فاعل وحذفه بدون اقامة المفعول مقامه لايجوز
لان الفعل لايفيد بدونهما قوله (فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم)
وفيه سؤال لان احدهما ان هذه الحركة حصلت من ضمير الفاعل لان
الالف تقتضى فتحة ما قبلها وقد سبق ان ما جاء منه فى حكم الاصلى عندهم
وثانيهما انها كانت عارضة فى حكم المعدوم فاجتمع ساكنان التاء
والالف فلم لم يحذف احدهما وجوابهما ان هذه الحركة لها شبهان
بالاصلى والعارضى فعملنا بالشبهين كما هى القاعدة المستحسنة عند المحققين
بيانه هذه الحركة من حيث انها جاءت بالف الضمير كانت فى حكم الاصلية
كسكون واو غزون ومن حيث محلها عارضة ليست فى حكم الاصلية لانها
ليست بجزء من الفعل على الحقيقة ولا كالجزء منه لانها ليست بفاعل
بل حرف جاءت علامة تأنيث الفاعل عارضة ليست فى حكم الاصلية بخلاف

سكون واوغزون لان محله جزء من الفعل حقيقة فبالنظر الى الاول يجتمع ساكنان اصلا فى نحو غزنا فيلزم ان لا يحذف حرف وبالنظر الى الثانى يجتمع فيه ثلث سواكن فيلزم حذف حرفين والعمل بمقتضاهما من كل وجه ممتنع باحدهما ترجيح بلا مرجح واهمال وعدم اعتبار للاخر وهو مناف للعدل (فان قلت جانب العروض راجح لانه بالنظر الى الحقيقة والمحل المتقدم واما الاصلية فبالنظر الى ضمير الفاعل الغير المقدم فقط فلجانب العروض رجحان من وجهين فلا يلزم من اعتباره ترجيح بلا مرجح ولا عدم العدل (قلت فى اعتبار العروض فقط يلزم اما حذف الالف وهو فاعل لا يحذف لانه يلزم الالتباس بالمفرد المؤنث اذا حذفت الالف تحذف الحركة العارضة الحاصلة فيها ولو سلم فالعارض يتغير او حذفت الياء وهى علامة لا تحذف ولانه يلزم الالتباس حينئذ بالمذكر وفى اعتبار الاصلية فقط لا يلزم فساد اصلا لكن يلزم نوع ثقل فى البعض وهو ليس بفساد ولذا اعتبر الاصلية فى لغة رديئة ولم يحذف منها حرف (وايضا صورة الحركة تمنع اجتماع الساكنين حقيقة واجتماعهما اعتبارى وبملاحظة هذا الفساد فى جانب العروض وعدمه فى جانب الاصلية واعتبار صورة الحركة لا رجحان لجانب العروض بل يحصل المساواة بانضمام ما ذكر فى السؤال الى ما ذكر فى الجواب فيلزم ترجيح بلا مرجح وعدم العدل من اعتبار احدهما فقط فلما لم يكن العمل بمقتضاهما من كل وجه ولا باحدهما فقط عملنا بكليهما من وجهين وتركناهما من وجهين آخرين تعادلا بينهما وقضاء لحقوقهما بقدر الامكان فاعتبرنا فى الساكنين الاولين العروض لما فيه خفة مطلوبة ولانه ليس فيهما ما حصل منه اعتبار الاصلية وهو الف الضمير وفيهما ما حصل منه اعتبار العروض وهو الياء فكان اولى بخلاف اعتبار الاصلية لان فيه ثقلا منفورا منه وليس فيهما واعتبرنا فى كل الساكنين الاخرين الاصلية لانه لو لم يعتبر فيهما ايضا لزم اعتبار العروض فقط فوقعنا فيما هربنا منه ولان فيهما الف الضمير وهى سبب لاعتبار الاصلية فكان اولى بالاعتبار قوله (ثم نقلت الخ) واما نحو خفت مما هو مكسور العين فانما كسرت فاؤه مع كونه واويا ليدل على البنية وهى

اهم من الدلالة على بنات الواو والياء لتعلقها بالمعنى وتعلق الثانية باللفظ ولما روعى الاولى لم يمكن رعاية الثانية بخلاف باب هبت فانه قد امكن فيه رعاية الدلالتين ففعل ولما لم تمكنهم الدلالة على البنية فى قلت وبعت اذ لو فتحوا فيهما لم يدل على حركة العين لوجودها فى الاصل قصدوا الدلالة على بنات الواو والياء وقد امكن على ما ذكر فى المتن (وقال بعضهم نقل فعل بالفتح فى باب قلن الى فعل بالضم وفى باب بعن الى فعل بالكسر دلالة على الواو والياء ثم ينقل حركة العين الى الفاء بعد حذف حركته فيحذف العين لالتقاء الساكنين ولا ينقل باب خفن الى باب آخر لان رعاية دلالة البنية اولى فيما امكن (وهذا القول ليس بسديد لما يلزم من النقل الى باب يخالفه لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلاختلاف معانى الابواب (وقال الكسائى اصل باب قلن فعلن بالضم فاعل كما سبق وفيه ان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ فى الصحيح فعل بالضم متعديا (فان قلت يعلم بناء الواو والياء فى باب قلت وبعت والبنية فى باب خفت من المضارع والمصدر والام والاجوف لا يجئ من الباب الثالث وايضا عدم حروف الحلق فى البعض دليل على انه ليس منه قلت (قد سمع الماضى والفاعل فقط فيحتاج الى نصب علامة ففعل فيما امكن بلا عسرة فلا ينافيه عدم نصبهم فيما لا يمكن بيسرة اذ الميسورة لا تسقط بالمعسورة ولانه ليس فى كثرة الادلة مضرة بل فيه منفعة كما لا يخفى والحاصل ان المقصود فى ماضى الاجوف شيئان الدلالة على حركة العين والدلالة على كونه واوا او ياء لانهم لما قلبوا العين وهو اما واو او ياء الفا اشكل على السامع ان عينه مفتوح او مكسور وانه واو او ياء وفيما امكن رعاية هذين المقصودين فعلوا وهو باب هبت وفيما لم يمكن الا رعاية احدهما قدموا الاول لكونه اهم كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يمكن الا رعاية الثانى فعلوها وهو باب قلت وبعت لان ما لا يدرك كله لا يترك كله قوله (واصل غزو واغزيوا الخ) واصل غزووا ولم يذكره لانفهامه من سياقه (فان قلت لم لا يجوز ان يلحق الضمير بعد اعلال المفرد (قلت يأباه قول المصنف فيما سبق اصل غزوا ورموا غزووا ورميوا والمجهول فرع المعلوم وقولهم غزوت ورميت

فلو صح ماذكرته لقيل غزات ورمات قوله (اسكنتا مالم يكن منصوبا)
فيه اشارة الى ان كل واو وياء قلبت الفا تسكن اولا بالنقل او السلب ثم تقلب
فتأمل قوله (وتحرك الواو والياء اذا كانتا منصوبتين) اى اذا لم يكن
ماقبلهما مفتوحا والاقلبتا الفا نحوان يخشى وانما لم يذكر هذا لانفهامه
من قوله وانما قلبت ياء يخشى الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها قوله
(فى التثنية) اى فى تثنية الغائب من المضارع الناقص وكذا قوله فى الجمع
وقوله فى الواحدة المخاطبة بقرينة السياق والسباق قوله (ويخشيان)
انما لم تقلب ياؤه الفا لئلا يلتبس بالمفرد لفظا عند دخول الجازم او الناصب
قوله (وضمت الميم من يرمون) فى اعلال يرمون وجه آخر اسهل من هذا
وهو ان تنقل ضمة الياء الى الميم بعد حذف حركتها استثقالا للكسرة قبل
الضمة وتحذف الياء للساكنين ولما علم هذا الوجه بما ذكر فى غزوا لم يتعرض له
ههنا تفننا وتوسيعا لطرق الاعلال قوله (لتصح واو الجمع) لانه لو لم تضم
الميم لقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فيلزم تغير الضمير وذلك
لا يجوز الا عند الضرورة كما فى مكيل ولا ضرورة ههنا قوله (قلبت
الالف المقلوبة من عين الفعل الهمزة) ولم تقلب الف الفاعل لانها
علامة والعلامة ما تتغير كما سبق قوله (فحذفت الياء) وبقى التنوين لان
التنوين علامة المتمكن قوله (وتقول فى مفعول الاجوف) اعلم ان الصرفيين
اختلفوا فى المحذوف فى مفعول الاجوف واويا كان او يائيا فذهب الاخفش
ومن تبعه الى ان المحذوف عين الفعل لان القياس اذا اجتمع الزائد مع الاصل
فالمحذوف هو الاصل كما فى غازواذا التقى الساكنان والاول حرف مد يحذف
الاول كما فى قل وغزوا ولان واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف كما سبق
وانما غيرت فى الثانى لانه لما وجب كسر ما قبلها لدفع الالتباس والدلالة
على الياء المحذوفة لزم الانقلاب اعنى لما لزم فى الثانى ارتكاب احد المحذورين
حذف العلامة وتغييره ارتكبنا الادنى وهو التغيير واختار المصنف هذا
المذهب وذهب سيبويه الى ان المحذوف واو المفعول لانها زائدة والزائد
بالحذف اولى ولان التقاء الساكنين انما يلزم عند الثانى فحذفه اولى ولان
قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلامة دفع

الالتباس فالجواب انه لوقيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس ايضا وقول
الاخفش واو المفعول علامة ممنوع بل هى اشباع الضمة لرفضهم مفعلا
فى كلامهم الامكرما ومعونا والعلامة انما هى الميم يدل على ذلك كونها
علامة المفعول فى المزيد فيه من غير واو وقوله لان القياس الخ
ممنوع ايضا وانما ذلك اذا كان الثانى حرفا صحيحا لان الاول حينئذ حرف
علة ويعرضها الحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح واما فيما نحو فيه
فكلاهما حرف علة وللاخفش ان يقول حذف الزائد ومابه يحصل التقاء
الساكنين انما يكون اولى اذا لم يكن علامة وجائيا بمعنى وقول سيبويه لان
قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له مردود لان حاصل
ماذكره انه فيما قاله الاخفش يلزم قلب الضمة الى الكسرة وهو خلاف قياسهم
فلا يرتكب الا عند علة موجبة وضرورة مقتضية كما فى قيل وغزوا وتغزين
ونحوها ولا علة ولا ضرورة ههنا ودفع الالتباس انما يكون علة اذا لم يحصل
الا بالقلب المذكورة وقد حصل بما قاله سيبويه هذا وانما لم يصح ماذكره
لولم تقلب الضمة الى الكسرة على مذهب سيبويه وقد قيل فى اعلاله
على مذهبه نقلت حركة العين الى ماقبلهما وحذفت واو المفعول لالتقاء
الساكنين ثم كسر ماقبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوى فلا فرق
بين سيبويه والاخفش فى قلب الضمة الى الكسرة لعلة الدفع على ان
العلة فيماذهب اليه الاخفش ليست بمنحصرة فى دفع الالتباس بل الدلالة
على الياء علة ايضا نعم يرد عليه ان يقال انما تكون تلك علة ان لو حذفت
الياء ولا ضرورة فى حذفها ويجاب ببيان الضرورة فى حذفها وفساد
ماقاله سيبويه وقوله بل هى اشباع للضمة قلنا بعد التسليم لا ينافى ذلك
كونه علامة للمفعول ولا فساد ايضا فى وجود العلامتين اذا لم تكونا
من جنس واحد كما فى حبليات وغيرها على ان الالتباس بالمكان لا يدفع
بالكلية بالميم فقط اذ الاعجام يترك كثيرا فيحتاج الى زيادة حرف آخر وقد
تيسر ههنا فزيدت الواو فتكون هذه الثلاثة علامة واحدة اذ لا معنى لعلامة
شئ سوى ان يختص به ولا يوجد فى غيره وهذا المعنى حاصل فى الواو
وقوله والعلامة انما هى الميم ممنوع اذ ضم العين منها علامة بالاتفاق

وقوله يدل على ذلك الخ ممنوع ايضا كيف ويلزم منه ان يكون ضم العين علامة وليس كذلك ولان كون الشئ علامة لشئ فى الثلاثى لا يستلزم كونه علامة له فى المزيدات كما ان الالف علامة للفاعل فى الثلاثى دون المزيدات وقوله وانما ذلك اذا كان الثانى حرفا صحيحا مردود بنحو غزوا ومصطفون ونحوهما ولو اريد واو الضمير بناء على ان الضمير لا يحذف لم يتوجه هذا الرد ويبطل الاستدلال بالقياسين المذكورين لكن دليل الاخفش غير منحصر فيهما وادلة سيبويه كلها فاسدة على ما بينا ولهذا اختار المصنف ماذهب اليه الاخفش قوله (وكسر ماقبل الياء) هذا مطرد فى مفعول الناقص واما فى غيره فقد لا يكسر نحو طى وسى ولى وغيرها من المصادر ونحو ريان من الصفات فاحفظ هذا قوله (فعادت الواو لحركة اللام) وهذه الحركة فى حكم الاصلية من كل وجه لمجيئه لالف الضمير وكون محله جزأ من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء رمتا لان محله عارضة ليست فى حكم الجزء قوله (فى المستقبل والامر والنهى المجهولات) اما المستقبل فتقلب الواو فى جميع تصاريفه ياء ثم تقلب فى مفارديه الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ويدل على هذا كتابتها بالياء واما الامر والنهى فتقلب فى تثنيتهما لوجوب حذفها فى مفاريدهما وانما قدم القلب الاول لرعاية تبعية الفرع مع امكان القلب الثانى بعده فكان فيه رعاية السببين بخلاف مالو قدم الثانى (فان قلت فعلى هذا ينبغى ان تقلب الواو ولا ياء فى مفاريد الامر والنهى ثم تحذف فيكونان كالمستقبل (قلت يلزم حينئذ تأخير عمل الجازم من غير اثر اذ لا يكتب اللام فى مفاريدهما حتى يكتب بالياء بخلاف مفاريد المستقبل وبخلاف جوعهما فانها وان لم تكن فى قلب الواو فيها ياء اولا اثر لعدم كتابتها لكن لا يلزم تأخير عامل واجتماع الساكنين لا يلزم قبل القلب بل بعده فحكم بقلب الواو ياء اولا رعاية للفرعية قوله (وفعل يفعل بفتح العين فى الماضى والغابر) اعلم انهم قالوا فى سبب حذف الفاء انه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوع الواو بين ياء وكسرة واورد عليهم بنحو يهب ويطأ ويقع ويسع ويدع ويضع ويلغ فاجابوا بانها فى الاصل يفعل بالكسر فحذف الواو ثم فتح العين طلبا للخفة فيما فيه حرف الحلق ثم اورد بذر

فاجيب بانه محمول على يدع لكونه بمعناه فكلام المصنف محمول على الظاهر او على ان مذهبه ليس بمذهب الجمهور وهو الظاهر المتبادر من كلامه وارى انه الحق لانه لادليل على ماذكروا وحذف الواو لا يدل عليه لجواز ان يكون حذفه لكونه من الباب الثالث اللازم له حرف حلق ثقيل ولهذا احذف الواو من كل ما كان من الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر الابواب وان كان فيه حرف حلق واما حذفه من يطأ ويسع فلان المعتل من الباب الرابع لايكون الالازما فلما جاء من بين اخواتهما متعديين خولف بهما نظائرهما مع ان فيه حرف حلق ثقيل ويلزمهم ان يحمل يسع ويطأ على الشذوذ اذ يعاد الواو بعد الفتح ولم يعد لانهم قالوا اذا زالت كسرة مابعدها اعيدت الواو نحو لم يوعد قوله (كحكم الصحيح الا فى مصدره) وان كانت عينه واوا ولامه ياء نحو طوى طيا وروى ريا وشوى شيا ونوى نية قوله (فالادغام لازم) اذا لم يكن مانع نحو الالحاق والالتباس كقردد وجدد وقوول قوله (ولامه ساكنة سكونا اصليا) بان جاء من ضمير الفاعل قوله (وان كانتا ساكنتين) فى العبارة مسامحة يعنى ان كان سكونه عارضا بان لم يجئ من ضمير الفاعل فالادغام جائز بان اسكنت الاولى للتخفيف فيكونان ساكنين واذا كانتا ساكنتين حركت الثانية وادغمت الاولى فيها قوله (ويجوز تحريكها بالضم والكسر) اما الضم فلاتباع العين لكونه مضموما واما الكسر فلانه الاصل فى تحريك الساكن لان الجزم عوض عنه فى الفعل فعوض الكسر عنه عند الحاجة وكذا فى مد واما فى فر وعض فلم يجر فيهما ضم اللام لان عين مضارعهما ليست بمضمومة حتى يتبع له قوله (وتقول فى الماضى) اى فى ماضى المضاعف ومضارعه من افعل واكتفى بذكر الماضى بناء على الظهور قوله (ادخلت بدله تشديدا) اى شدة فى التلفظ بالحرف الثانى فيكون المدغم والمدغم فيه كانهما حرف وبعض حرف يرتفع اللسان منهما معا قوله (ويجوز تركها على حالها) ينبغى ان يستثنى ما كان قبلها همزة فان القلب فيه واجب لحصول الثقل من التكرار نحو آمن واومن وايمانا فايراده فى المثال فى الماضى ليس بوجيه لان القلب فيه واجب

﴿ قوله ﴾

قوله (يتغير الهمزة كالصحيح) ينبغى ان يستثنى الصورتين الهمزة المفتوحة والمضمومة ماقبلها نحو موجل والمكسورة نحو مائة لان فى الاول يجوز قلبها واوا وفى الثانى ياء (واعلم ان الهمزة وماقبلها اذا كانتا متحركتين فى غير الصورتين المذكورتين يجعل بين بين المشهور فيكون مراد المصنف من التغير الكامل فى نفس الهمزة كالحذف والابدال او فى وصفه كالاسكان فلا يكون جعله بين بين تغيرا بهذا المعنى ابقاء الهمزة مع حركتها هذا اذا لم يكن ماقبل الهمزة همزة متحركة والافقد قالوا وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ماقبلها او انكسرت واوا فى غيره وهذا ايضا اذا لم يكونا فى كلمتين والا فيجوز تخفيفهما وتخفيف احدهما وفى كيفية تخفيفهما وجهان ان تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على مايقتضيه قياس التخفيف لو اجتمعتا وان تخففا معا على حسب مايقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت وكيفية تخفيف احديهما انه لا يخلو اما ان يكونا متفقين فى الحركة فان كان الاولى آخر كلمة جاز ان تحذف احديهما وتسهيل الاخرى وجاز ان تقلب الثانية بحرف جنس حركة ماقبلها كالساكنة وان لم يكن آخر كلمة جاز ان تخفف ايهما شئت على حسب مايقتضيه قياس التخفيف فى كل واحدة منهما او انفردت او مختلفين فخففت ايهما اردت على حسب مايقتضيه التخفيف فى كل واحدة منهما او انفردت وهذا كله اذا لم تكن الهمزة مبتدأ بها ولا تتغير اصلا قوله (و يجوز تركها) ينبغى ان يستثنى باب يرى فان النقل والحذف فيه واجب قوله (ويجوز نقل حركتها الى ماقبلها) هذا اذا لم يكن ماقبلها الفا والا يجعل بين بين المشهور ولم يكن واوا او ياء زائدتين لغير الالحاق والا قلبت الى جنس ماقبلها فادغمت جوزا نحو خطية ومقروة وافيس ولم يكن همزة ولا بنيت بغير تخفيف نحو سأل قوله (وقد يكون فى بعض المواضع لا تتغير المعتلات) اسم يكون ضمير شان محذوف والمراد بالمواضع الكلمات فتقديره وقد كان الشان فى بعض الكلمات لا تتغير المعتلات اى لا يقع التغير فى بعض الكلمات المعتلة واو لم يكن لفظة فى لاستقام الكلام بلا كلفة قوله (وبعضها لا تتغير لصحة البناء)

الواو للحال اى لاتتغير المعتلات فى بعض المواضع حال كون بعضها لاتتغير لصحة البناء وبعضها لعلة اخرى اى حال كون عدم تغير بعضها لصحة البناء وبعضها لعلة اخرى كدلالة حركته على حركة معناه نحو حيوان وجولان وطيران وزوان وسيلان وميلان وفيضان ولزوم الالتباس على تقدير الاعلال كما فى باب جوار واعلالين متواليين فى كلمة واحدة كما فى باب استوى والحمل على نظيره اونقيضه وكون حركة ماقبلها فى حكم السكون وغير ذلك مما بين فى المطولات (هذا آخر ما كتبه الفقير محمد بن پير على البركوى غفر الله تعالى لهما ولجميع المؤمنين من شرح كتاب المقصود للامام الاعظم والهمام الافخم سراج الامة ومقتدى الائمة ابى حنيفة الكوفى عامله الله تعالى بلطفه الجلى والخفى واكثر ماذكرنا فيه من التوجيهات والتعليلات والتحقيقات والاعتراضات والاجوبة والاسئلة ماهو منشأ خاطرى ومطلع باطنى من غير انتحال غيرى فليس الخبر كالمعاينة (وقدوقع فراغى من تسويده وسنى ثلث وعشرون فى سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية المصطفوية صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا ❋ والحمدلله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا ❋ واستغفر الله تعالى لى ولوالدى ولجميع المؤمنين والمؤمنات اللهم عاملنا بلطفك يا ارحم الراحمين آمين

م

روح الشروح على المقصود

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتعال * عن الند والمثال * المقدس عن النقص والتغير والانتقال * والصلوة على رسوله محمد خاتم من صرف الشرك والضلال * ودعا الى صحيح الاقوال والافعال * وعلى وآله واتباعه بلا اعتلال الباب في الزمان الماضي والاستقبال * وبعد * فلما شرع اخ اعز مودود في دراسة كتاب المقصود * المنسوب الى قدوة ائمة الشريعة نعمان المكنى بابي حنيفة طيب الله مضجعه ٢ و برد مهجعه تصديت لان اشرحه بما يليق بتعليم الاخوان وتفهيم الخلان (وسميته بروح الشروح) اسأل الله من فضله الفتوح له ولسائر المحصلين انه نعم المجيب وهو نعم المعين (بسم الله) افتتح كتابه بالبسملة وعقبها بالحمدلة اقتداء باسلوب الكتاب المجيد وعملا بالاثر المأثور والخبر المشهور * كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتر وكل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجزم * والباء في بسم الله للملابسة على معنى متلبسا متبركا به اقرأ او باستعانة اسمه افعل والاسم في الاصل سمو على المذهب المنصور و بكسر السين على القول المشهور

قوله صرف الشرك من التصريف بمعنى التغير والقطع لان الانبياء عليهم السلام تعبدوا وسعوا الى قطع عروق الكفر والضلال منه

٢ المضجع اسم مكان من ضجع الرجل اى وضع جنبيه بالارض والمهجع ايضا اسم مكان من هجع هجوعا اى نام ليلا من باب خضع والمراد بهما القبر على طريق المجاز قوله تصديت اى شرعت على معناه اللازمي واصل التصدي التعرض يقال تصدى اى تعرض قيل اصله تصدد من الصدد بمعنى القرب فاعل كيتقضى منه

حذفت

حذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقلت حركة
الواو الى ما قبلها ثم اسكن اوله تخفيفا وعدالة لانه حرك آخره فاجتلبت
همزة الوصل لان دأبهم ابتداء الساكن بها ثم لما ادخلت الباء حذفت
الهمزة لفظا وخطا ٩ لكثرة الاستعمال وعوض عنها مد الباء ثم اضيف
الى لفظة الله فسقط التنوين لانه يقتضى الانفصال والاضافة تقتضى
الاتصال فجمعهما متعذر ولفظة الجلالة عند اكثر القائلين باشتقاقها
في الاصل آله فحذفت الهمزة حذفا غير قياسي ٦ وعوض عنها الالف
واللام فاختص معهما بالمعبود بالحق ٧ واجرى مجرى اعلام الذات الواجب
الوجود وعند البعض الاصل لاه من لاه يليه اى احتجب وارتفع ثم ادخل عليه
اللام وادغمت وحذفت الف لاه لئلا يكون على صورة النفي (الرحمن الرحيم)
صفتان مشبهتان بنيتا لافادة المبالغة من رحم من باب علم بعد نقله الى باب
حسن اذ الصفة المشبهة مختصة باللازم الغريزي نص عليه الادباء والرحمة
في اللغة رقة القلب وانفعال النفس غير متصور في شانه تعالى فاذا اطلق
في حقه ما يدل عليه يراد به الغاية التي هي الافعال والمراد برحمة الله تفضله
واحسانه باختيار ثم ان الرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على
زيادة المعنى فمن هذا يقال يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة لان الرحمة
في الدنيا تعم الكافر والمؤمن وفي الآخرة تختص بالمؤمن وانما قدم الرحمن
والقياس يقتضى الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم
من حيث انه لا يوصف به غير الله تعالى لان معناه المنعم الحقيقي ٣ البالغ
في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على غيره تعالى فناسب ان يقارن العلم
تأمل (الحمد لله الوهاب) الحمد لغة هو الثناء بقصد التبجيل على الجميل
الاختياري مطلقا اى قابل النعمة اولا وعرفه كالشكر اللغوي وهو تعظيم المنعم
لانعامه مطلقا اى فعلا اوقولا او اعتقادا واصله حمدت او احمد حمدا
حذف الفعل لدلالة المنصوب عليه وبدلالته تقيد الحمد باحد الازمنة فعدل
من النصب الى الرفع ليفيد كون الحمد على الدوام ثم ادخل عليه اللام وهو
لتعريف الجنس عند المعتزلة وللاستغراق على رأى اهل السنة فسقط
التنوين لانه يدل على التنكير المنافي للتعريف ثم لما كان المقام مقام الحمد

٩ يعني ان الاصل ثبوت الهمزة خطا حال الوصل كما في اقرأ باسم ربك الآية الا ان كثرة الاستعمال ههنا دعت الى الحذف تخفيفا ومع ذلك يترك بالكلية بل عوض مـه

٦ اذ الهمزة مبتدأ بها قياسها ان لا تحذف لقوة المتكلم في المبتدأ مـه

٧ يعني ان الاله في اصل وضعه يقع على كل معبود ثم لما دخل عليه اللام غلب في الواجب تعالى ولم يطلق على غيره كالنجم والعالم يقال انه علم لان ذاته تعالى من حيث هو غير معقول للبشر فلا يمكنه ان يدل عليه بلفظ ولان قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض يقتضى تضمن معنى الوصف كالمعبود والمالك مـه

٣ اشارة الى الفرق بين الوصف الاصلي (٣) وبين الوصف الذي صار علما بالغلبة كالعلم في الاختصاص ٩

قدم الحمد على اسم الله رعاية للمقام واللام فيه للتخصيص وبدخولها سقطت همزة الوصل ولام التعريف لئلا يجتمع ثلث لامات والوهاب مبالغة الواهب والوهب اعطاء ماينتفع به الى اهله بلا قصد العوض وفى صيغة المبالغة اشارة الى حث الطالب على الجد فى التحصيل (للمؤمنين سبيل الصواب) اراد بالمؤمن من اتصف بالايمان ذكرا كان اوانثى ولتغليب جانب المذكر جمع جمع المذكر والايمان لغة من الامن فان المعتقد امن نفسه من ان يعتريها الشك وعرفا هو الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الاخر وبالقدر خيره وشره واما الاسلام فشهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب فالايمان انقياد باطنى والاسلام انقياد ظاهرى تابع له سبيل منصوب بالوهاب المعتمد على الموصول وهو الالف واللام الصواب ضد الخطأ واضافة السبيل الى الصواب تفيد مبالغة السداد فى السبيل لاشعارها اصالة الوصف المضاف اليه والمراد بسبيل الصواب الشريعة الالهية فانها سبيل المؤمن يوصله الى دار النعيم والرضوان وفى ذكر السبيل ايماء الى ماياتى من ان الفن المؤلف فيه من وسيلة العلوم الشرعية ثم لما ذكر البسملة والحمدلة للاستعانة على الاتمام والتبرك ناسب ان يستشفع فى ذلك بذكر الصلوة على النبى عليه الصلوة والسلام اصالة وعلى آله واصحابه تبعا فقال (والصلوة والسلام على رسوله) الصلوة لغة الدعاء مطلقا تتنوع باعتبار فاعله الى ثلثة انواع فمن الله تعالى الرحمة وارادة التفضل عليه والاكرام له ومن الملائكة الاستغفار وسؤال رفعة درجاته عليه السلام ومن المؤمنين طلب تعظيم الله تعالى اياه باعلاء دينه وابقاء شريعته والسلام بمعنى السلامة وتجرد النفس عن كل الم وجفاء جسمانيا وروحانيا فالصلوة الدعاء باكرام الله تعالى له وتفضيله على الغير والسلام الدعاء بالسلامة والراحة والرسول انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام وفى بعض النسخ نبيه ٧ النبى اعم من الرسول اذ لا تشترط فيه ٩ الشريعة الجديدة كما يشترط فى الرسول وهو من النبأ بمعنى الخبر فاصله نبيء قلبت الهمزة ياء وادغمت فيها فهو من اخبر عن الله تعالى بطريق الوحى (محمد الزاجر

٧ فهو فعيل بمعنى الفاعل ويحتمل ان يكون من النبوة وهو الارتفاع فمعناه الشرف على سائر الخلق فعيل بمعنى المفعول واصله نبيو اجتمع الواو والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فى الياء منه

٩ والمراد بالشريعة الجديدة الدعوة بالشريعة اصلا او تبعا كالرسل الذين ادعوا بالتورية مثلا فلا يلزم ان يقال ان الكتب والصحف المنزلة على ماورد بها وفى بعض النسخ ورد بها الاثر ليست عدد معين الانبياء عليهم السلام

عن الاذناب) محمد عطف بيان وهو فى الاصل من كثر خصاله الحميدة ثم
جعل علما لافضل الرسل عليه السلام لتحقق ذلك المعنى فى شانه ثم لافراد
الامة تفاؤلا والجملة الصلاتية اخبارية صورة انشائية معنى معطوفة على
الجملة الحمدية الانشائية معنى الزاجر من الزجر وهو المنع والاذناب بكسر
الهمزة مصدر اذنب الرجل اى صار ذا ذنب اوبفتح الهمزة جمع ذنب
كفرخ وافراخ (الحاث على طلب الثواب) الحث التحريض والثواب جزاء
الطاعة فيه اشارة الى ان العمل ينبغى ان يكون خالصا ومقترنا برجاء الثواب
ومنه تأليف الكتاب (وعلى آله واصحابه) آل الرجل اهل بيته وآله ايضا اتباعه
ومنه قولهم الآل كل مؤمن تقى وهو حديث مرفوع واصل الآل اول
لمجئ تصغيره اويل قلبت الواو الفا والاصحاب جمع صحب وهو جمع
صاحب كركب وراكب والصحابة بمعنى الاصحاب واحدها صحابى وهو
عند جمهور اهل الحديث كل مسلم صاحب رسول الله ولو ساعة فهو
اخص من الآل فذكر الاصحاب بعده تخصيص بعد التعميم لاجل
التعظيم كما فى * تنزل الملائكة والروح * وضمير آله واصحابه راجع الى محمد
(خير الآل وخير الاصحاب) خير اسم تفضيل اصله اخير نقلت حركة
العين الى الفاء وحذفت الهمزة وكذا شر اصله اشرر واعلالهما من بين
اخواتهما لكثرة استعمالهما واعراب خير بالرفع على المدح اى هم خير الآل
الى آخره اوبالجر على الوصف للمدح اى الفاضلين على امم سائر الانبياء وفيه
تلميح الى قوله تعالى كنتم خير امة * الاية وتتميم السجع واما كونه احترازا
عن الفاسق فمما لاحاجة اليه (امابعد) مبنى على الضم لكون المضاف اليه
منه منويا اى بعد الفراغ من الحمد والصلوة (فان) العلوم (العربية) ٤
كاللغة والصرف والنحو والمعانى ونحوها تسمى بعلم الادب لتوقف ادب
النفس فى المحاورة والدرس عليها (وسيلة) وهى مايتقرب به الى المطلوب
(الى العلوم الشرعية) التى بها تناط سعادة الدارين وهى التفسير والحديث
والفقه والفرائض (واحد اركانها) الاركان جمع ركن وهو مايقوم به
الشئ اى احد اقسام العلوم العربية (التصريف) ٣ اى علم الصرف وفى صيغة
التكثير اشارة الى ان فى هذا الفن تصرفات كثيرة ولام التعريف فى علم الفن

٤ بحذف الموصوف
يدل عليه مابعده وانما
حذف ايماء الى ان
استحقاق العلوم
الآلية باسم العلم ادنى
من استحقاق العلوم
الشرعية منه

٣ وفى كلامه اشارة الى
تعريف الفن وتسميته
بالتصريف كانه قيل
انه فى اللغة التغيير
والتحويل وبهذا العلم
يحول الاصل الواحد
الى الفروع الكثيرة ان
قلت صيرورة القليل
كثيرا صدرت من
الواضع وهو الله
تعالى ثم حدث هذا
العلم فكيف يكون
المتأخر سببا للمتقدم
اجيب بان المراد من
الصيرورة المذكورة
ماصدرت من
مصرف الكلم بسبب
معرفة قواعد الفن
منه

كالصرف والنحو للرمز الى انه وصف فى الاصل والتصريف فى اللغة التغيير وفى الاصطلاح يطلق على فنين احدهما ما يبحث فيه عن الموزونات اعنى الامثلة المختلفة باعتبار اشتقاقها من المصادر ويسمى علم الاشتقاق ويعرف بانه علم بتحويل الاصل الواحد ٤ الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة وثانيهما ما يبحث فيه عن القواعد الوزنية للوصول الى المعانى الموزونية ويسمى علم الاوزان ويعرف بانه علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب وفى هذا الفن لا يبحث عن الاشتقاق ولا عن المصدر بطريق الاصالة لعدم كليته بل بالتبع والمختصر المشروح من الفن الاول والمختلفة بمعنى المتنوعة والمعانى المقصودة معانى المشتقات من الافعال والاسماء والاصل الواحد فى الاشتقاق المصدر لان مفهومه واحد وهو الحدث جنس وتحته انواع وهى معانى المختلفات وتحتها افراد وهى معانى المطردات اعنى الاحداث الموصوف بها الاشخاص فالجنس احق بالاصالة لاطلاقه عن القيود فقول الكوفيين باصالة الفعل محمول على اصالته باعتبار الوزن فان ما وضع له الوزن اولا الماضى ثم المضارع ثم المصدر فاعتبر مؤخرا لعدم اطراده فحينئذ لا نزاع بين الفريقين فى الحقيقة ولما كان حاصل كلامه ان التصريف وسيلة على حدة لا يستغنى عن معرفتها بينه بقوله (لانه) الضمير للشان (به) اى بسبب التصريف لا بغيره (يصير القليل من الافعال) ٨ اى كالذى ما كان من انواع الفعل (كثيرا) مختلفا بالصيغة والدلالة فتحصل كلمات كثيرة متأدية الى معرفة احكام الشرع فلا بد من تحصيل الفن (والله الموفق) اى المهيئ لاسباب المقصود (والمرشد) اى سواء الطريق لمن توجه اليه فى طلب المقصود ثم لما كان الفعل الماضى مبدأ سلسلة المشتقات ومأخذ الابواب الصرفية بدأ بتقسيم الافعال لبيان الابواب التى هى اشرف مباحث الفن فقال (الافعال) اى جنسها اذ كل فرد منها ليس (على ضربين) اى على نوعين احدهما (اصلى) وهو ما تجرد ماضيه عن الزوائد ولا يهرب عن الخروج من الكسرة الى الضمة التى فى الآخر كما فى يضرب لان الضمة لكونها فى حيز الزوال فى حكم العدم (و) ثانيهما (ذو زيادة) وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد (فالاصلى) على ضربين

٤ قال سعد الملة الدين فى شرح العزى ولو اريد بالاصل الواحد اللفظ المفرد ليتناول الاسم الجامد الذى لا يصير مثنى ومجموعا ومصغرا وغير ذلك لكان مناسبا لعموم بحث من الصرف
عهـ

٨ جمع فعل بالكسر اسم لنوع من انواع الكلمة قال الشريف فى فصل المجاز العقلى فيما نقل عنه قد عرفت ان الفعل بالفتح هو المصدر حقيقة وان كسر الفاء اسم لا مصدر حقيقى بل هو الحاصل من المعنى المصدرى وانما سمى فعلا لدلالته على الفعل اللغوى وهو الحدث
عهـ

ايضا (ثلاثى ورباعى) لم يبين من الاصلى غيرهما اذ الاصلى فى كل كلمة
متمكنة ان يكون على ثلثة احرف كما بين فى موضعه ولكن جوز الرباعى
على قلته انوع توسع فى التصرف ولم يجوز الخماسى المجرد فى الفعل لثقله
بتعدد معنى الفعل بخلاف الاسم نحو جحمرش واما المزيد فيه فالزائد فيه
لكونه عارضا كالمعدوم (فالثلاثى ما) اى فعل اصلى (كان ماضيه على
ثلثة احرف) لا يقال هذا التفسير لا يصدق على الماضى اذ ليس للماضى
ماض لان المراد ان الثلاثى نوع كان ماضيه كذا ووصف افراده كنصر
بالثلاثى مجاز تأمل (وهو ستة ابوب) لان عين ماضى الثلاثى اما مفتوح
او مكسور او مضموم فعلى الاول عين المضارع اما مفتوح وهو الباب
الثالث او مكسور وهو الباب الثانى او مضموم وهو الباب الاول وعلى الثانى
فعين المضارع اما مفتوح وهو الباب الرابع او مكسور وهو السادس او مضموم
وهذا لم يجئ لئلا يلزم اجتماع الثقيلين فى باب واحد ونحو فضل يفضل
من اللغات المتداخلة وعلى الثالث فعين المضارع اما مضموم وهو الباب
الخامس او مكسور او مفتوح وهذان لم يجيئا لان فعل بالضم لما اختص
بافعال صادرة من الطبايع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يوقعوا المخالفة
عين مضارعه ايماء الى ذلك فبقى من القسمة المتصورة عقلا ستة وابواب
الثلاثى قد تطلق على الاوزان الماضية فقط فتعد الابواب ثلثة وقد تطلق
على الموزونات فتعد الابواب ستة واصل الباب بوب بدليل جمعه على
ابواب (الاول) اسم لفرد غير مسبوق اصله وول بالواوين ادغمت الواو الاولى
بعد سلب حركتها فى الثانية ٦ وزيدت فى اوله همزة الابتداء ٩ وقيل اصله اول
قلبت الهمزة واوا فادغمت واللام فيه عوض عن المضاف اليه اى اول
الابواب الستة (فعل يفعل) اى ما يتصرف منه مطلقا اسما كان او فعلا
وانما خصوا فعل بالوزن لوجود حرف من مخارج ثلثة اى الشفة والحلق
والوسط ولكونه اعم الافعال معنى ويصح استعماله فى معنى كل فعل نحو
فعل النصر وفعل الضرب وغيرهما (بفتح العين فى الماضى وضمها
فى الغابر) الغبور من الاضداد يطلق على الماضى والمستقبل فافهم اعلم
ان منهم من نظر فى ترتيب الابواب الى شدة اختلاف حركة العين لانها

يعنى ان معنى قولهم نصر ثلاثى انه فرد نوع الثلاثى وحمل الستة على ما هو الراجع الى الثلاثى يوضح ان الثلاثى اسم النوع منه

٦ لدفع ثقل المتجانسين

٩ اى همزة الوصل ثم قطعت لكثرة الاستعمال كما فى ايمن منه

ادل على اختلاف معانى الابواب فقدم باب ضرب لان الاختلاف بين الفتح والكسر اكثر منه بين الفتح والضم لان الفتح علوى والكسر سفلى والضم بينهما فهو احق بكونه من دعائم الابواب ومنهم من اعتبر الاولية على المعنى والاكثرية اشتقاقا فقدم باب نصر لكثرة لغاته ومعانيه ولذا ارد اليه اكثر الابواب عند بناء المغالبة وهى ان يقصد كل مشارك مغالبة على صاحبه فى الفعل المقصود فيسند الفعل الى الغالب نحو ضاربنى فضربته اى غلبته بالضرب ويضاربنى اضربه بضم الراء اى اغلبه بالضرب (والثانى) من تلك الابواب (فعل يفعل بفتحها) اى بفتح العين (فى الماضى وكسرها فى الغابر والثالث فعل يفعل بفتحها فى الماضى والغابر) وهذا الباب معدول فى الحقيقة عن مكسور العين او مضمومها لاجل حرف الحلق فهذا يشهد لقلة لغاته واستعماله (والرابع فعل بكسرها) اى بكسر العين (فى الماضى وفتحها فى الغابر والخامس فعل يفعل بضمها فى الماضى والغابر) اخر الخامس لقلته بالنسبة الى الرابع واختصاصه باللازم واما قولهم رحبتك الدار فمن قبيل الحذف والايصال تقديره رحبت بك الدار اى وسعت لك فحذف الجار لكثرة الاستعمال (والسادس فعل يفعل بكسرها فى الماضى والغابر) اخره عن الخامس مع انه من فعل مكسور العين لقلته بشهادة انهم قالوا انه من الصحيح وارد على الشذوذ ولما كان للباب الثالث شرط لابد من ذكره اورده بعد تمام الابواب لطول ذيله فقال (وما) اى فعل (كان مختصا بالباب الثالث) اى امتاز من بين الابواب بالفتحتين (لايكون) اى لايوجد ذلك المختص على حال (الا عينه اولامه احد من حروف الحلق) عينه مبتدأ واحد خبره والجملة الاسمية حالية بالضمير وحده اى الاحال كون عينه اولامه احدا منها والسر فى ذلك ان الباب بالفتح فيهما يكون فى كمال الخفة ولا يكون معادلا لاخواته فاشترط حرف ثقيل فى عينه اولامه اولامه ليحصل التعادل ولم يشترط ان يكون الحرف فى فاء الفعل لانه يسكن فى مضارعه فلا يتم الغرض فكل باب مختص بالفتحتين لاياتى بدون حرف الحلق (الا ابى يأبى فانه) جاء بالفتحتين بلا حرف الحلق فهو (شاذ) اى مخالف للقياس ٩

٩ وقيل حملا على منع لانه بمعنى امتنع فيقرب من منع فى المعنى منه

ومستثنى من القاعدة السابقة قبل السر في مجيئه بالفتحتين مع عدم حرف الحلق انه علم انقلاب الياء الفا اوفتح العين والالف من حروف الحلق فجيء بالفتحتين لوجود ٨ الشرط تقديرا واما قلى يقلى بالفتح فيهما فلغة غير فصيحة ولا كلام فيها والفصيح يقلى بالكسر وركن يركن من المتداخلة (اعلم ان الواقع على خلاف القياس ان صدر من الواضع كابى يأبى واستحوذ بلاقلب الواو الفا فهو مقبول مستعمل على السنة الفصحاء وان صدر من غيره فان وجد نظيره فيما صدر عن الواضع فيجوز غير فصيح كقوله الحمد لله العلى الاجلل بترك الادغام فانه نظير قطط شعره ٨ والافقبيح كدخول حرف التعريف على الفعل فى قوله * ومن حجره بالشيخة اليتقصع * وبالجملة فالشاذ مايكون بخلاف القياس وان كثر وقوعه واما النادر فقل وقوعه وان كان على القياس والضعيف مالم يثبت على السنة الفصحاء (و حروف الحلق ستة الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة) لم يذكر الالف لان وقوعه فى الكلمات المتمكنة ليس على سبيل الاصالة بل على سبيل القلب عن واو وياء ولما فرغ من الثلاثى فقال (والرباعى) اى المجرد (ما كان ماضيه على اربعة احرف) اى اصول بقرينة انه قسم من الاصلى اذالرباعى المزيد على الثلاثى ما كان ماضيه على اربعة بزيادة (وهو) اى الرباعى المجرد (باب فعلل) لم يذكر مضارعه كما ذكره فى الثلاثى اذ الالتباس ههنا اختير اسكان العين لدفع توالى اربع حركات لان آخر الماضى مبنى على الفتح واذا اسكنت اللام الاولى يلزم اجتماع الساكنين حين اتصال الضمير المرفوع لانه حينئذ يسكن الآخر (وهو) اى باب فعلل اصلا (باب واحد) لان الفعل ثقيل فلم يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثى الا بالتزام كون الحركة فتحة الخفة فلم يبق للتعدد مجال لانه انما يكون باختلاف الحركات وبناؤه للتعدية غالبا بشهادة بنائه للمفعول نحو زخرف وبه مثاله دحرج زيد الحجر اى رده من العلو الى السفل وقد يكون لازما نحو حصحص الحق اى بان وظهر ودربخ الرجل بالخاء المعجمة اى الق رأسه بين يديه وقد يؤخذ من كلام مركب نحو بسمل اى قال بسم الله وحوقل اى قال لاحول ولاقوة الى آخره ونحوهما (وقد يكون) اى باب فعلل (ستة ابواب) زائدة

٨ وهو حرف الحلق مجيء الباب بالفتحتين مشروط بوجود حرف الحلق وليس مجيئه بحرف الحلق مشروطا بالفتحتين حتى يقال اتى فى مثل دخل يدخل حرف حلق وليس من الباب الثالث منه

٤ اطال واسترسل منه

على الثلاثى (يقال لها الملحق بالرباعى الالحاق ٧ ان تزيد فى بناء لتلحقه ببناء آخر اكثر منه حرفا وتصرفه تصريف الملحق به وشرطه اتحاد مصدرى الملحق والملحق به وموافقة اللفظين اصلا وزيادة والمراد من المصدر المصدر الاول دون الثانى لعدم اطراده فان مصدر عربد وقحطب يجئ فعللة لافعلالا فخرج باب الافعال عن كونه ملحقا بدحرج (وهو) اى الملحق بالرباعى (باب فوعل نحو حوقل) ٦ اصله حقل اى ضعف وهرم وفى الاقناع حوقل الشيخ كبر وفتر عن الجماع ومصدره الثانى حيقالا بقلب الواو ياء ولا يبطل به الالحاق لبقاء الوزن (و) باب (فعول نحو جهور) اصله جهر يقال جهر بالقول رفع به صوته وبابه قطع وجهور ايضا وفى الاقناع جهور الحديث اى اظهره (و) باب (فيعل نحو بيطر) اصله بطر البطر شدة المرح وبيطر اى شق (و) باب (فعيل نحو عثير) يقال عثر عليه عثورا اى اطلع ويقال عثير عثيارا اى زل ولم تستقر رجله موضع وضعه (و) باب (فعلى نحو سلقى) اصله سلق يقال سلقه بالكلام اى اذاه بشدة القول وسلقيت رجلا اى اوقعته على قفاه ومصدره الثانى سلقاء بقلب الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة كما فى رداء وكتب الف سلقى على صورة الياء دلالة على انه مقلوب منها وانما اعل سلقى دون الافعال السابقة لما تقرر من ان الملحق يجب ان يكون مثل الملحق به لفظا فلا يعل ولا يدغم لئلا يبطل الالحاق ولا يبطل بقلب الاخر الفا لانه كالوقف (و) باب (فعلل نحو جلبب) اصله جلب والجلب اخذ الشئ اليه وجلبب اى البس الجلباب ثم تقديم هذه الستة على الرباعى الموازن كباب الافعال نظرا الى ان الملحق من تتمة الملحق به فذكرت مع الرباعى المجرد اخراجا من البين وتقديم باب زيادته واو على ما زيادته ياء لان الواو اقوى حروف العلة وتقديم باب زائده مقدم على ما زائده مؤخر لوجه غير خفى وتقديم ما زيادته حرف علة على ما زيادته حرف صحيح لان حرف العلة اصل فى الزيادة واكثر وانما لم يزد الواو فى جلبب لان الواو الرابعة المتطرفة تقلب ياء فيلتبس البناء والالف لا يكون للالحاق عندهم فاتى بتكرار اللام ولم يدغم لان الادغام مبطل الالحاق كالاعلال فى الوسط ولما فرغ من ذكر الاصلى بقسميه قال

٧ يعنى ان كان فى الملحق به حرف زائد اولا او وسطا كتاء تدحرج ونون احرنجم تزاد تلك الحروف من الملحق موضع زائد الملحق به وتكون اصول الملحق بازاء اصول الملحق به وكذا احمدل اى قال الحمد لله منه

٦ وعن بعض الكمل بالمصدر الاول نحو باب الفوعلة والفيعلة والفعولة ونحوها منه

٢ زيدت الياء فى آخره ولا احتمال لزيادة الباء الاولى لان الاختلاف فى ان الزائد اول المتجانسين ام ثانيهما انما هو فى الحرفين اللذين اولهما ساكن كما ستطلع عليه ان شاء الله تعالى منه

(واما المزيد فيه فنوعان) احدهما (مزيد) اى حاصل بالزيادة (على الثلاثى و) ثانيهما (مزيد على الرباعى فمزيد الثلاثى اربعة عشر بابا وهى على ثلثة انواع رباعى وخماسى وسداسى) ترتيب هذه الانواع بحسب قلة الزيادة والقرب الى الاصلى (فالرباعى ثلثة ابواب) احدها (افعل) بفتح الهمزة لكن كسرت فى المصدر لئلا يلتبس بالجمع على افعال موزونه اكرم اصله كرم بالضم وبناء هذا الباب ومعانيه يأتى فى فصل الفوائد ان شاء الله تعالى (و) ثانيها (فعل بتشديد العين) نحو فرح بزيادة حرف من جنس العين بين الفاء والعين لان اول المتجانسين ساكن والحكم بزيادة الساكن اولى لانه قليل وقيل بين العين واللام لان الزيادة بالآخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وبناؤه للتكثير ٩ غالبا واما قصد تكثيره اما الفعل كما فى قطعت الثوب واما الفاعل كما فى موتت الابل واما المفعول كما فى غلقت الابواب فاذا لم يوجد مرجع التكثير كان استعمال فعل هنا للتكثير خطأ نحو موت الشاة الواحدة ويجئ هذا الباب للازالة نحو فزعته اى ازلت الفزع عنه وللنسبة نحو خطأته اى نسبت الخطأ اليه وحكمت به عليه وبمعنى الاعتقاد نحو وحدت الله وقدسته اى اعتقدت انه واحد وطاهر عن كل نقص وبمعنى القبول نحو شفعته فى كذا اى قبلت شفاعته فيه وبمعنى الحضور فى شئ نحو جمع وموسم اى حضر الجمعة والموسم وقد يؤخذ من مركب نحو هلل اى قال لا اله الا الله ومنه التكبير والتحميد والتسليم والتصلية والتلبية وبمعنى مجرده نحو عضته وعوضته (و) ثالثها (فاعل نحو قاتل) ومصدره قسمان قياسى وهو المفاعلة ٧ وسماعى وهو الفعال ويجئ فيما لا على لغة من قال ٣ كما فى كلم كلاما وبناؤه للمشاركة غالبا ومعناها نسبة الحدث صريحا الى المرفوع بالقيام به والى المنصوب بالوقوع عليه وضمنا بالعكس نحو ضارب زيد عمرا فان المفعول صريحا فاعل ضمنا ويجئ بلا مشاركة وهذا مطرد فى افعال نسبت الى الله تعالى نحو قاتله الله ولصيرورة الشئ ذا كذا وصف نحو عافاك الله اى صيرك ذا عافية وللتكثير نحو ضاعفت وبمعنى فعل نحو دافع قيل فائدة النقل المبالغة تأمل ٤ ثم تقديم الافعال لتقديم زيادته وتقديم التفعيل على المفاعلة لان زائده من جنس الاصل

---

٩ لم يقل والتكثير اما فى الفعل الى آخره كما قالوا لان التكثير واحد مع الثلثة قد يوجد من تكثير الاخر ضمنا لا قصدا فلا يستقيم ظاهر الترديد سعد

٧ وكذا قصر يقال قصر الشئ على كذا اى لم يجاوزه الى غيره ويجئ بمعنى الطلب نحو تبعته اى طلبته تبعاله وبمعنى صار نحو عجزت المرأة اى صارت عجوزا وللتعدية نحو سلم الله اى من الآفة والخطأ سعد

٣ اى سيبويه كان الفعال مقصودا منه سعد

٤ كان المباشرة بالاسباب بمنزلة الدفع مرارا سعد

ولما فرغ من ذكر الرباعي قال (والخماسي) وهو (خمسة ابواب) احدها (انفعل) وبناؤه للمطاوعة البتة ٢ يعني للدلالة على قبول اثر الفعل واكثر مجيئه لمطاوع فعل نحو كسرته فانكسر ويجيء لمطاوع افعل وفعل قليلا نحو ازعجته فانزعج وعدلته فانعدل ولايبنى في غير الافعال العلاجية ٤ اعني الاثار الظاهرة للحس لان وضعه لما كان لمعنى التأثير خصوه بفعل يظهر اثره تقوية لمعنى الموضوع له فلا يقال انعلم ومن ثمة قيل انعدم خطأ (و) ثانيها (افتعل) وهو للمطاوعة غالبا علاجا اوغيره نحو غممته فاغتم ويجيء لاتخاذ الشيء نحو اذبح الرجل اي اتخذ ذبيحا وللتصرف اي الجهد في تحصيل الفعل نحو اكتسب المال اي اجتهد في كسبه وبمعنى تفاعل نحو اختصما واجتوروا ٧ اي تخاصما وتجاوروا وبمعنى مجرده نحو حقره واحتقر • وللازالة نحو انتصر منه اي ازال النصرة عنه وانتقم وللاظهار اصل الفعل نحو اعتذر اي اظهر عذره (و) ثالثها (افعل بتشديد اللام) وبناؤه للمبالغة في النعوت فان احمر ابلغ من حمر ولايبنى الا من ثلاثي اللازم دال على اللون نحو اشهب ٦ او على العيب كاعور (و) رابعها (تفعل بتشديد العين) وبناؤه غالبا للتكلف اما مطاوعا لفعل مشددة العين نحو علمته الفقه فتعلم اوغير مطاوع نحو تشجع ومعنى التكلف ٣ ان يعاني الفعل ويمارسه ليحصل الشجاعة وكلف نفسه ان يحصلها وللاتخاذ نحو توسدت الحجر اي اتخذته وسادة وللتجنب اي التباعد عن اصل الفعل نحو تأثم وتهجد اي جانب الاثم والهجود وهو النوم وللعمل المكرر تدريجا نحو تجرع الماء اي شربه جرعة جرعة ومنه تفهم كان الفهم حصل له شيئا بعد شيء وبمعنى استفعل للطلب اوالاعتقاد نحو تكبر فلان وتعظم اي طلب ان يكون كبيرا او اعتقد انه عظيم ويكون لافادة كمال في حقه تعالى تقدس وتوحد وللحصول الشيء بلا عمل نحو تولد وتكون (و) خامسها (تفاعل) وبناؤه لمشاركة الاثنين فصاعدا صريحا في اصل الفعل نحو تباعد زيد عمرا اي تفرقا كل عن الاخر وتصالح القوم قالوا بناء تفاعل انقص مفعول واحد من فاعل فاذا كان فاعل يتعدى الى مفعولين نحو جاذبته الثوب ونازعته الحديث يتعدى تفاعل نحو تجاذبنا الثوب وتنازعنا

٢ ولذا لا يسند الى الله تعالى فلا يقال انقدس منه

٤ والفعل العلاجي ما يحتاج حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاجي ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن والكرم منه

٧ ولكون اجتوروا بمعنى تجاور عليه لفظا يعل واوه بان اعتبر ما قبلها كالساكن فلم تقلب الفا منه

٦ اصله شهب اي غلب بياضه على سواده واصل اعور عور منه

٣ التكلف لغة وقوع الشخص في كلفة اي مشقة (منه) وكذا تصبر وتمرد اي كلف في الصبر والتمرد منه وكذا تيقن وتبين اي طلب اليقين والبيان منه

الحديث واذا كان فاعل يتعدى الى مفعول واحد يلزم تفاعل نحو تضارب
زيد عمرا ويقال فى فرقهما ان البادى بالفعل معلوم فى فاعل دون
تفاعل ويجئ لاظهار ماليس له فى الواقع نحو تجاهل وتغافل اى اظهر
الجهل والغفلة وليس له فى الواقع ولمطاوع فاعل نحو باعدته فتباعد
ثم انه قدم من الخماسى ما فى اوله همزة على ما فى اوله تاء رعاية للترتيب
السابق فى الرباعى فانه اصل الخماسى ومن القسم الاول قدم ما زائده
الثانى قبل الفاء ثم ما زائده الثانى قبل العين نظرا الى حال موضعه ولما فرغ
من ذكر الخماسى قال (والسداسى ستة ابواب) احدها (استفعل) وبناؤه
للتعدية غالبا وله معان تأتى فى فصول الفوائد ان شاء الله تعالى (و)
ثانيهما (افعوعل) مصدره افعيعال لانقلاب الواو ياء وزائده الثالث ثانى
المتجانسين اتفاقا لما نبهت ان الاختلاف فيما اذا كانت الاول ساكنة
وبناؤه غالبا لمبالغة اللازم نحو اخشوشن اى بالغ فى الخشونة ويجئ متعديا
نادرا نحو احلوليته ٧ اى جعلته حلوا على وجه ابلغ واعروريته اى ركبته
عريانا جدا (و) ثالثها (افعول بتشديد الواو) وبناؤه للمبالغة ٣ كافعوعل
نحو اجلوذت الابل اى دامت فى السير السريع وقد جاء منه اعلوط متعديا
فى الصحاح اعلوطنى اى لزمنى وفى الجار بردى يقال اعلوط ٩ البعير
اذا تعلق بعنقه وعلاه (و) رابعها (افعنلل) الهمزة والنون وثانى
المتجانسين زائدة وبناؤه لمبالغة ثلاثية ايضا فان اقعنسس ابلغ من قعس
ومعناه دخل ظهره وخرج صدره لما سئل الاصمعى عن معنى القعس
فقدم بطنه واخر ظهره تشبيها بهيئة الاقعس وتفهيما للسائل ان الاقعس
ضد الاحدب ومعنى اقعنسس تأخر ورجع الى خلفه (و) خامسها
(افعنلى) مصدره افعنلاء بقلب الياء همزة لوقوعها بعد الالف فى الطرف
وبناؤه لمطاوع فعلى نحو سلقيته فاسلنقى اى اوقعته على قفاء فوقع
عليه وكلتان منه متعديتان يأتى ذكرهما فى فصل الفوائد وقد عد اكثر
هذين البابين اعنى باب اقعنسس واسلنقى ملحقين باحرنجم لاتحاد مصدريهما
مع مصدره وزنا ومقابلة اللفظين فاء وعينا ولاما ومشاكلتهما زيادة
والمصنف نظر الى انهما ليسا من مزيد الرباعى ٣ ورباعيتهما ملحق منه ٧

٧ والزائد الثانى اما مقدم عن اللام او مؤخر على الاختلاف السابق فى فصل فلا تغفل ـه

٣ اى لمبالغة اللازم ـه

٩ وفى الاقناع اعلوط البعير كبده فافى شرح الهادى من تفسير اعلوط بقوله لزم من ان تفسير معناه لا كونه لازما واعلوط بالعين والطاء المهملتين ذكره الامام مظهر الدين فى شرح المفصل ـه

٣ لان ثلاثيهما قعس وسلق ـه

وهو سلقى وقعس مثل جلبب ـه

٧ فلم يلحق امر مزيد الثلاثى بمزيد الرباعى ـه

بدحرج فالحاقهما باحرنجم غيراصلى بل تبعى فادرجهما فى سائرمزيدات الثلاثى (و) سادسها (افعال بتشديد اللام) مصدره افعيلا لانقلاب الالف ياء بعد كسر ماقبلها كيلا يلزم توالى الفتحات لفظا وتقديرا وزائده الثالث ثانى المتجانسين اتفاقا لان سكون الاول ههنا عارض للادغام وفى فعل ابتدائى كيلا يلزم توالى الحركات كذا فى شرح المراح وبناؤه لزيادة المبالغة على ثلاثيه مختصا بالالوان والعيوب نحو احمار زيد اى صار ذا حمرة شديدة فهو ابلغ من احمر بدرجة ومن حمر بدرجتين قصد بزيادة الحرف الى زيادة المعنى ثم تقديم باب الاستفعال لكون زائده جميعا فى اوله وتقديم الافعيلال لان احد زوائده من جنس الاصول وتقديم الافعوال زائديه اعنى الواوين قبل اللام وثالث زوائد الافعلال بعد اللام وتقديمه على الافعلال مع استوائهما فى مواضع الزيادة لان احد زوائده من جنس الاصول وتقديمه على الافعيلال نظرا الى مناسبة الافعلال فى الزائد الثانى لكن الاحسن تقديم الافعيلال عليهما تأمل ولما فرغ من مزيد الثلاثى بانواعه قال (ومزيد الرباعى) المجرد (على ثلثة ابواب) احدها (افعنلال) كاحرنجم اصله حرجم وبناؤه لمطاوعة فعلل تقول حرجمت الابل فاحرنجمت اى جمعت الابل ورددت بعضها الى بعض فاجتمعت (و) ثانيها (افعلال بتشديد اللام الاخيرة) نحو اقشعر اصله قشعر وزائده الثانى آخر المتجانسين وبناؤه لمبالغة اللازم يقال اقشعر جلد الرجل اذا اخذته قشعريرة على وجه ابلغ اخرباب الافعلال عما قبله لتأخر موضع الزائد الثانى فيه (و) ثالثها (تفعلل ٢) نحو تدحرج وبناؤه لمطاوعة فعلل نحو دحرجت الحجر فتدحرج اخرباب التفعلل عن الاولين مع ان زيادته على الرباعى واحدة وهو تاء المطاوعة امارعاية لترتيب الخماسى من تأخير ذى التاء عن ذى الهمزة اولقلته حتى لم يذكره فى المفصل عند ذكر مزيد الرباعى ٧ ولعل الحق ان نظر الامام فى ترتيب الابواب كلها الى كثرة الاشتقاق وشيوع الاستعمال وماذكرنا من مناسبة ترتيبها الاستيناس المتعلمين بالوجوه والتعليلات ثم انه لم يذكر ملحقات تدحرج لعدم الاعتداد بها لقلة استعمالها ولان اكثرها من ملحقات دحرج والحاقها بتدحرج اعتبارى وهى

٢ لم يدغم اللام الاولى فى الثانية لعدم الادغام فى موزونه وهو الاقشعرار منه

٧ حيث قال وللمزيد فيه بناآن افعنلال نحو احرنجم وافعلال نحو اقشعر منه

على المشهور خمسة تجورب اى لبس الجورب و تشيطن اى فعل فعلا مكروها وترهوك اى مشى بتفاخر وتحرك الى طرفيه وتمسكن اى اظهر الذل والمسكنة وتجلبب اى لبس الجلباب واوزانها تفوعل و تفيعل وتفعول وتمفعل وتفعال ويزاد عليها تفعلى ونفعنل نحو تقلسى وتقلنس بمعنى لبس القلنسوة كما زاد على ملحقات دحرج قلنس ٤ بزيادة النون وزنه فعنل وزلزل من ملحقات دخرج على رأى الكوفيين فوزنه فعفل ومن المجرد عند البصريين ومضاعف الرباعى فوزنه فعلل وتزلزل مزيد زلزل فوزنه اما تفعفل ٧ او تفعلل والحق بعضهم افعلل نحو اطمأن باقشعر ذهابا الى ان همزة اطمأن مزيدة فابواب الصرف اذا لم يعد زلزل وتزلزل تكون تسعة وثلثين سبعة منها اصول وماعداها مزيدة وهى على ثلثة انواع رباعى وخماسى وسداسى وكل منها اما ملحق اوغير ملحق والثانى من الرباعى ثلثة ومن الخماسى ستة وسادسها تفعلل من مزيدات الرباعى ومن السداسى ثمانية اثنان منها مزيد الرباعى نحو احرنجم واقشعر والاول اما ملحق بدحرج وهو مع قلنس سبعة واما ملحق بتدحرج وهو سبعة ايضا كما عرفت الا ان الالحاق فى تمسكن باعتبار ان ميم المسكنة عوض عن واو السكون فكان ميم تمسكن كالواو وقعت فى الوسط غير مفيدة لمعنى والافقد ذكروا ان الزائد للالحاق لايكون فى اول الكلمة ولايكون حرف تضعيف ولاالفا زائدة ولايكون مطردا فى افادة المعنى حتى يحمل على الغرض اللفظى وهو الضبط بالحاق لعدم امكان حمله على الغرض المعنوى بعد ظهور معانيه ومن ههنا لم يجعلوا افعل واخويه ملحقا بدحرج بل موازناله ولاتفعل وتفاعل ملحقا بتدحرج وان ذهب الى الحاقهما الزمخشرى وابن الحاجب فقيل ان ذلك منهما تجوز للتشاكل ولتسهيل الضبط ولم يجعلوا ٣ استفعل واخواته ملحقا باحرنجم وان جوز بعضهم الحاق اجلوذ لعدم التضعيف فى الحرف الاصلى وقد ذكرنا ملحق الرباعى والخماسى وملحق السداسى اطمأن واقعنسس واسلنقى ملحقان باحرنجم على المشهور فاقسام المزيدات باعتبار الالحاق وعدمه ستة

(ان قلت من اين يحكم على احد المعادلين بالاصالة وعلى الآخر بالالحاق

---

٤ يقال قلنسه وقلسيته بمعنى البسته القلنسوة اوقلسى على وزن ساقى

٧ اذ تكرير الفاء فى الاوزان غير معهود فتحمل على تكرير اللام

٣ على انه لاتقابل بين احرنجم واخوات استفعل اصولا وزيادة كما لايخفى

(قلت معرف الاصل وتجرده من الزيادة كدحرج اوقلة زيادته كتدحرج واحرنجم او كثرة استعماله فى كلامهم وعلامة الالحاق اتحاد المصدرين وتوافق الزائد فيهما ذاتا ومحلا فاحفظه فانه بحث شريف وضبطه لطيف ٧ (فصل) هذا فصل وهو فى اللغة مصدر بمعنى الفاصل وفى عرفهم مايفرق بين النوعين من الكلام اذ ماقبله تعديد الابواب ومابعده بيان المشتقات منها (فى الوجوه) يعنى الكلمات مأخوذة من وجه الشئ طريقه والكلمات طرق المعانى فسميت بالوجوه (التى اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر) لضبط صيغها ولكثرة فروعها وفيه تنبيه على اصالة المصدر فى الاشتقاق لكن ينبغى ان يعلم ان ذلك فى مصدر الثلاثى اذ مصدر غيره مشتق من الماضى باتفاق الفريقين (وهى) اى تلك الوجوه (ستة الماضى والمضارع والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول) اعلم ان المشتق مصدر نوعان فعل واسم فاشتقاق الفعل بحركات العين نحو فعل واشتقاق الاسم بالحروف الثلثة احدها الميم مصدرية كانت اوزمانية اوآلية والثانى التاء مرية كانت اونوعية والثالث الياء تصغيرية كانت اونسبية ثم المضارع مأخوذ من الماضى وسائر المختلفات اعنى نفى الحال ونفى الاستقبال وتأكيده والجحد المطلق والمستغرق والامر والنهى مأخوذ من المضارع بزيادة ماولا ولما ولام الامر ولا الناهية عليه وكذا الصفات الخمس من اسم الفاعل والصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل مشتقات من المضارع على رأى الجمهور ٧ بشهادة احتمال الازمنة الثلثة فى زيد ضارب الآن اوغدا اوامس واستتار ضمير الغائب والمخاطب والمتكلم فى نحو زيد ضارب وانت ضارب وانا ضارب واما عملها فهو وان كان باعتبار اسناد الحدث الى الذات لكن باعتبار كونهما مدلولين بالفعل والفاعل الاصطلاحيين واما فعلا التعجب فمأخوذان من اسم التفضيل لكن نقل صيغتهما الى صيغة الماضى والامر ومعناهما الى معنى المصدر والمص اقتصر على ذكر الاقسام الستة اكتفاء بالاحوج الى البيان ولما توقف معرفة المشتقات على معرفة المصدر وناسب ضبط صيغة القياسى فصله اولا بقوله (فاما المصدر)

٧ وجه الضبط ان المشتق اما فعل او اسم والفعل اما اخبارى اوانشائى والاخبارى اما ان يدل على زمان سابق وهو الماضى او على زمان لاحق وهو المضارع والانشائى اما ان يكون لطلب الفعل من فاعل وهو الامر والطلب الكف عنه وهو النهى والاسم اما ان يشتق لمن صدر عنه الفعل وهو اسم الفاعل اولمن وقع عليه الفعل وهو اسم المفعول منه

٧ قال بعضهم ان اسم الفاعل وسائر الصفات مشتق من المصدر ابتداء لان الاحتياج فى الدلالة على معانيها الى معنى الحدث لا الى لفظ المضارع ولا الى معناه ولذا لايشترط فى عملها معنى الحال والاستقبال عند البعض لان العمل باعتبار اسناد الحدث الى ذات ما منه

وهو الاسم الدال على الحدث فقط (فلا يخلو من ان يكون ميميا وغير ميمى) والمراد بالميمى مايكون فى اوله ميم زائد فنحو من ومدغير ميمى عرفا (فان كان غير ميمى) قدم الميمى فى اللف لكون مفهومه وجوديا وفى النشر غير ميمى اخراجا من البين لانه سماعى غير داخل تحت الضبط والمزيدات خارجة من البحث ولذا اطلق قوله (فهو سماعى) ولم يقيد بقوله ان كان ثلاثيا (ونعنى) ولم يقل اعنى اشارة الى ان التفسير الاتى ٩ متعلق عليه عند الصرفيين (بالسماعى) يعنى يكون المصدر سماعيا (انه) الضمير الشان (يحفظ كل مصدر) مخصوص لصيغة (على ماجاء) وسمع (من العرب ولا يقاس) اى لا يجرى القياس (عليه) وهذا التفسير صادق على غير الميمى الثلاثى (لانه لا قياس لمصدر الثلاثى) ومابنى منه للمبالغة والتكثير فى الفعل نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والحثيثى بمعنى الحث البليغ كما هو مذهب سيبويه لانه فى الثلاثى فقط ومصدره سماعى وقال العلامة الزمخشرى ينبغى ان يكون ذلك قياسا لانه كثير الاستعمال ثم اوزان مصدر الثلاثى على ماوجدت احد واربعون يندرج بعضها فى بعض نحو فعل بحركات الفاء وسكون العين وفعلة كذلك وفعلى كذلك وفعلان كذلك وفعلان بفتحتين وفعل بفتح العين وحركات الفاء وفعل بالفتح وكسر العين وفعلة بفتح العين وكسرها وفعال بحركات الفاء وفعالة كذلك وفعالية بالفتح وفعيل وفعول بفتح الفاء وضمها وفعولة بالضم ومفعل ٧ بحركات العين ومفعلة بفتح العين وكسرها وفاعل ٦ وفاعلة ومفعول وبناء المبالغة تفعال بفتح التاء وكسرها والفعيلى بكسر الفاء وفتح اللام ٢ (و) اما (مصدر غير الثلاثى) من الرباعى المجرد والمزيدات (فهو قياسى) يجىء على سنن واحد كالفعللة والفعلال من المجرد والافعال والتفعيل والانفعال والاستفعال من المزيدات غير ان الافعال والاستفعال اذا بنيا من الاجوف والتفعيل اذا بنى من الناقص يعل حرف العلة منها ويعوض عنها التاء فى الاخر نحو اجابة من اجوب واستجازة من استجوز وتسلية من سلى واما نحو كلا ما بكسر الكاف وتشديد اللام وتحما لا بكسر التاء فلغة اهل اليمن واما زلزالا بفتح الزاى فلشذ مضاعف الرباعى

٩ يعنى ان التفسير المذكور لمصدر السماعى مطلقا اعم من ان يكون مجردا اومزيدا فيه فلا يلزم من قوله لانه لاقياس الى آخره ان يكون الدليل عين الدعوى او جزءه منه

وفى بعض النسخ ورد التهدار اى الهدر الكثير بالدال المهملة يقال هدر الشراب يهدر هدرا كذا فى عرايس المحصل للامام الرازى منه

٧ نحو مدخل ومرجع ومكرم وهو نادر وعدهم مفعلا من الاوزان السماعية لانه ليس فيه اطراد تام وعدهم قياسيا نظرا الى ان فيه اطرادا فى الجملة منه

٦ نحو قمت قائما وعافاك الله عافية وبايكم المفتون اى الفتنة نحو الدليلى والخليفى منه

والافصح كسر الزاء (وان كان) اى المصدر (ميميا) فالضابطة
فيه انه (فينظر فى عين الفعل المضارع فان كان) عينه (مفتوحا
اومضموما فالمصدر) الميمى (و) كذا اسمى (الزمان والمكان منه)
اى مما كان عينه كذلك (مفعل) فى الوزن (بفتح الميم) للخفة
وكثرة استعماله (والعين) اما مجيئه بالفتح من مفتوح العين فللتوافق
واما من مضموم العين مع ان فى الضم توافقا فلرفضهم مفعلا بالضم
فى كلامهم ونحو مكرم ومعون ٩ من النوادر واختير الفتح على الكسر لخفته
(وسكون الفاء) لدفع توالى اربع حركات وانه قريب بسبب التوالى
اعنى الميم مفتح ومشرب ٤ من المفتوح ومدخل من المضموم (الاماشذ)
جئ بكسر العين (نحو المطلع والمغرب والمشرق والمسجد) الموضع
السجود ٦ ثم جعل اسما لما بنى للعبادة سجد فيه اولم يسجد (والمنسك)
بمعنى النسك وهو العبادة (والمجزر) المكان الجزر وهو نحر الابل
(والمسكن والمنبت والمفرق) ومفرق الرأس وسطه سمى به لانه موضع
مفرق الشعر (والمسقط) يقال هذا مسقط رأسى اى موضع ولدت فيه
(والمحشر) الحشر الجمع (والمجمع) فان هذه الاسماء مفعل (بكسر العين
وان كان القياس) فيها (الفتح) لانها من يفعل بضم العين سوى
المجمع فانه من مفتوح العين وقد جاء الفتح فى بعضها ومنه قراءة حتى
مطلع الفجر وقوله تعالى (ولكل امة جعلنا منسكا) و (حتى بلغ مجمع البحرين)
وقال سيبويه اذا اريد بالمسجد موضع السجود فهو بالفتح لاغير ولم يذكر
منخرا ٩ لقلة استعماله بفتح الميم بل بالكسر اتباعا لكسر الخاء فهو اسم
لثقب الانف ولعل قوله نحو اشارة الى ان ماشذ غير منحصر فيما ذكره منه
نحو المحمدة والمظنة ووجد فى بعض النسخ والمرفق وهو من الرفق
ضد العنف (وان كان) ذلك المضارع (مكسور العين فالمصدر الميمى منه
مفعل بفتح الميم والعين) للخفة كالضرب بالفتح (الا ما شذ نحو المرجع
والمصير) ومنه المحيض والمجئ ومنه المهلك بضم اللام فانه مصدر يهلك
فصورة الحصر للاشارة الى قلة مخالف الضابطة المذكورة (فانهما
مصدران وقد جاء من يفعل بكسر العين) مشتركين فى الوزن مع الزمان

٩ واصله معون نقل
ضم الواو الى ماقبلها
وهما مصدران منه

٤ ومحسن فانها امثلة
المصدر والزمان
والمكان منه

٦ يعنى اوزمانه ومكانه
لان الكلام فى اشتراك
المفعل بين الثلثة
وافعال هذه الاسماء
تفهم منها لان ميمها
يدل على حرف المضا
رعة فافهم منه

٩ من النخير وهو
الصوت من الانف منه

ولكان الخفة الكسرة ههنا بشهادة الذوق (والزمان والمكان منه) اى
من مكسور العين على (مفعل بكسر العين) كالمجلس وذلك للتوافق فى العين
والاشارة الى انحطاط رتبة يفعل بالكسر بايقاع مخالفة الزمان والمكان منه
للمصدر (هذا) اى الحكم المذكور من اشتراك المصدر مع الزمان والمكان
فيما عين مضارعه مفتوح او مضموم ومفارقته عنهما فيما عين مضارعه
مكسور ليس بمطلق بل (فى الفعل الصحيح) وقد ذكرت الامثلة منه (و) الفعل
(الاجوف٧) نحو مقال من يقول ومخاف من يخاف للثلاثة ومباع من يبيع
للمصدر ومبيع للزمان والمكان (والمضاعف) وان كان معتل الفاء نحو
ميسر من يسر بالضم وموده من يود بالفتح للثلاثة ومفر من يفر٤ بالكسر
بفتح الفاء للمصدر وكسرها للزمان والمكان (والمهموز) غير المثال والناقص
نحو مأخذ ومسأل بالفتح للثلاثة ومأزر من يأزر بالكسر بفتح الزاء للمصدر
وبكسرها للموضع (واما فى الناقص٦) اورد اما لانه تفصيل حكم ما بقى
مجملا (فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه مفعل بفتح الميم والعين وسكون
الفاء) اذ الكسر فيما قبل الواو يفضى الى القلب فيلتبس البناء وفيما قبل الياء ثقيل
(من جميع الابواب) اى سواء كان عين مضارعه مفتوحا او مضموما او مكسورا
نحو مرعى ومرمى ومدعى من يرعى ويرمى ويدعو للمصدر والزمان والمكان
(وفى معتل الفاء) غير المضاعف (مفعل بكسر العين من جميع الابواب)
نحو موجل وموجه وموعد وميسر من يوجل ويوجه ويعد وييسر وانما
كسر العين فى المثال اما فى الواوى فلان الكسر مع الواو اخف من الفتح
معها اذ المسافة بين الفتحة والواو منفرجة واما فى اليائى فالفتح بعد الياء
كالصعود من السفل الى العلو فيثقل على اللسان قال بعض الكمل مجىء
مفعل بالكسر من المثال بشرط كونه واويا محذوفا فاؤه فى مستقبله وان لم
يحذف فالمصدر بفتح العين والزمان والمكان بكسرها وان كان يائيا
فحكمه حكم الصحيح صرح به صاحب المعرب انتهى (واللفيف المقرون
كالناقص) فى مجىء الثلاثة على مفعل بالفتح نحو مطوى من يطوى ومأوى
من يأوى بالفتح (و) اللفيف (المفروق كالمعتل الفاء) فى مجىء الثلاثة
على مفعل بالكسر نحو موقى من يقى بالكسر وموجى من يوجى بالفتح

٧ ويجىء المصدر من الاجوف اليائى على مفعل بالكسر لكن بطريق الفرعية ككسر ميم مفخر فلا يسمى شاذا وانما الشاذ ما جاء بطريق الاصالة كالكسر فى المحيض

٤ وقرئ اين المفر بكسر الفاء اسم كان خرج به فى المعرب

٦ قدم ذكر الناقص لان مفعل بالفتح فى الكل اقرب الى القياس من مفعل بالكسر للثلاثة

ولم يجئ الافيف من يفعل بالضم لثقله مع حرف العلة ولئلا يلزم قلب الياء واوا لانه مهجور (اعلم ان المفروق يشبه المثال والناقص فنهم من حمله على المثال كالمصنف اذ المنظور اولا فاء الفعل فالحاقه بما يناسبه فى الفاء اولى ومنهم من حمله على الناقص ليطرد بالمقرون واختاره بعض الكمل وذكر هنا ضابطة فقال ان مفعل بالكسر لمصدر المثال الواوى المحذوف فاؤه فى مستقبله وللزمان والمكان من المثال الواوى ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام وان مفعل بالفتح لغير ماذكر جمعا ولما فرغ المصنف من المصدر الثلاثى قال (وان كان الفعل زائدا على الثلاثى) سواء كان رباعيا مجردا اومن المزيدات (فالمصدر الميمى والزمان والمكان و) كذا اسم (المفعول من كل باب) زائد على الثلاثى (يكون على وزن مضارع مجهول ذلك الباب الا انك) اى لكن الفرق انك (تبدل حرف المضارعة بالميم المضمومة) تشترك صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمى مع اسم المفعول فيما فوق الثلاثى للاختصار فى كثير الحروف ولمشابهة الزمان والمكان بالمفعول فى ان لايكون عمدة وفى ان يتعلق به الفعل والمصدر يشاركهما فى الثلاثى غالبا فكذا فيما فوقه نحو مدحرج ومكرم ومستخرج لكل من المفعول والزمان والمكان والمصدر غيران المفعول من اللازم يأتى بزيادة حرف الجر فى آخره دون قرائنه نحو مدخرج به وهذا الفرق لكونه الخارج عن الوزن لم يتعرض له الامام (و) اما (الفاعل منه) اى من الزائد على الثلاثة فلا يشترك معها بل هو (يكسر العين) اى بكسر ماقبل الآخر الذى هو عين فى الثلاثى وذلك لان الفاعل مأخوذ من معلوم المضارع ويكسر ما قبل الآخر فيما فوق الثلاثى ولما فرغ من بحث المصدر شرع فى ذكر وجوه المشتق منه على الترتيب السابق فقال (واما الماضى) ثلاثيا او زائدا عليه وهو فعل دال بالوضع على معنى وجد قبل الاخبار (فلا يخلو من ان يكون الفعل) يعنى الحدث الدال عليه جزئيات الماضى (معروفا) بان يسند الى فاعل معلوم (او مجهولا) بان يسند الى فاعل مجهول و وصف الفعل بكونه معلوما او مجهولا وكذا بكونه غائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز باعتبار

يعنى لم يشارك المفعول معها فى الثلاثى بل تميز عنها بصيغة على حدة لخفة الثلاثى وثقل ما فوقه ولمناسبة المفعول معها من ان لايكون مما لايعقله بشانه ولذا لم يشارك الفاعل معها
منه

وصف فاعله (فان كان معروفا فالحرف الاخير من الماضى) اى من فعل الماضى المبنى للمعروف (مبنى على الفتح ٧) لان الاصل فى الافعال البناء ولم يبن على السكون مع انه اصل فى البناء لمشابهته المعرب فى الجملة اعنى انه يقع نعتا للنكرة كاسم الفاعل نحو مررت برجل ضارب وبرجل ضرب فعدل به عن اصل البناء الى الحركة واختير الفتح لانه اخ السكون لكونه جزء الالف فنى الفتح رعاية الاصل فى الجملة (فى الواحد والتثنية) قوله (مذكرا كان او مؤنثا) قيد لكل منهما ولم يوجد هذا القيد فى بعض النسخ فحينئذ الواحد بذى الوحدة فيعم المؤنث ولابد من قيد الغائبين فكانه اكتفى بانفهامه مما ذكر فى الجمع (و) الحرف الاخير (مضموم فى جمع المذكر الغائب) لعارض وهو اتصال واو الضمير فانه يقتضى ضم ماقبله لاجل المجانسة (وساكن) آخره (فى البواقى) وهى جمع المؤنث الغائبة والمخاطب والمخاطبة مطلقا والمتكلمين وذلك لاتصال نون الجمع وتاء الخطاب والمتكلم ونونه فان النون والتاء فيها ضمير الفاعل فلو لم يسكن ماقبله وهو آخر الفعل يلزم توالى اربع حركات فيما هو فى حكم كلمة واحدة وانه مهجور واختير ماقبل الضمير للاسكان لان الآخر محل التغيير ولانه مجاور لمايلزم منه التوالى فامكانه اولى (من جميع الابواب) اى الحكم المذكور من فتح الاخر ومن ضمه ومن سكونه مطرد فى الثلاثى والرباعى والمزيد عليهما (والحرف الاول) اى من الماضى اخر ذكره مع انه انسب بالتقديم لطول ذيله باتصاله بحث الهمزة (مفتوح من جميع الابواب) لان الابتداء محل الخفة خصوصا فى الفعل الثقيل معنى (الا الابواب (السداسية) مطلقا (و) الابواب (الخماسية التى فى اولها همزة) فانها همزة (وصل) والاصل فيها الكسر لما ستعرفه فيكون اول الماضى مكسورا لذلك ثم اراد بيان مواضع همزة الوصل ليعرف ان ماعداها همزة قطع فقال (وهمزة الوصل) اى تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج سميت بها لانها تجئ للتوصل بها الى النطق بالساكن لان مابعدها ساكن وان كان حرفا زائدا للبناء (همزة ابن وابنم) اصله ابن والميم مزيدة للتوكيد والمبالغة كما فى زرقم بمعنى الازرق (و) همزة (ابنة وامرء وامرأة واثنين وثنتين واسم

---

٧ المراد من الفتح ههنا وبالضم فى الجمع اعم من اللفظى والتقديرى ليشمل نحو رمى وغزوا وتأمل

نظيره قوله تعالى بقرة لافارض ولا بكر

٧ وقيل لانها لاتمنع توصل ماقبلها لما بعدها كقولك همزة اسم بخلاف همزة القطع كما فى نصر احمد فانها تقطع وصلة الراء بالحاء فلقطع طرفيها سميت همزة قطع

لان الزائد ساكن او لانه اقل من التحرك

واست) اصله سته حذفت الهاء لمنا سبتها حرف العلة فى الخفاء
ثم ادخلت همزة الوصل فى اوله ومعناه العجز وقد يراد به حلقة الدبر
(و) همزة (ايمن) وهو مفرد كآجر وآنك عند البصريين من اليمن بمعنى
البركة ومعنى قولهم ايمن الله لافعلن اى بركة الله قسمى لافعلن كذا
وقد يحذف نونه وقد يكسر همزته والتصرف فى الكلمة دليل افردها
اوجمع يمين عند الكوفيين وهمزته همزة قطع وسقوطها حال الدرج
لكثرة الاستعمال (وهمزة الماضى) اشار باعادة ذكر الهمزة الى شروعه
نوعاً آخر فان همزة ماذكر من الاسماء العشرة سماعية وهمزة ماعداها
اسما اوفعلا اوحرفا قياسية (و) همزة (المصدروالامر) قوله (من الخماسى
والسداسى) قيد للثلثة (و) همزة (امر الحاضر من الثلاثى والهمزة
المتصلة بلام التعريف) مثلا الغلام والفرس وفى كلامه اشارة
الى المختار ان اداة التعريف اللام وحدها ثم شرع فى بيان حكم همزة
الوصل ليثبت فى ضمنه مدعاه وهو كسر اول الماضى من السداسى وبعض
الخماسى فقال (وهمزة الوصل محذوفة ٢) اى تحذف من اللفظ (فى)
حال (الوصل) لحصول المقصود بدونها وهوامكان النطق بالساكن
الذى بعدها (ومكسورة فى الابتداء) لانها ساكنة فى الاصل والوصل
فى تحريك الساكن الكسر لانه لما لم يدخل القبيلتين من المعرب وهما
المضارع وغير المتصرف صار اقرب الى البناء من الفتح والضم وانسب
فى الابدال من السكون فلما كسرت همزة الوصل لم يفتح اول الماضى
معها ثم لما يوجد الحكم الاخير فى بعض همزة الوصل استثنى بقوله (الاما
اتصل) اى الاهمزة اتصلت (بلام التعريف و) همزة (ايمن فانهما)
اى الهمزتين (مفتوحتان فى الابتداء) لكثرة الاستعمال وعند الخليل الهمزة
فى لام التعريف للقطع وسقوطها فى الوصل لكثرة الاستعمال
(ومايكون) عطف على ما اتصل اى والاهمزة تكون (فى اول الامر
الحاضر من يفعل بضم العين فانها) اى تلك الهمزة (مضمومة فى الابتداء
تبعا للعين) نحو انصر يعنى لو كسرت يلزم الخروج من الكسرة
الى الضمة والساكن ليس بحاجز (وكذلك) همزة الوصل (مضمومة

٢ وباقية فى الخط فى اكثر المواضع منه

فى الماضى المجهول من الخماسى) نحو افتعل (والسداسى) نحو استفعل واحرنجم ٧ هربا من الخروج المذكور ولما فرغ من بيان معلوم الماضى شرع فى مجهوله بقوله (وان كان الفعل مجهولا فالحرف الاخير منه) يعنى من الماضى (يكون مثل مايكون فى المعروف) اى يكون مبنيا على الفتح فى الواحد الغائب والواحدة الغائبة وتثنيتهما وعلى الضم فى جمع المذكر الغائب وعلى السكون فيما عداها (والحروف التى قبل الاخير) اى قبل لام الفعل (مكسورة) ابدا (والساكن) فى معلومه (ساكن) فى مجهوله (على حاله ومابقى) مما ذكر اعنى الحرف الاول فى الثلاثى والرباعى اوالحرف الاول مع اول المتحرك منه فى الخماسى والسداسى (مضموم) انما اختير ضم الاول وكسر ماقبل الآخر فى المجهول لان معناه وهو اسناد الفعل الى مفعوله غريب من العقل فوضع له لفظ غريب عن اوزان الكلم لتنبئ غرابة اللفظ عن غرابة المعنى ٤ (واما المضارع) شروع فى ثانى الوجوه الستة وهو اسم فاعل من المضارعة بمعنى المشابهة التامة سمى به لمشابهته اسم الفاعل لفظا اى من حيث الحركات والسكنات ومعنى من حيث ان المتبادر منهما الحال نحو زيد مصل ويصلى واستعمالا اى من حيث الوقوع صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب او يضرب ودخول لام الابتداء نحو ان زيدا لقائم اوليقوم (فهو) اى الفعل (الذى يكون فى اوله حرف من حروف انين بشرط ان يكون ذلك الحرف) تذكير اسم الاشارة بتأويل الحرف بالزائد (زائدا على الماضى) اى على ماضى نوعه فخل اكرم وتكسر لايكون مضارعا ثم الغرض من هذا التفسير تمييز المضارع من ماض مثله لاقصد تعريفه حتى يتوجه سؤال تخصيص المضارع بالتعريف ٢ (وحروف المضارعة) وهى حروف انين كما اشار اليها (مفتوحة فى) المضارع (المعروف) اختيارا للاول بالاخف (من جميع الابواب) من الاصلى وذى الزيادة (الا من الرباعى اى رباعى كان) اى سواء كان مجردا او مزيدا على الثلاثى (فانها) اى حروف المضارعة (مضمومة فيه) اى فى الرباعى اذ من جملته باب الافعال وهو بفتح حرف المضارعة يلتبس بالثلاثى فحمل غيره عليه اطرادا للباب ولم تكسر

٧ يشير بزيادة الباء الى ان مجئ المجهول من اللازم بواسطة حرف الجر ✻

٤ اى لايوجد فعل بضم الاول وكسر ما قبل الاخر الامنقولا من مجهول نحو دئل ✻

٢ وحده مايدل بهيئته على ايقاع حدث فى الحال اوفى الاستقبال ✻

بدل الضم لان ثقلته هناك اكثر من الضم بشهادة الذوق ولا اشكال بضم يهريق لانه رباعى والهاء مزيدة على خلاف القياس (وماقبل لام الفعل المضارع مكسورة) لتغاير الفرع الاصل اعنى الماضى (فى الرباعى والخماسى والسداسى الامن يتفعل ويتفاعل) من مزيد الثلاثى (ويتفعلل) من مزيد الرباعى ويقاس عليه ملحقاته (فانها) اى ماقبل لام الفعل (مفتوح فيهن) اى فى هذه الابواب تعويضا باخى السكون اعنى الفتح من السكون الثانى وجبرا للخفة الفائتة من الطرف الاول (وفى المجهول حرف المضارعة مضمومة) لان الضم الثقيل يناسب المجهول القليل استعمالا مع ان فى غير الضم مزية الفرع على الاصل وهو مجهول الماضى فان اوله يضم كامر (والساكن) فى معروفه (ساكن على حاله) فى المجهول لعدم موجب التغيير (وما بقى) من حروف المضارعة والحرف الساكن (مفتوح كله) اى كل مالق اثنين اواكثر (ماعدا لام الفعل) اى الحرف الاخير (فانها مرفوعة فى المعروف والمجهول) بالعامل المعنوى وهو هنا وقوع المضارع موقع اسم الفاعل فى كونه صفة للنكرة وارتفاعه اما بالضمة لفظا اوتقديرا اوبحرف قائمة مقام الحركة وهو نون التثنية وجمع المذكر غائبا اومخاطبا واما نون جمع المؤنث فليس نائب الحركة بل ضمير الجمع وعلامة التأنيث فاقبلها ساكن على البناء خارج بقوله ومابقى فلذا لم يستثن اياها عن الحكم الرفع وبالجملة اللام المتحركة مرفوعة (مالم يكن) اى لم يوجد (حرف ناصب) وهى اربع ان للمصدر ولن لتأكيد النفى وكى للتعليل واذن للجواب والجزاء (ينصبها) الهاء عائد الى اللام وينصب صفة الناصب لافادة الجنسية والعموم كما فى قوله تعالى ۞ ولا طائر يطير بجناحيه ۞ اواستيناف كانه قيل مايكون عند الناصب فاجاب بانه ينصبها (اوجازم) اطلقه ليعم الاسماء المتضمنة التى بمعنى ان والحروف الخمسة وهى لم ولما وهما لقلب المضارع ماضيا ونفيه الا ان فى لما استغراق وفيه توقع اى يستعمل اكثريا فيما فيه رجاء فان معنى لما يضرب انه لم يقع الضرب الى الآن ولكن وقوعه متوقع ويجوز حذف فعله نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها ولا يدخل عليه ادوات

٦ هذا عند البصريين وعند الكوفيين هو تجرده من الناصب والجازم وفى كلام المصنف ايماء الى ذلك المذهب ✻ والسر فيه ان الشئ اذا بلغ حده مال الى ضده فلما كمل معناه الفرعى وهو نفى الماضى اوقع ثبوت الفعل فى الحال اوفى الاستقبال والجزم بامثاله لمشابهتها بان فى نقل المعنى وتغير اللفظ دال على تغير المعنى ✻

٧ الجزم سكون حاصل بالعامل واصل الجزم القطع والجازم يقطع آخر المضارع عن الحركة ونائبها ✻

الشرط فلا يقال ان لما يضرب ويقال ان لم يضرب والاستغراق ولا توقع في لم ولا تحذف فعله وان للشرط والجزاء ولام الامر لطلب الفعل ولا للنهي عنه (يجزمهما) اي يجزم لام الفعل وهذا اما صفة او استئناف كامر ولم يذكر كون آخره مفتوحا بنون التأكيد لان ذلك بعد خروج المضارع الى معنى الانشاء فكأنه لا يلحق المضارع (واما الامر) وهو طلب الفعل عن الفاعل (النهي) وهو طلب الترك او الكف عن الفاعل (فانهما يكونان على لفظ المضارع) هذا يفيد ان معلوم امر الحاضر خارج عن البحث لانه بغير لفظ المضارع ولهذا اخر بحثه عما كان على لفظ اصله (الا انهما) اى الامر غير معروف امر الحاضر والنهي مطلقا (مجزومان) بدخول لام الامر ولاء الناهية (وعلامة الجزم فيهما سقوط نون التثنية) مطلقا (و) نون (جمع المذكر) غائبا او مخاطبا (و) سقوط نون (واحدة المخاطبة) لانها نون اعراب قائم مقام الحركة فتسقط بالجازم كالحركة (وفي البواقي) اى علامة الجزم في غير الاصناف الثلاثة (سكون لام الفعل) قوله (الصحيحة) صفة اللام فان اسماء الحروف مؤنث سماعي فيدخل في حكم السكون غير معتل اللام مثالا او اجوف او غيرهما (وسقوط لام الفعل المعتل) يعني علامة الجزم في الناقص واللفيف سقوط لامه لانها حرف علة وهي بمنزلة الحركة في قبول التغيير خصوصا اذا وقع في الآخر الذي هو محل التغيير فتحذف بالجازم (سوى) استثناء منقطع اذ المستثنى غير داخل فيما قبله اى لكن (نون جمع المؤنث فان نونها ثابت في الجزم وغيره) من النصب والرفع نحو لن يضربن لانها ليست بنون اعراب بل ضمير فاعل كالواو في جمع المذكر فتثبت على كل حال (وامر الحاضر المعروف) ليس على لفظ المضارع بل (تحذف منه) اى من المضارع المخاطب (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل) عليه للابتداء (ان كان ما بعد حرف المضارع ساكنا و) اما (ان كان متحركا فتسكن آخره) يعني يكتفي باسكانه ولا يؤتى في اوله بهمزة الوصل لعدم المقتضي نحو عد من تعد وجرب من تجرب ونحوهما (وهو) اى الامر الحاضر المعروف (مبني على الوقف)

وقد عرفت ان المضارع مأخوذ من الماضي الا انه اخرج عن بنائه لمشابهته الاسم المعرب لفظا ومعنى فاشتق منه الصفات والافعال المعربة كالنفي والجحد والامر والنهي والادوات السبع المأخوذة من حروف (اليوم تنساه) وهي ما ولا ولن ولم ولما ولام الامر ولا الناهية فلا ولا الناهية لعدم اخراجهما المضارع عن معناه لم يكن لهما تأثير في لفظه ايضا وان مأخوذ من لان بالحذف ولا فادته التأكيد الذي فيه تغيير المعنى في الجملة غير لفظه في الجملة بالنصب ولم ولما يغيران المضارع الى معنى الماضي فغير لفظه بالجزم الذي هو ابعد من المعربات اذا السكون اصل في البناء وزيادة على لم في لما فادة ؟

والسكون لامن عامل لان الاصل فى الافعال البناء ولامشابهة بينه وبين المعرب اعنى الاسم الفاعل بوجه ما حتى يعرب كالمضارع او يبنى على الحركة كالماضى فبنى على السكون وذلك مذهب البصريين وعند الكوفيين معرب مجزوم فالواحذف لام الامر واعطى اثرها وهو الجزم لما وضع موضعها وهو الهمزة (والمبنى على الوقف كالمجزوم فى اللفظ) اى فى قطع آخره عن الحركة لافى الحقيقة لان سكون المجزوم بعامل وسكون الموقوف بدونه (واما) اسم (الفاعل) وهو اسم مشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث ٢ اخره عن الامر والنهى لانهما اكثر تصرفا منه وكثرة التصرف اصل فى الفن (فينظر فى عين الفعل الماضى) هذا يشعر بان اسم الفاعل مشتق من الماضى عنده وقوله فى المعتلات وكان اى اصل قائل فى الماضى قال يقوى ذلك فوجه ذلك سهولة الاشتقاق ومناسبتهما فى ان يستعمل فيما وقع ويحتمل ان يوافق الجمهور فى اخذه من المضارع والنظر الى عينه لكونه اسهل ضبطا ولذا لم يقل فيما بعد وكان فى الاصل قال ثم انه اراد باسم الفاعل مايعم الصفة المشبهة ولذا اورد اوزانه نحو احمر ونبه على كثرة اوزانها فى بحثه والمشهور انها اسم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت والفرق المعنوى ليس غرض الصرفى (فان كان) عين ماضيه (مفتوحا فوزنه ناصر) اى فاعل غالبا نحو ضارب وفاتح (وان كان) العين (مضموما فوزنه عظيم) ووزن فعيل يأتى ايضا للمصدر نحو وجيف والمفعول نحو جريح بمعنى المجروح (و) وزنه (ضخم) اى فعل بفتح الفاء وكسر العين وقيل بسكونها (وان كان) عين ماضيه (مكسورا فوزنه من المتعدى عالم) اى فاعل (ومن اللازم يأتى على اربعة اوزان) فعيل وفعل وافعل وفعلاء (نحو مريض) وزن بفتح الزاء وكسر الميم واحمر) وهو (للمذكر) ولما كان فى تصريفه خفاء قال (وحمراء) بالمد (للمؤنث) مفردة (وجمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث (حمر بضم الحاء وسكون الميم) قدم الجمع فى بيان صيغته لزيادة غرابته (وتثنية احمر احمران وتثنية حمراء حمراوان) بقلب الهمزة واوا على غير القياس وعطشان للمذكر) المفرد (وعطشى بفتح العين وسكون الطاء

٢ التأكيد والاستغراق فى النفى وكمال الشئ اشرف الى زواله فلهذا يتوقع فى المستقبل بزوال ثبوت الفعل فى الحال او الاستقبال وكذ الام الامر ولا الناهية يغيران الى معنى الانشاء والطلب وتغيير اللفظ على حسب تغير المعنى قلة او كثرة ولام الامر مأخوذ من لا بالكسر والقصر دلالة على نقض النهى وانقلابه الى الطلب

فنحو واجب ودائم وباق دلالتها على الثبوت بالمادة لا بصيغة ومدلول الصيغة متروك بالعقل والشرع منه

وجه الغرابة ان المتعارف بينهما ان يكون جمع المؤنث على شق وجمع المذكر على شق آخر هذا عكس كما لا يخفى

وبالقصر للمؤنث) المفردة (وجمعهما) اى جمع عطشان وعطشى (عطاش بكسر العين) باستواء جمع المذكر والمؤنث ايضا (وتثنية عطشان عطشانان وتثنية عطشى عطشيان) وللصفة المشبهة التى هى اسم مشتق لنسبة الذات الى صفة غريبة اوزان غير ماذكر فقيل لها سبعة عشر وزنا بالاستقراء فعل بسكون العين وحركات الفاء نحو شكس وملح وصساب وفعل بفتح الفاء وحركات العين نحو حسن وخشن وعجل وفعل بكسر الفاء والعين وبضمهما نحو صغر وجنب وفعال بفتح الفاء وضمها نحو جبان وشجاع وفعيل بفتح العين وكسرها نحو شيظم وجيد وفعيل بفتح الفاء والياء نحو حريص وفعيل وفعول وافعل وفعلان نحو سليم وغيور وابلج وغضبان ولعدم انحصار الاوزان فيما ذكر قال (واختصرت) بحث اسم الفاعل (بذكر ما يمكن ضبطه) من اوزان (من الفاعل وتركت ماعداه) اى ماعدا ما يمكن ضبطه حذرا من الاطالة وفى كلامه اشارة الى ان اكثر اوزانه سماعى بل القياس هو وزن فاعل (واما) اسم (المفعول) وهو اسم لذات من وقع عليه الفعل (من جميع الثلاثى) اى سواء كان عين ماضيه مفتوحا اومضموما اومكسورا فوزنه مجبور وكسير) اى وزنه اثنان قياسى وهو مفعول وسماعى وهو فعيل غير ان اسم المفعول من فعل بالضم يؤتى بواسطة الجار ولذا اختير نسخة كسير بالسين بمعنى المكسور على كثير بالثاء ٧ ثم وزن فعيل مشترك بين الفاعل والمفعول فاذا كان للمفعول يستوى ٣ فيه المذكر والمؤنث والفارق بينهما الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل اى مقتولة وان لم يذكر الموصوف فلابد من التاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل وقتيلة وكذا اذا نقل الى الاسمية يفرق بالتاء دلالة على النقل وان ذكر الموصوف نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة والذبيح اسم المذبوح واذا كان فعيل للفاعل يفرق فيه بين المذكر والمؤنث سواء كانا اجريا على الموصوف اولا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة اى ناصرة ومررت بنصير زيد وبنصيرته (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد على الثلاثى فى) بحث (المصدر الميمى) اى بينا هناك بمناسبة انهما ممافوق الثلاثى بابدال حرف المضارعة بميم مضمومة

٧ لان كثيرا بالثاء لازم
منه

٣ وانما سوى بين المذكر والمؤنث اذا كانا بمعنى المفعول وفرق بينهما اذا كانا بمعنى الفاعل للفرق بين فعيل بمعنى المفعول وبين فعيل بمعنى الفاعل ولم يعكس لان عدم الاستواء اصل فاعطى للفاعل الذى هو الاصل
منه

فلاوزن لهما غير ماذكر ولاتعرض له هنالكن ينبغى ان يعلم ان الفاعل والمفعول قديشتركان والصيغة بسبب الاعلال والادغام والفرق بالاختلاف التقديرى نحو مختار اصله مختير بكسر الياء فى الفاعل وفتحها فى المفعول ونحو متحاب اصله متحابب بكسر الباء الاولى فى الفاعل وفتحها فى المفعول هذا اذا كان الفعل متعديا واما اذا كان لازما فالمفعول يعرف باتيان حرف الجر نحو منصب فيه ثم لما كان للفاعل والمفعول صيغ وضعت للمبالغة اى بمعنى التكثير والتكثير مخالفة لا وزان مالم يوضع للمبالغة اتم بحثها بذكرها بقوله (واوزان المبالغة ٧ للفاعل) على انواع منها (جهول) لكثير الجهل وزن فعول اذا كان بمعنى الفاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو رجل شكور وامرأة شكور ويكون بمعنى المفعول فحينئذ يفرق بينهما نحو ناقة حلوبة وبعير حلوب ويأتى هذا الوزن للصفة نحو وقور فتخصيص الاوزان بالمبالغة بالنسبة الى الفاعل اغبر المبالغة (و) منها (صديق) لكثير الصدق (وكذاب) بالفتح لكثير الكذب (وغفل بضم الغين والفاء لكثير الغفلة وفعل يجئ للصفة ايضا نحو جنب (ويقظ ٤ بفتح الياء وضم القاف) مبالغة يقظان فى مختار الصحاح رجل يقظ بضم القاف وكسرها اى مستيقظ حذر وايقظه من نومه فهو يقظان والاسم اليقظة (ومدرار) يقال السماء مدرار تدر بالمطر اى تسيل منها بالكثرة (ومكثير) بكسر الميم مبالغة الكثير اى فى الكلام فان اصل الكثرة مدلول المادة ومدلول الصيغة المبالغة فيهما (ولعنة بضم اللام وفتح العين) للكثير لعنه (فان اسكنت العين من الوزن الاخير) وهو فعلة (يصير بمعنى المفعول) اى لمبالغة المفعول قال فى مختار الصحاح رجل لعنة يلعن الناس كثيرا ولعنة بالتسكين يلعنه الناس وفى قوله من الوزن الاخير تعميم الحكم المذكور يقال رجل ضحكة بفتح الحاء اى كثير الضحك وضحكة بسكونها اى يضحك منه كثيرا ومن اوزان المبالغة الفاعل طوال بالضم والتشديد لكثير الطول وعجاب بالضم وتخفيف الجيم اى البليغ فى العجب ومجزم لكثير الجزم اى القطع وعلامة لكثير العلم وراوية بكسر الواو لكثير الرواية فى القصص ومجذامة لكثير

٧ واوزان مبالغة اسم الفاعل اسم مشتق لنسبة الذات الى وصف مفيد للكثرة وهى ايضا مختصة بالثلاثى واوزانها ترتقى الى ثمانية عشر منه

٤ ويقظ بفتح الياء وضم القاف وذكر فى المصباح المنير كونه بكسر القاف وفى القاموس بضم القاف اوكسرها منه

اى كثيرا قال ابن الهمام فى باب اللعان ومنه رجل لعنة بفتح العين اذا كان كثير اللعن وبسكونها اذا لعنه الناس كثيرا انتهى فالقول بانه بالسكون مبالغة الفاعل لا المفعول مما لا يلتفت اليه منه

القطع للمودة وفروقة لكثير الفرق بفتح الفاء والراء وهو الخوف مبالغة فرق صفة مشبهة قال فى عرايس المحصل الفروقة الخائف الذى اشتد فزعه وخوفه والتاء فيه للمبالغة فى الذم انتهى والتفسير بكثير الفراق سهو ومن اوزانه فيعول نحو قيوم اصله قيووم من اقام الامر اذا حفظه ووزن فعال بالفتح اصل مطرد ولذا يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث على القياس المشهور والاوزان التى فى آخرها تاء المبالغة نحو فعلة وفعالة ومفعالة تجمع على غير الجمع الصحيح وتكون صيغة التأنيث منها كصيغة التذكير ويستوى التذكير والتأنيث ايضا فى فعول ومفعيل ومفعال الا عدوة ومسكينة فانهما محمولان على صديقة وفقيرة حمل النقيض على النقيض فى الاول وحمل النظير على النظير فى الثانى وما عدا ذلك على القياس المشهور ولا بأس بان نذكر على طريق التتمة نبذا من الوجوه التى ترك ذكرها اعانة للطالب على ضبط المشتقات فنقول اولا قد عرفت ان المصدر الميمى وهو ما وضع ليدل على حدث فقط بميم زائدة يشترك غالبا فى الصيغة مع اسم الزمان الذى هو اسم مشتق من يفعل ٧ لزمان وقع فيه الفعل ومع اسم المكان الذى هو اسم مشتق لمكان وقع فيه الفعل الا ان المصدر الميمى كغير الميمى لا ينصرف اذ لا احتياج فيما يدل على مجرد الحدث الى صيغة التثنية والجمع والتأنيث وان كلا من الزمان والمكان ينصرف على ثلثة اوجه وجمعه فى الثلاثى مفاعل نحو مضارب وفى المزيدات بالالف والتاء نحو مستخرجات ويجئ المكان بالتاء على غير القياس نحو المسبعة والمظنة ثم نشرع فى سائر الوجوه ❊ اما اسم الالة فاسم مشتق من يفعل لما يعالج به الفاعل المفعول ولذا لا يبنى الا من الثلاثى المتعدى كالتأنيث وصيغته مفعل ومفعال وينصرف كتصريف اسم الزمان من الثلاثى وقد يأتى على مفعلة نحو مكسحة ووزن مفعل ومفعلة بضم الميم والعين نحو المنخل والمدق ٦ والمكحلة والمحرضة ليس بقياسى ولذا قال بعضهم ان نحوها اسم لالة مخصوصة لا يلاحظ فيها وصف الالية فليست باسم آلة اصطلاحى واما بناء المرة فهو ما وضع ليدل على كمية الحدث وبناء النوع ما وضع ليدل على كيفية وصيغتهما من الثلاثى الذى لا تاء فى مصدره فعلة بفتح الفاء للمرة وكسرها

ومنه نسابة لكثير المعرفة بالانساب جمع نسب اى متناه فى تلك المعرفة كذا نقل من الاساس ومن عرايس المحصل

٧ اذا الفرق فى فعل بالكسر غير الناقص واللفظ المقرون

٦ فالمدق اسم لما يدق القصار والمحرضة اسم لما يجعل فيه الحرض وهو الاشنان فالملحوظ فى امثالها الذات لا الصفة

للنوع واما من الثلاثى مصدرهما بالتاء فعلى لفظ المصدر بتوصيف نحو
كراهة واحدة ومحمدة واحدة فى المرة ورحمة واسعة وغلبة قوية ودراية
دقيقة وعافية لطيفة فى النوع ومما فوق الثلاثى ان كان مصدره غير تائى
فبزيادة التاء على لفظه نحو اكرامة وانكسارة واستخراجة وتدحرجة
واحرنجامة وان كان مصدره بالتاء فعلى لفظه ايضا مع التوصيف
نحو اجارة واحدة ودحرجة واحدة واستقامة واحدة فى المرة وعشرة
عجيبة وتعزية بليغة واجابة سريعة فى النوع ويترك التوصيف اكتفاء
بالقرائن و يجمع المرة والنوع بالالف والتاء وجمعهما من الثلاثى بفتح
عينهما نحو نصرات ونصرات ويجوز كسر العين فى بناء النوع
✱ واما المصغر فهو ما زيد فيه ياء ثالثة لتدل على تقليل وهو عائد الى وصف
المصغر اوزانه وصيغته من الثلاثى المفرد المتمكن فعيل بضم اوله وفتح
ثانيه وياء ساكنة بعدهما ومن الرباعى فعيعل وفعيعيل بالضم والفتح ايضا
و بكسر ما بعد الياء الا ان يكون التاء للتأنيث او الفيه او الالف مع النون
المشبهتين بهما اوالف افعال جمعا فيفتح ما بعدها نحو نصير فى تصغير
نصر ونحو مكيرم واحيمر فى تصغير مكرم واحمر ولا يعتبر فى اوزان التصغير
الاصول والزوايد تسهيلا للضبط ونحو قصيصب فى تصغير قصاب
وان كانت الثانية مدة تقلب واوا لضم ما قبلها نحو عويلم فى تصغير عالم
ولا يصغر ما فوق الرباعى على الافصح واذا صغر الخماسى على ضعفه
يحذف خامسه لحصول الثقل عنده نحو جحيمر فى جحمرش وقيل يحذف
ما اشبه الزائد فيقال جحيرش والالف والواو والمدة بعد كسر التصغير
تنقلب ياء نحو مفيتيح ومضيريب فى تصغير مفتاح ومضروب ويختار حذف
الزائد الثانى فى نحو منطلق لانه اقل فائدة فيقال مطيلق ويجوز التعويض
بمدة بعد الكسرة نحو مغيليم فى مغتلم وذو الزيادات غير المدة تبقى الفضلى منها
نحو مقيعس فى مقعنسس وتحذف زيادات الرباعى المجرد غير المدة ليعلم
اوزان التصغير نحو قشيعر فى مقشعر وحريجيم فى احرنجام والتصغير لا يدخل
الافعال والحروف والاسم عاملا عمل الفعل فلا يقال ضويرب زيدا والاسم
المتضمن معنى الحرف نحو اين و هذا انموذج ✱ وما الاسم المنسوب

وجمعهما باعتبار
الكمية والكيفية
وتقديم المرة على النوع
لان الحالات من
كيفيات المرات
كالصفة بالنسبة
الى الذات منه
٣ فنحو رجيل لتحقير
شان وقبيل هذا
لتقريب زمانه وقد
تقصد بصيغة التصغير
التعظيم نحو دويهية
تصغير داهية مرادا
بها الموت اذ شان
العظيم سرعة وصوله
فى مدة قليلة وقد يقصد
بها الشفقة نحو يا بنى
بنقل وصف المغايرة
بينهما منه
٩ نحو دنينير فى تصغير
دينار منه
نحو طليحة وحبيلى
وحميراء وسكيران
احيمار منه

فهو اسم ملحق آخره ياء مشددة ليدل على نسبة موصوفة الى المجرد عنها نحو
رجل بصرى وامرأة بصرية فى النسبة الى بصرة وقياسه حذف تاء التأنيث ٩
من المنسوب اليه وحذف زيادة التثنية والجمع نحو ضاربى فى ضاربان وضاربون
وتحذف الواو والياء فى فعولة وفعيلة بشرط كونهما صحيحى العين نحو شنئى
وحنفى فى نسبة شنوءة وحنيفة لا من مذكرهما للفرق ولا من معتل العين نحو
قوولى فى قوولة وطويلى فى طويلة ولا من مضاعف العين نحو ضرورى
وشديدى فى ضرورة وشديدة وتحذف الياء من فعيلة بالضم غير مضاعفة
كجهنى فى جهينة وتحذف من صيغة الفعيل المعتل اللام بفتح الفاء او ضمها
وتقلب الياء الاخيرة واوا وبفتح ماقبلها نحو غنوى وقصوى فى غنى
وقصى وفى فعول المعتل اللام تثبت الواو فى المذكر اتفاقا فيقال فى عدو
عدوى وفى المؤنث كذلك عند المبرد وتحذف احدى الواوين عند
سيبويه للفرق فتقول عدوى بفتح ماقبل الواو فى قبعثرى وحذفت الياء
فى نحو سيدى للثقل وتقلب الالف المتطرفة واوا اذا كانت منقلبة ثالثة
الثانية او رابعة نحو عصوى فى عصا ومرموى فى مرمى وتحذف غير المنقلبة
ومافوق الرابعة نحو حبلى فى حبلى وقبعثرى فى قبعثرى وقد جاء فى رباعى ساكن
العين نحو دنيا قلبت الفه واوا فيقال دنيوى وزيادة الالف نحو دنياوى
كما يقال صحراوى وتحذف الياء الرابعة المتطرفة المكسورة ماقبلها على
الافصح فيقال قاضى ومنهم من يقول قاضوى وفعلة بسكون العين
من معتل اللام لا يغير لامه عند سيبويه نحو ظبيى فى ظبية وقروية شاذ
عنده وقال يونس ظبوى فى ظبية وظبيى فى ظبى ومافى آخره ياء مشددة
ان كانت زائدة حذفت ككرسى وان كانت اصلية نحو مرمى فنسبته
فى مرمى على قول ومافى آخره همزة بعد الالف ان كانت للتأنيث قلبت
واوا كحمراوى فى نسبة حمراء وان كانت اصلية تثبت على الاكثر نحو قرائى
فى قراء وان كانت منقلبة فوجهان نحو كسائى بالابقاء وكساوى بالقلب
والمركب ينسب الى صدره كبعلى فى بعلبك وخمسى فى خمسة عشر علما
وفى المركب الاضافى ينسب الى الجزء المقصود نحو زبيرى فى ابن زبير
وعبدى فى عبد مناف والجمع المكسر يرد الى الواحد نحو صحفى بالفتح

٩ وكذا من مذكرهما
اذ بالاعلال والادغام
يلزم زيادة التغيير مع
اللبس وبدونهما يلزم
الثقل منه
للثقل الخامسة اولى
بالحذف نحو مشترى
واما الثالثة فتقلب
واوا وتفتح ماقبلها
نحو عموى فى عمى بمعنى
الجاهل منه

فى صحف جمع صحيفة ووزن فعال بالتشديد للملابسة ملحق بالمنسوب نحو
خباز لعامل الخبز وبايعه وكذا فاعل بمعنى ذى كذا نحو لابن بمعنى ذى لبن
❊ واما افعل التفضيل فاسم مشتق من يفعل ليدل على زيادة موصوفه
فى اصل الفعل على الغير وصيغة افعل وهو من ثلاثى مجرد لا لون ولا عيب فيه
ومن غيره يجئ التفضيل بالتوصل بان يأخذ افعل بما يدل على كيفية
الزيادة ويجعل ما قصد زيادته تميزا نحو اشد منه بياضا واعمى واقوى منه
دحرجة واقل منه اكراما واحرص منه مقاتلة واعلى منه استخراجا
وغير ذلك وقياسه ان يجئ لتفضيل الفاعل لعمومه او لكونه عمدة
ويجئ لتفضيل المفعول على الشذوذ نحو اشهر وبما فيه اللون والعيب
يجئ افعل للصفة وشذا حمق من هبنقة وكذا اولاهم واعطاهم
من الزوائد وتصريف مطرداته افضل افضلان افضلون وافاضل
فضلى فضليان فضليات وفضل وافضل يستعمل بمن او اللام او الاضافة
ويجوز حذف المفضل منه اذا كان معلوما نحو الله اكبر ❊ واما فعل
التعجب فما وضع ليدل على انشاء التعجب لاصل الفعل اما بالنسبة الى
فاعله او مفعوله او بالنسبة الى نفس الفعل او الى كل منها لجواز
حصول التعجب بانشاء فالمتعجب عند سماع اعطاء امير لزيد ما لا عظيما اذا
قال ما انعم زيدا يحتمل ان يتعجب من لطف المعطى مع دناءة المعطى له
او يتعجب من عظم المعطى او من الاعطاء والسخاء او من الكل وله
صيغتان ما افعله وافعل به ولا يتصرف فيهما بالتثنية والجمع وغيرهما
٢ لان فعل التعجب جار مجرى ضروب الامثال فلا يتغير ولا يبنيان الا من
ثلاثى دال على الثبوت قابل للزيادة والنقصان غير ذى ولا لون وعيب
ظاهر فلا يقال ما اعرجه ويستعملان كاسم التفضيل اصيلا وتوصيلا
لانهما مأخوذان منه زيد فى الاول ما الموصوفة المفيدة نكارتها تعظيم
المكنى عنه بمعنى شئ عظيم وللمركب مع افعل الدال على الزيادة
حصلت مبالغة مدلوله بحيث ينشأ منهما التعجب وبنى آخره على
الفتح كالماضى كما بنى آخر الثانى على السكون كالامر تشبيها
لافهما بان افعل للتكثير ماضيا وامرا ليفيد المبالغة الى حد التعجب

٢ كالتأنيث والمجهول
والمضارع والقياس
ان يبنى من المعلوم نحو
ما امقته اى ما اشد كونه
ممقوتا شاذ منه
وهذا هو المعنى من
كونهما فرعا على
المصدر فى المعنى مع
النقل الى الانشاء
ومعنى تفرعهما على
الصفة وضعا وعلى
الفعل لفظا قد ظهر
منه
مما يوجد فيه شرط
احدهما منه

فعلا لانشاء التعجب وزيد الباء فى آخر الثانى ليفيد تأكيد النسبة فى انشاء التعجب كما تفيده صيغة الامر ولذا صار آكد من الاول فلما وضعا لانشاء التعجب بصيغة الفعل سميا فعلا التعجب ولا يعتبر معناهما التركيبي بعد الوضع وانما الباقى منهما المعنى المصدرى المتعجب به ولذا لا يتغير من صيغتهما غير ضميرهما فى جميع الحالات ثم طريق التوصل فيهما ان تؤخذ صيغة التعجب من الفعل الدال على نوع من اسباب التعجب ويجعل مصدر رفعل قصد تعجبه مفعولا له او مجرورا بالباء نحو ما اشد بياضه وما اشد عماه ونحو ما اقل اكرامه وما اكثر تفريجه وما اظهر انكساره وما احسن استخراجه ونحو ذلك والمعنى عجيب بياضه وعماه عجيب اكرامه قلة وتفريجه كثرة وعجيب ظهور انكساره وحسن استخراجه وهذا تفسير بثلاثة انواع تأمل ونحو اشدد بياضه واشدد بعماه اى عجيب بياضه وعماه وان كان المجرور فاعلا فالباء زائدة او عجيب تبييضه وتعميته الى العمى الشديد ان كان المجرور مفعولا والباء للتعدية ونحو اقوى بدحرجة اى عجيب دحرجة زيدا او الحجر على اختلاف القولين فى المجرور واكثر بمقاتلته اى عجيب اكثار المقاتلة بالنسبة الى الفاعل او الى المفعول واسرع باجلواذه اى عجيب سرعته فالتعجب بالنسبة الى نفس الفعل واظهر باقشعراره اى عجيب اظهاره او ظهوره على اختلاف مرجع التعجب من الفاعل والفعل وظهر مما مر ان الضمير فى ما افعله فاعل وفى افعل به يكون فاعلا ومفعولا باقتضاء المقام (فصل فى تصريف الافعال الصحيحة) من المجردات والمزيدات المراد بتصريف الافعال ذكرها محولة الى فروعها كالتثنية والجمع والخطاب والمتكلم ولما كان اشتقاق الصيغ المطردة من المختلفة بالحاق الضمائر كان حق المطرد تأخر ذكرها عن ذكر المختلفة ولهذا اخرما فى هذا الفصل عما قبله واراد بالصحيح ما كان صحيحا فى اصله فيندرج نحو اسلنقى واختار تصريف الصحيح لسلامته عن تغير فيليق بكونه معيارا (بتصريف الماضى) بسبب الحاق الضمائر (والمستقبل) بفتح الباء على المشهور والقياس يقتضى كسرها لانه زمان آت فيليق ان يعبر عنه بصيغة الفاعل كالماضى وكان فتح الباء

النوع الاول بنسبة التعجب الى الفعل الموصل اليه بدون التعرض للموصل به قصرا على المقصود والثانى بتصور كون الموصل به تمييزا والثالث بجعل التمييز فى معنى الفاعل منه

لان زمان الحال يستقبله فهو مستقبل بالفتح لكن الاولى الكسر كذا ذكره التفتازانى (و) يتصرف (الامر والنهى) يندرج فيهما الغائب والحاضر (من المعروف والمجهول) اى من معروف هذه الاربعة ومجهولها (على اربعة عشر وجها) اى صيغة وهى الكلم باعتبار هيئتها من الحركة والسكون وترتيب الحروف ❊ فان قلت ان تثنية المخاطب مع المخاطبة متحدتان صيغة فتكون الصيغ ثلث عشرة ❊ قلت انهما مختلفان تقديرا فان هيئة المفرد معتبرة فى تقدير فرعه والتغاير التقديرى والاعتبارى كاف فى التعدد ولولا لاعتبارى لما ارتقت صيغ الافعال الى كذا فانها بجعل الضمائر اللاحقة بها جزأ منها اعتبارا نظرا الى احتياج الافعال الى الفواعل واحتياج الضمائر الى ما اتصل به فى الوجود كاحتياج الكل الى الجزء وبجعل المجموع صيغة اصلية فى كلمة واحدة اعتبارا حتى لا يجوزوا توالى اربع حركات فيها (ثلثة للغائب وثلثة للغائبة وثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة) اسقط التاء فى تعدد الذى معدوده مؤنث بحكم مسئلة عكس التأنيث (ووجهان للمتكلم) كون كل من الوجهين للمتكلم عرف التصريفى والا فى احد الوجهين يشارك المتكلم الغائب او المخاطب لكن يغلب المتكلم على مشاركه فينسب الصيغة اليه (رجلا كان) ذلك المتكلم (او امرأة) يعنى لا يوضع لكل نوع منه صيغة على حدة كما وضعت للغائب والمخاطب حتى تصير مثالهما ستة وجوه لان المتكلم يرى فى اكثر الاحوال انه مذكر او مؤنث او يعلم بصوته فاكتفى بالوجهين منه واما اشتباه التصوت فنادر لا يبنى عليه الاحكام فالافعال اربعة مشترك فى التصريف المذكور معلوما ومجهولا (غير انه) الضمير للشان (لا يأتى الوجهان) اللذان (للمتكلم فى المعروف من الامر والنهى) لان طلب المتكلم الفعل او تركه من نفسه غير محتاج الى العبارة لانها لتفهيم ما فى باله الى آخر نعم قد يخاطب الانسان نفسه بالعبارة لكن بطريق التجريد بان ينتزع من نفسه مخاطبا مثله وذلك امر اعتبارى لا يقدح فيما ذكرا ونقول عدم اتيانهما لكراهة طلبه عن نفسه استعلاء وان نزل نفسه منزلة غيرها

ماجاء باللام مثل قولهم فليرجع الى المقصود فقد اشار بعض المحققين الى ان صيغة الطلب ههنا ليست على حقيقته بل المراد بها الاخبار فوجب ٨ علينا الرجوع وقس عليه قولهم لانتكلم مالايعنى ففى هذا السرجاء الوجهان من مجهولهما (والفاعل) اورد تصريف اسم الفاعل والمفعول تبع التصريف الافعال اى اسم الفاعل من الثلاثى (يتصرف على عشرة اوجه منها جمع المذكر اربعة الفاظ وجمع المؤنث لفظان) والباقى مفرد وتثنية وقيدنا بالثلاثى اذ من غيره يأتى مع الجمع لفظان فيتصرف على سبعة اوجه (والمفعول يتصرف على سبعة اوجه منها جمع المذكر لفظان وجمع المؤنث لفظ واحد) والباقى مفرد وتثنية وسيجئ الامثلة ولما كان من جملة تصريف الامر والنهى الحاق نون التأكيد بهما اشار اليه بقوله (ونون التأكيد المشددة تدخل على جميع الامر والنهى من المعروف والمجهول) لتأكيد الطلب المستقر فيهما فلذا لاتدخل نون التأكيد الافيما فيه طلب (و) نون التأكيد (المخففة كذلك ٧) اى كالمشددة فى الدخول على جميع الامر والنهى (غيرانها) اى المخففة (لاتدخل فى التثنية وجمع المؤنث) لانها ساكنة فلا يجتمع مع الف التثنية والف جمع المؤنث التى تدخل للفصل بين النونين لكراهتهم اجتماع المتجانسين واستثقالهم التكرار فى التلفظ وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة ايضا بعد الالفين باقية على السكون عند يونس اعتبارا بعد الالف حركة ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره والحاصل ان اجتماع الساكنين لايجوز عندنا فى غير الوقف لفقد رابطة الحرفين وهى الحركة الا اذا كان الاول حرف مد والثانى مشددا نحو دابة لان اللسان حينئذ يرتفع عنهما دفعة بسبب تحرك المدغم فيه فيصير الثانى كالساكن ثم اراد بيان حكم النونين بقوله (والمخففة ساكنة) فى اى موضع دخلت لانها وضعت كذلك (والمشددة مفتوحة) تعويضا بخفة الفتحة عن ثقلة التشديد فتفتح فى جميع مادخلته (الا فى التثنية وجمع المؤنث فانها) اى المشددة (مكسورة فيهما) شبيها لها بنون التثنية المكسورة لئلا تجتمع الفتحات اللفظية والتقديرية

٧ اى وجب علينا ترك تكلمه بل نقول المرادبه نهى صاحبه عن النسبة لتكلم مالا يعنى فافهم منه

٧ وقيل المخففة فرع المشددة فيزاد الالف قبلها ايضا لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل فيجتمع ساكنان منه

(وماقبلهما) اى قبل النونين (مكسورة فى الواحدة الحاضرة) لتدل الكسرة على الياء الضمير المحذوفة لالتقاء الساكنين وذلك لان الكسرة من جنس الياء فيؤذن بقاؤها ماحذف من جنسها فلذا لم يفتح ماقبلها فى الواحدة (ومضموم) ماقبلهما (فى الجمع المذكر) غائبا اومخاطبا لتدل الضمة على الواو الضمير المحذوفة على قياس ما ذكرنا فى الكسرة (ومفتوح) ما قبلهما (فى البواقى) من المفرد والتثنية وجمع المؤنث لان الاصل خفة ماقبلهما مهما امكن فلايعدل عنه الالموجب على ان الضم والكسر يؤدى الى اللبس كمالايخفى والمراد بفتح ماقبلهما فتح الحروف المحركة لانه هو ماقبلها بحسب الاصل والف التثنية و جمع المؤنث زائدة فلايلزم الحكم عليهما بانه مفتوح ولااشكال بعدم دخول المخففة عليهما لان المراد بالبواقى ماالحق به الخفيفة او الثقيلة ولما فرغ من ذكر المشتقات على وجه الكلى شرع فى ذكر جزئياتها الايضاح فقال (مثال ٢ الماضى نصر نصرا نصروا) والف التثنية وواو الجمع ضمير فاعل لسقوطهما عند مجئ الفاعل ظاهر انحو نصر الزيدان ونصر الزيدون والالف بعد واو الجمع للفرق بينها وبين واو العطف فى مثل حضر وتكلم زيد اى فيما لم يتصل الواو بماقبلهما نحو ضربوا ولم يكن بعد الواو ضمير مثل نصروه وحمل على مثل ٣ حضر وتكلم مالاعطف فيه اطرادا للباب (نصرت نصرتا نصرن) التاء الساكنة علامة التأنيث لاضمير الفاعل لبقائها عند مجئ الفاعل ظاهر انحو نصرت هند وانما حركت فى التثنية لاجل الالف وحذفت فى الجمع اذ اصله نصرتن اكتفاء عنها بنون الجمع فانها علامة جمع وتأنيث ايضا واسكنت الراء لدفع توالى اربع حركات (نصرت نصرتما نصرتم) زيدت الميم فى التثنية لانهم قصدوا مخالفة الخطاب للغيبة فزادوا قبل الف التثنية حرفا يناسب ماقبلها فى المخرج ونقلوا فتحة ماقبلها ضمة لمناسبتها الميم فى المخرج الشفوى وزيدت الميم فى الجمع ايضا ليطرد وحذفت واوه اذ اصله نصرتموا لكراهة اجتماع الحرفين المتجانسين مخرجا مع سهولة دفعه فجعلت الميم دليلا على جنسها المحذوف (نصرت نصرتما نصرتن) كسرت التاء المخاطبة للفرق واصل

٢ المثال جزئى من جزئيات الكلى يذكر لايضاحه وايصاله الى فهم المستفيد

٣ فلا حاجة الى الالف للفرق فى مثلهما منه

الجمع نصرتمن قلبت الميم نونا لقربهما مخرجا فادغمت (نصرت نصرنا غير ضمير المتكلم مع غيره اشارة بنوع صيغة الجمع الى ما فيه من معنى الجمع وهذه مناسبات عقلية والحاكم الواضع كذا قال التفتازانى (و) مثال الماضى (من المجهول نصر الى آخره) لم يذكر بتمامه لظهوره بتصريف معلومه وقدم بيان هيئتهما فى الفصل السابق (مثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن) لم يأت جمع الغائبة بالتاء كالواحدة والتثنية اذ الاصل فى الغيبة الياء والعدول فيهما للالتباس ولا التباس فى الجمع (تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن) النون فى التثنية مذكرا كان او مؤنثا وفى الجمع المذكر غائبا او مخاطبا وفى الواحدة المخاطبة علامة الرفع قائمة مقام ٤ الحركة التى فى المفرد ولذا يسقط بالجازم والناصب كالحركة الرفعية واما النون فى جمع المؤنث فضمير الجمع لا علامة الرفع لانهما مبنيان اذ اعراب المضارع لمشابهة الاسم ونون جمع المؤنث مختصة بالفعل فاذا اتصلت به رجع جانب الفعلية فيه وتعذر الاعراب لكون آخره بمنزلة جزء من الكلمة كما فى بعلبك فرد الى ما هو اصل فى الفعل وهو البناء ذكره التفتازانى والياء لواحدة المخاطبة علامة الخطاب وفاعلها مستتر عند الاخفش وعند العامة ضمير البارز للفاعل كواو ينصرون (انصر ننصر) اسكان الفاء بدخول حروف اتين لدفع توالى اربع حركات وتوزيعها فى المتكلمين والمخاطب والغائب بمناسبات مذكورة فى موضعها ثم المراد بالغائب مثلا فى عرفهم ما لا يكون متكلما ولا مخاطبا عرفا فلا يرد ان ما وضع للغائب نحو يفعل ٢ الله تعالى وانه ليس بغائب ولا مذكر (و) مثاله (من المجهول ينصر الى آخره) بضم حرف المضارعة وفتح العين فى الكل (مثال الامر الغائب) المراد بالغائب كما عرفت ما لا يكون مخاطبا فيشمل الغائبة (لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن) (والحاضر انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن) قد عرفت ان اشتقاق الامر من المضارع وسقوط النون القائمة مقام الحركة للجزم والوقف (و) مثال الامر (من المجهول لينصر لينصرا لينصروا

٤ لتعذر الحركة الاعرابية فيها لحوق الضمائر التى كالجزء مما اتصلت به فان الاعراب لا يجرى فى الوسط تأمل منه

٢ يفعل الله ما يشاء منه

الضاد كما مر (واطرد) اصله اطترد من الطرد قلبت التاء طاء ولا يجوز اترد بقلب الطاء تا لعظم الطاء فى الامتداد (واظهر) اصله اظتهر قلبت التاء طاء لقربهما مخرجا ثم الطاء ظاء يجوز اطهر بقلب المعجمة مهملة لتساويهما فى العظم ويجوز البيان اى اظطهر نظرا الى عدم الجنسية فى الذات والمختار من بين الوجوه ما ذكره المصنف (واذا كان فاء افتعل دالا اوذالا اوزاء يصير تاء افتعل دالا) لان التاء من الحروف المهموسة وهى حروف (ستشحثك٤ خصفه) وهذه الاحرف الثلثة من الحروف المجهورية وهى ماعدا المهموسة ومباعدة الحرفين فى الصفة توجب عسرة جمعها فى التلفظ فابدلت التاء حرفا لتقاربها فى المخرج وتوافق ماقبلها فى الصفة لسهولة التلفظ هذه الحروف هى الدال (نحو ادمع) اصله ادتمع ٩ من دمع قلبت التاء دالا ثم ادغمت (واذكر) اصله اذتكر من الذكر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا لاتحادهما فى المجهورية ويجوز اذكر بقلب المعجمة مهملة والبيان اى اذدكر نظرا الى مغايرتهما فى الذات (بادغام الذال) المعجمة (فى الدال) المقلوبة من التاء بعد قلبها معجمة وذلك معلوم بذكر المثال بالمعجمة (وازدجر) اصله ازتجر من الزجر قلبت التاء دالا ويجوز ازجر بقلب الدال زاء لا العكس لعظم الزاء فان ادخال الكبير فى الظرف الصغير تكلف بارد (واذا كان الفاء من افتعل واوا اوياء اوثاء قلبت الواو والياء والثاء تاء) لما سنذكره (ثم ادغمت) التاء المقلوبة منها (فى تاء افتعل) لوجوب ادغام احد المتجانسين فى الآخر المتحرك دفعا للثقل (نحو اتقى) اصله اوتقى من وقى يقى قلبت الواو تاء لمجاورتهما مخرجا ولذا يقع هذا القلب كثيرا نحو تراث وتجاه فى وراث ووجاه ولانه ان لم يجعل تاء يصير ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فيلزم كون الفعل مرة يائيا ومرة واويا نحو ايتقى يوتقى وهذا الاختلاف ركيك (واتسر) اصله ايتسر من يسر قلبت الياء تاء هربا من اجتماع الكسرات لفظا اوتقديرا ولا يشكل بمثل ايتكل لان الياء فيه ليست بثابتة فان ثلاثيه اكل وما جاز زواله فهو فى حكم العدم فلا يجرى فيه حكم الثابت اعنى الادغام

٤ انشحت الالحاح فى المسئلة وخصفه اسم امرأة اى ستلح عليه هذه المرأة فى سؤالها

٩ ولا يجوز اتمع بقلب الدال تاء لان الدال اعظم من التاء

اختير البيان لعدم الجنسية وفى التنزيل مجنون وزدجر

وضوارب جمع ضاربة ٩ واما الفاعل الاسمى فيجمع على فواعل نحو كواهل
جمع كاهل وهو مقدم الظاهر مما يلى العنق وفعلان بالضم والسكون
نحو حجزان جمع حاجز وهو حفر فيها الماء فى الصحارى وفعلان بالكسر نحو
جنان جمع جان وهو ابو الجن وايضا اسم للحية البيضاء (ناصرة ناصرتان
ناصرات) اصله ناصرتات حذفت التاء الاولى لكراهة اجتماع علامتى
التأنيث من جنس واحد فهو جمع سالم لبقاء صيغة مفرده (ونواصر)
جمع مؤنث مكسر (ومثال) اسم (المفعول منصور منصوران منصورون)
جمع مذكر سالم (ومناصر) بفتح الميم جمع مذكر مكسرا (منصورة
منصورتان منصورات) جمع مؤنث سالم اصله منصورتات ولما فرغ
من امثلة الثلاثى قال (ومثال الرباعى دحرج يدحرج بكسر الراء دحرجة
بفتح الكل) اى من متحركاته بقرينة قوله (وسكون الحاء) وما سنح
لى ان لفظ الكل تحريف من لفظ الدال (ودحراجا بكسر الدال
وسكون الحاء فهو مدحرج) بكسر الراء (وذاك مدحرج بفتح الراء
والامر دحرج بفتح الدال وكسر الراء والنهى لاتدحرج بضم التاء
وكسر الراء) لم يذكر الامر الغائب والنهى الغائب لسهولة فهمهما
من المضارع والنهى الحاضر ولم يذكر مطردات هذا الباب معلوما
ومجهولا ولا تصريف الامر والنهى بالنونين اكتفاء بما ذكر فى الثلاثى
فان الزكى يدرك بمثال واحد ما لا يدركه البليد بالف شاهد (وكذا تصريف
الملحقات) اى ملحقات دحرج نحو حوقل يحوقل الى آخره الا ان المجهول
والمفعول كما عرفت يجئ بواسطة حرف الجر نحو حوقل به حوقل بهما
حوقل بهم الى بهن وحوقل بك الى بكن وحوقل بى وحوقل بنا
والمفعول نحو حوقل به وبها الى بهن الجار مع المجرور نائب الفاعل وهو
اى الجار مع المجرور من حيث هو ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فالفعل
المسند اليه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ذكره التفتازانى (مثال الرباعى
المزيد فيه) يعنى الحاصل بالزيادة وفى بعض النسخ وقع الثلاثى بدل الرباعى
(اخرج يخرج اخراجا فهو مخرج وذاك مخرج والامر اخرج والنهى
لا تخرج بضم التاء فى النهى وكسر الراء فيهما) اى فى الامر والنهى ثم اراد

٩ ومنه كواثب جمع
كاثبة وهى الموضع
الذى يكون عليه
مقدم السرج من
كتف الفرس وقد
ينزل الف التأنيث
منزلة تائه فيجمع على
هذا الوزن نحو
نوافق جمع نافقاء
وهى احدى جحر
اليربوع ١٢
قوله بفتح الكل اى
بفتح فى كل ما ذكر من
الماضى والمضارع
والمصدر ١٢
لانهما على لفظى
المضارع كما مر
١٢

الاشارة الى وجه كون الهمزة مفتوحة فى امر هذا الباب فقال
(وقد حذفت الهمزة) التى هى فاء الفعل (من مستقبل هذا الباب)
فان اصل يكرم يؤكرم ٣ (كيلا يجتمع الهمزتان فى نفس المتكلم)
وحده لان ذلك مستكره لمشابهته بصوت الكلب والقئ ولان فى
اجتماع المثلين ثقلا على اللسان ولما حذفت من المتكلم حذفت من
المخاطب والغائب وان لم يلزم المحذور اطرادا للباب (وكذلك
حذفت) الهمزة (من الفاعل والمفعول والنهى) غائبا او حاضرا
(او الامر الغائب) مع انه لا محذور فيها اتباعا للاصل وهو المضارع
واما الامر الحاضر فلما لم يبق له مناسبة بالمضارع بحذف حرف المضارعة
اعيدت الهمزة المحذوفة فلم يجتمع مع همزة الوصل فافهم (وخرج يخرج
تخريجا) باء التفعيل مبدلة من الحروف المدغم فيها ونظيره تقضى البازى
اصله تقضض (وتخرجة) بتعويض التاء عن الياء (بكسر الراء وفتح التاء
فيهما) فى المصدرين (فهو مخرج) بكسر الراء (وذاك مخرج) بفتح الراء
(والامر خرج بكسر الراء والنهى لا تخرج بضم التاء) فى النهى (وكسر
الراء فيهما) اى فى الامر والنهى (وخاصم يخاصم بكسر الصاد مخاصمة)
بفتح الصاد (وخصاما) بكسر الخاء (فهو مخاصم وذاك مخاصم بكسر
الصاد فى الاول وفتحها فى الثانى) كما فى معلوم المضارع ومجهوله
(والامر خاصم والنهى لا تخاصم) ولما كان فى مجهول ماضى هذا الباب
خفاء قال (ومجهول الماضى خوصم) لانه لما ضم ما قبل الالف لزم
قلبها واوا (ومثال الخماسى انكسر ينكسر بكسر السين انكسارا فهو
منكسر والامر انكسر والنهى لا تنكسر بكسر السين فى الثلثة) كما
فى المستقبل لانها فرعه (واكتسب يكتسب بكسر السين اكتسابا فهو
مكتسب وذاك مكتسب والامر اكتسب والنهى لا تكتسب) الاكتساب
مبالغة فى الكسب وهو طلب الرزق واصله الجمع (واصفر يصفر بفتح الفاء
اصفرارا فهو مصفر بفتح الفاء والامر اصفر والنهى لا تصفر بفتح الفاء
فيهما) حذفت كسرة الراء الاولى من المضارع وفروعه وحركت الثانية
بالكسر فى الامر والنهى وادغمت الاولى فى الراء الثانية ولا يخفى ان الادغام

٣ الواو رسمى لان الهمزة اذا انضم ما قبلها كتبت على صورة الواو منه

فيما لم يتصل باخره نون جمع المؤنث وتاء الخطاب وضمير المتكلم اذ باتصالها يصير ثانى المتجانسين ساكنا البتة فيمتنع الادغام (وتكسر يتكسر بفتح السين تكسرا بضم السين فهو متكسر بكسر السين) تعرض لكسرها ثلا يظن انه كسين المستقبل (والامر تكسر والنهى لاتتكسر بفتح السين فيهما) كما فى المستقبل (وتصالح يتصالح بفتح اللام تصالحا بضم اللام فهو متصالح بكسر اللام وذاك متصالح بفتح اللام) اى متصالح منه لان تصالح لازم لكن باب تفاعل قد يتعدى فيجيء المفعول به بلا واسطة نحو متشارك فذكر صيغة المفعول اشارة الى هذا (والامر تصالح والنهى لاتتصالح بفتح اللام فيهما) ولما كان من باب التفعل والتفاعل صيغتان خفيتان محتاجتان الى البيان اصلا وتصريفا قال (واما ادثر) معناه تلفف فى الدثار وهو ثياب فوق الشعر وهو الثوب الذى يلى الجسد (واثاقل فاصل الاول تدثر كتكسر واصل الثانى تثاقل كتصالح فادغمت الثاء فيهما) اى فى تدثر وتثاقل (فيما بعدهما) اى فى الدال والثاء يعنى بعد قلب الثاء اياهما واسكان اول المتجانسين ولظهور ذلك لم يتعرض له (ثم ادخلت همزة الوصل ليمكن الابتداء بها) اى بسبب الهمزة (لان الساكن لايبتدأ به) فالهمزة فى اولهما للابتداء لاللبناء فلذا لم يعدا سداسيا (وتصريفه) اى تصريف كل منهما على الترتيب (ادثر يدثر بفتح الثاء فيهما ادثرا بضم الثاء فهو مدثر بكسر الثاء وذاك مدثر بفتح الثاء والامر ادثر والنهى لاتدثر بفتح الثاء فيهما والدال مشددة فى الجميع واثاقل يثاقل بفتح القاف والثاء اثاقلا بضم القاف فهو مثاقل بكسر القاف وذاك مثاقل بفتح القاف والامر اثاقل والنهى لاتثاقل بفتح القاف فيهما والثاء مشددة فى الجميع) ومن الخماسى ما زيد على الرباعى (و) تصريفه (تدحرج يتدحرج تدحرجا بضم الراء فهو متدحرج بكسر الراء والامر تدحرج والنهى لاتتدحرج بفتح الراء فيهما ومثال السداسى استغفر يستغفر بكسر الفاء استغفارا فهو مستغفر بكسر الفاء وذاك مستغفر بفتح الفاء والامر استغفر والنهى لاتستغفر بكسر الفاء فيهما و) تصريف الافعيلال (اشهاب) يقال اشهاب الرأس اذا غلب بياضه على السواد

(يشهاب اشهيبابا) الياء مقلوب من الف الماضي بانكسار ما قبلها كما اشير اليه
(فهو مشهاب والامر اشهاب والنهي لا تشهاب) بتحريك آخر الامر والنهي
للادغام فسكونهما تقديري (بتشديد الباء في الجميع) مما ذكر (الا في المصدر)
لفصل الالف بين المتجانسين قدم تصريف هذا الباب على ما بعده مع
تأخر ذكره في مقام الاجمال لان احتياجه الى بيان تصريفه اشد
من اخواته لخفائه (و) تصريف الافيعال (اغدودن) يقال اغدودن
شعره اذا طال واسترسل (يغدودن بكسر الدال الثانية اغديدانا) اصله
اغدودانا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (فهو مغدودن
والامر اغدودن والنهي لا تغدودن بكسر الدال الثانية في) الكلمات (الثلث
وهي الفاعل والامر والنهي (و) تصريف الافعوال (اجلوذ يجلوذ)
بكسر الواو (اجلواذا فهو مجلوذ والامر اجلوذ والنهي لا تجلوذ بكسر
الواو في الثلث والواو مشددة في الجميع)ومن السداسي الملحق بزيد الرباعي باب
الافعنلال (و) تصريفه (اسحنكك) يقال اسحنكك الليل اذا اسود
واظلم (يسحنكك بكسر الكاف الاولى اسحنكاكا فهو مسحنكك والامر
اسحنكك والنهي لا تسحنكك بكسر الكاف الاولى في الثلث) ومنه باب
الافعنلال (و) تصريفه (اسلنقى ٣) بكتابة الالف على صورة الياء للدلالة
على انها مقلوبة من الياء دون الواو (يسلنقي) بسكون الياء بان حذفت الضمة
لاستثقالها على الياء وعلى هذا اسلنقى واسلنقى (اسلنقاء) بانقلاب
الياء همزة (فهو مسلنق) اصله مسلنقي استثقلت الضمة على الياء
فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء واعطي التنوين لما قبلها
(والامر اسلنق والنهي لا تسلنق) بحذف الياء فيهما علامة للوقف
والجزم (بكسر القاف في الثلث) اي الفاعل والامر والنهي ومن السداسي
المزيد فيه على الرباعي باب الافعلال (و) تصريفه (اقشعر
بكسر العين اقشعرارا بسكون العين فهو مقشعر والامر اقشعر والنهي
لا تقشعر بكسر الراء في الثلث والراء مشددة في الجميع الا في المصدر)
لفصل الالف بين المتجانسين ومنه باب الافعنلال (و) تصريفه (احرنجم
يحرنجم بكسر الجيم احرنجاما فهو محرنجم والامر احرنجم والنهي

٣ وفي التثنية اسلنقيا
باعادة الالف الى
اصلها المقلوبة منه
للزوم تحريكها
بلحوق الف التثنية
دفعا لاجتماع
الساكنين وفي الجمع
اسلنقوا اصله اسلنقيوا
قلبت الياء الفا لانفتاح
ما قبلها ثم حذفت
للساكنين
وكذلك حذفت
الياء من اسلنقت
واسلنقتا ولم تحذف
من اسلنقين واسلنقيت
آه لسكون الياء سكونا
لازما والسكون
الاصلي وما في حكمه
يمنع الاعلال
منه

لانحو نجم بكسر الجيم فى الثلث) اخر تصريفه عن افشعر لان المشددة
احوج الى بيان تصريفه فكان اقدم فى مقام التصريف وفى بعض النسخ
لم يذكر تصريف احرنجم ووجهه الاكتفاء بما سبق ذلك (فصل فى الفوائد)
المتعلقة بالافعال السابقة والابواب السابقة فكان ماذكر فى هذا الفصل
تتمة لما سبق فلذا اخره (اللازم) من الافعال وهو ما لم يتجاوز الى المفعول به
(يصير متعديا) وهو ما يتجاوز اليه (باحد ثلثة اسباب) اى اسباب وجودية
بقرينة ذكر السبب العدمى بعدها على انه لا حصر فى الكلام فلا ينفى سببية
شئ آخر (بزيادة الهمزة) بدل من قوله باحد الخ بدل البعض (فى اوله) اى فى
اول اللازم بخلاف همزة اقشع فانها زائدة على المتعدى وهى للصيرورة على
ماذكره الشريف ٢ يقال قشعت الريح السحاب اى فرقتها فاقشع اى
صار ذا قشع وتفرق اذ لم يثبت فى اللغة مجئ افعل مطاوعا ونقل ابو الحسن
الجاربردى عن الكشاف انه لاشئ من بناء افعل مطاوعا ولا يتقن نحو
هذا الا جملة كتاب سيبويه فقولهم كببته فاكب ٧ من باب نقض الامر ومعناه
دخل فى الكب اوصار ذاكب وكذا اقشع السحاب اذا دخل فى القشع
ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع الى هنا كلامه (وتشديد عينه) اى عين
اللازم لا يخفى ان قوله اللازم يصير متعديا قضية مهملة فى قوة الجزئية فليس
هو بقانون كلى حتى يرد عليه نحو اضيع الرجل وموت الابل (وحرف الجر
فى آخره) فى اكثر النسخ هذا السبب مقدم على تشديد العين نظرا الى قرب
معطوفه ومقتضى السياق ما اخترناه (نحو اخرجته وخرجته وخرجت به)
والمعنى فى الكل صيرته خارجا (من الدار) اشار بايراده الى ان تعدية اللازم
بالجار على وجهين احدهما بتضمن معنى التصيير لذلك اللازم وجعل فاعله
مفعولا وهذا مختص بالباء وثانيهما بمجرد الوصلة الى المجرور والمتعلق معنى
وهذا يحصل باى حرف جر كان واما الهمزة والتشديد فتعديتهما بالمعنى
الاول لا غير الا انهما قد يزادان على المتعدى ٢ لتحصيل مفعول آخر نحو
احفرته بئرا وعلمته القرآن وماذكره الزنجانى من ان الهمزة والتشديد
مختصان بالثلاثى دون الجار نحو انطلقت به محمول على تعدية اللازم
فلا ينافى ماذكرناه ثم قيل ومن اسباب التعدية سين استفعل نحو استخرجت

جمع الفائدة وهى
ما يترتب على الشئ
من المنافع منه

٢ ويدخل الياء فى الجمع
المذكر والوحدة وفى
التثنية والجمع المؤنث
كما فى المضارع منه
٧ فى مباحث الغرض
العائد فى المشبه به منه

٢ ونحو مررت بزيد من
قبيل الثانى ويجوز
ان يراد به معنى صيرته
منه

الحجر والف المفاعلة نحو قاربت زيدا ٦ فان خرج وقرب لازمان
(وبحذف التاء) شروع فى السبب العدمى اى ويصير اللازم متعديا
بحذف تاء المطاوعة (من تفعل وتفعلل مشددة العين ومكررة اللام)
هذا ناظر الى تفعل ومقتضى الترتيب تقديم وصفه لكنه راعى تقديم العين
على اللام وانما تعديا بحذف تاء المطاوعة لانها لاتزيد على اللازم فلا يقال
تدرج وتعوبل على المتعدى نحو تدحرج وتكسر فاذا حذف مانع التعدية
عاد الفعل الى تعدية فلا اشكال ٤ بمثل تعلمته لان المراد بتفعل ما هو اللازم
على انه بحذف التاء يتعدى الى مفعول آخر فهو بالنسبة اليه يتحول من
اللازم الى التعدية (والمتعدى) اراد به ما كان تعديته بسبب عارض
(يصير لازما بحذف اسباب التعدية) كهمزة اكرم (ونقله) اى نقل
المتعدى مطلقا (الى باب انفعل) نحو انكسر فان هذا الباب للمطاوعة
وهى لازم فيصير المتعدى المنقول اليه لازما لامحالة وخص هذا الباب
بالذكر مع ان باب افعل ايضا مختص باللازم لان بناءه لمبالغة اللازم فلا يوجد
متعد ينقل الى مثل هذا الباب (وباب فعلل يصير لازما بزيادة التاء فى اوله)
يعنى كما ان حذف التاء يكون سببا للتعدية كذلك زيادتها تكون سببا
للازم ولخفاء لزوم احد المعنيين بالآخر صرح بذكره ولم يكتف بقوله
وبحذف التاء من تفعلل ولم يقل وبنقل فعلل الى تفعلل لان تفعلل فرعه
ليس باصل كانكسر (ولا يجئ المفعول به) هذه الفائدة تتمة بحث اللازم
(و) كذا لا يجئ (المجهول من اللازم) لان اللازم اظهر فى موضع الضمير
لزيادة التمكن فى الذهن ولئلا يتوهم رجوعه الى المجهول (من الافعال
وهو ما لا يحتاج الى المفعول به) اذ بدونه يتم تعقل نسبته الى الفاعل
واذا لم يحتج الى المفعول به لا يبنى له الفعل فلا يجئ من اللازم المجهول
لانفهام ذلك مما ذكره اكتفى به (و) اما (المتعدى) فهو (بخلافه) حيث
يحتاج الى المفعول به فى تعقل نسبته الى الفاعل قيل فى معرفة المتعدى
واللازم ضابطة وهى ان ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب
وما يفعل بعضو واحد اوقلب اوحس فهو متعد نحو ضرب وعلم وذاق
وهذا استقرائى جائز التخلف والحق ان متعلق الفعل ان كان مما يستغنى

فالمتعدى ما يتعدى
ويتجاوز عن الفاعل
واللازم ما يلزم الفاعل
ولا يتجاوز عنه فلذا
سميهما منه

٦ اسندت التعدية الى
السبب دون الهمزة
لوجودها فى غير هذا
الباب بلا تعدية منه

٤ يعنى لا يرادان من
تفعل ما لا يصير متعديا
بحذف التاء اذ ليس
بلازم معها منه

عن نصر نحه فلازم والافتعد قيد المفعول بقوله به لان المفعول المطلق والمفعول فيه وله ومعه يجئ من اللازم ايضا الان كلا منها لمزيد الافادة فى الكلام لاحتياج لنسبة الفعل تأمل (وباب فاعل) شروع فى ذكر فائدة اخرى (يكون) لحصول اصله (بين الاثنين) مسندا الى احدهما بالقيام والى الآخر بالوقوع (نحو ناضلته) اى رميته بالسهم فرمانى ولا يتخلف عن كونه لمشاركة (الا قليلا) اى قليلا يكون بناؤه للواحد (نحو طارقت النعل) اى كسرته (وعاقبت اللص) اى عذبت السارق (وباب تفاعل) ايضا (يكون) لحصول اصله (بين الاثنين) قوله (فصاعدا) فى موضع الحال اى فيترقى صاعدا اى متجاوزا عن الاثنين وبذلك يفارق فاعل وفرق بعض الشراح باب الفاعل الصريح فى فاعل يكون غالبا على الفاعل الضمنى وفى تفاعل يتساويان (نحو تدافعنا وتصالح القوم) يمكن الاكتفاء بالمثال الاول لانه يصلح لمشاركة الاثنين والاكثر لكنه قصد التيسر على فهم المتعلم (وقد يكون) اى يصلح باب التفاعل (لاظهار ما ليس) بموجود (فى الباطن) فى الحقيقة (نحو تمارضت اى اظهرت المرض وليس لى مرض) اصلا ومحصل هذه الفائدة المفرقة ٩ بين فاعل وتفاعل بعد اتفاقهما فى المشاركة المطلقة ثم شرع فى فائدة تتعلق بباب الافتعال بقوله (واذا كان فاء الفعل من افتعل حرفا من حروف الاطباق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء) تسميتها بحروف الاطباق ٣ لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى (تصير تاء افتعل) اى تنقلب (طاء) لان هذه الاحرف من حروف الاستعلاء والتاء من الحروف المنخفضة اى ١٩ مما يلتصق اللسان معها الى الحنك الاسفل فبينها وبين التاء مباعدة فى الصفة وهى توجب عسر النطق فوجب ابدال التاء حرفا يقاربها فى المخرج وتوافق ما قبلها فى الصفة وهذه هى الطاء (نحو اصطبر) اصله اصتبر من الصبر قلبت التاء طاء لقربهما مخرجا ويجوز اصبر بقلب الطاء صادا نظرا الى اتحادهما فى الاستعلائية ولا يجوز اطبر بقلب الصاد طاء لعظم الصاد فى امتداد الصوت (واضطرب) اصله اضترب من الضرب قلبت التاء طاء ويجوز اضرب بقلب الطاء ضادا لا العكس لعظم

قوله الا قليلا مستثنى من لفظ العموم نحو الكل وغير تقديره يكون بين الاثنين فى كل الاحوال الا قليلا

٩ وترتيب الفوائد حسب اهمية ذكرها وتعليمها

وهى حروف صطضظ خفق

٣ الاطباق اى اتفاق اطبق البلغاء اى اتفقوا ودجى اوريمك ودائم اولمق ومنه الجنون المطبق ويقال اطبق الغيم السماء اى غطاها واطبقت عليه الحمى اى دامت والانطباق مطاوعة ولازمة ومعناه ضد الانفتاح

١٩ اشار بالتفسير المذكور الى ان الانخفاض والاستعلاء صفة اللسان فى الحقيقة فمعنى الحروف المنخفضة مثلا المنخفض فيها اللسان

لتنصرن لتنصرا لينصرن) لامر الغائب (لتنصر لتنصرا لتنصري وا
لتنصري لتنصرا لتنصرن لانصرا لتنصرا) لامر الحاضر بضم حروف
المضارعة وفتح العين فى الكل كما فى المجهول المضارع لانه مأخوذ منه
ولم تحذف اللام من مجهول امر الحاضر لقلة استعماله وانه معرب عند
البصريين ايضا لبقاء سبب الاعراب (وكذلك النهى) اى كالامر
فى التصريف (من المعروف والمجهول الا انه زيد فى اوله لا) معلوما ومجهولا
بخلاف الامر (وتقول فى) دخول (نون التأكيد المشددة) فى امر الغائب
(لينصرن لينصران لينصرن لتنصرن لتنصران لينصرنان) وفى امر الحاضر
انصرن انصران انصرن انصرن انصران انصرنان وكذا المجهول)
فى التصريف مع النون وانما حذفت واو الجمع وياء الواحدة مع ان اول
الساكنين حرف مد والثانى مدغم كما فى التثنية للتخفيف وعدم الالتباس
(وتقول فى) دخول (المخففة لينصرن لينصرن بفتح الراء فى الواحد
المذكر وضمها فى الجمع) المذكر (ولتنصرن فى الواحدة الغائبة) هذا
فى امر الغائب (وفى) امر (المخاطب انصرن انصرن انصرن) بفتح الراء
فى المفرد وضمها فى الجمع وكسرها فى الواحدة للدلالة على الواو والياء
المحذوفتين وقس عليه المجهول (وكذلك النهى) فى التصريف بالنونين
(من المعروف والمجهول) والامثلة غير خفية (ومثال) تصريف اسم
(الفاعل ناصر ناصران ناصرون) جمع مذكر سالم والجمع المذكر السالم
ما بقيت صيغة مفرده (نصار ونصر ٧ بضم النون وفتح الصاد والتشديد
فيهما ونصرة بفتح النون والصاد والراء) مع التخفيف وهذه الثلثة جمع
المذكر المكسر والجمع المكسر ما نقضت صيغة مفرده و الجمع المذكر
المكسر اوزان غير ما ذكر منها فعلة بالضم ٥ ثم الفتح نحو قضاة اصله
قضية ٤ وهذا الوزن مختص بالناقص وفعل بالضم والسكون نحو بزل جمع
بازل وهى الناقة التى دخلت فى السنة التاسعة وفعلاء بالضم نحو شعراء
وفعلان بالضم والسكون نحو صحبان جمع صاحب وفعال بكسر الفاء وتخفيف
العين نحو تجار جمع تاجر وفعول بضم الفاء والعين نحو قعود جمع قاعد
هذه جموع الفاعل الوصفى وقد يجمع على فواعل نحو فوارس جمع فارس

٨ ونحو وجهال وشهيد
وفسقة جمع جاهل
وشاهد وفاسق منه
كذا فى صحيح مظهر
الدين فى شرح
المفصل ويساعد
كتب اللغة وقيل بفتح
الفاء منه
٥ على وزن لعنة مبالغة
اسم الفاعل منه
٤ وشبان جمع شاب
منه

(واثغر) اصله اثتغر قلبت الثاء تاء لاتحادهما فى المهموسية ويجوز
اثغر بقلب التاء ثاء اعلم ان القلب غير مختص بافتعل بل اذا كان فاء تفعل
وتفاعل من حروف (اشثدذز سصضطظ يجوز) قلب تائهما الى هذه
الحروف وادغامها مع اجتلاب الهمزة فى الابتداء نحو اترس من تترس
واثاقل وادثر واذكر وازجر واسمع واشقق واصدق واضرع واطهر
واظاهر (والحروف) شروع فى فائدة اخرى (التى تزاد فى الاسماء والافعال)
اى لغير الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما اى حرف كان صرح به
التفتازانى وابن الحاجب فالشين الثانى فى اعشوشب حرف تضعيف والدال
الثانى فى قردد للالحاق فلا اشكال بمثلهما ثم انه قد يزاد منها فى الحروف
كهمزة لام التعريف عند من قال بزيادتها لكنه اراد بزيادتها زيادة البناء
وتكثير البناء فى الحروف غير متصور لعدم التصرف فيها فلذا لم يقل
والحروف (عشرة مجموعها) حروف (اليوم تنساه ٧) قيل هذه العبارة
جواب سيبويه للاخفش حين سأله عن حروف الزوائد بمعنى ان مازيد لتكثير
البناء ولم يكن للالحاق والتضعيف لايكون الامن هذه الحروف (فاذا كانت)
اى وجدت (كلمة وعددها) اى والحال ان عددها (زائد على ثلثة احرف
وفيها) اى فى هذه الكلمة (حرف واحد) ليس هذا احترازا عما فوقه بل
اكتفاء بغالب الوقوع وباقل مايطلق عليه الزائد وتذكير وصف الحرف
بتأويلها بالزائد اولكون الواحد للنسبة بمعنى ذى الوحدة كما فى بقرة
لافارض (من هذه الحروف) العشرة (فاحكم بانها زائدة) اى احكم
بزيادتها فى كل حال (الا) حال (ان لايكون لها) اى للكلمة (معنى
بدونها) اى بدون تلك الحروف فلا يحكم حينئذ بزيادتها كالواو الثانية
فى (نحو وسوس) والمقصود معرفة الزائد بهذه الضابطة بلا قصد
ذكر تعريف الاصلى بانه الذى لايكون للكلمة معنى بدونه فلا ينتقض
بان ميم جهر اصلية وللكلمة معنى بدونها (وابواب الرباعى) التى سبق
تصريفها من الافعال والتفعيل والمفاعلة وباب فعلل (كلها متعد)
لم يقل متعدية مع ان المبتدأ مؤنث نظرا الى تذكير التأكيد ثم دأب المص
كما نبهت عليه الحكم بالغالب وتنزيل القليل بمنزلة العدم ومن دأبه حذف

٧ وتذكير الضمير الراجع الى الحروف بتأويل المسؤل عنه
منه

المستثنى واقامة مثاله مقامه ٣ ففى كلامه ههنا ان الغالب فى ابواب الرباعى التعدية (الا) فى باب فعلل فان الغالب فيه اللازم نحو (دربخ) فى مختار الصحاح دربخت الحمامة لذكرها خضعت له وطاوعته ودربخ الرجل طأطأ رأسه وبسط ظهره وبماذكرنا لايرد على الحصر نحو برهم الرجل اى دام نظره (وابواب الخماسى كلها) اى مزيدا على الثلاثى اوعلى الرباعى (لوازم) لم يكتف بان قال لازمة مع انه اخصر اشارة بصغية الجمع الى ان لزومها على انواع كالمطاوعة ومبالغة اللازم ونحوهما (الا) ثلثة (ابواب افتعل وتفعل وتفاعل فانها) اى ان باب كل منها (مشترك بين اللازم والمتعدى) نحو اكتسب وتعلم وتنازعا الحديث (وابواب السداسى كلها لوازم الا باب استفعل فانه مشترك بين اللازم والمتعدى و) الا (كلمتين من باب افعنلى فانهما متعديان) صيغة التذكير بتأويل الكلمة باللفظ (وهما اسرنداه واغرنداه معنا هما غلب عليه) تفسير اسرنداه (وقهره) تفسير اغرنداه واورد على الحصر قولهم احلوليته واعروريته واعلوطنى ٩ من باب الافعيعال والافعوال و يمكن ان يقال تعدية احلولى على ما فهم من الصحاح لضرورة الشعر وتفسير شارح الهادى اعلوط بقوله اى لزم يشعران تعديته بالجار المحذوف ودأب الامام ان لايلتفت الى النادر والضعيف (وهمزة افعل) شروع فى فائدة اخرى (يجئ لمعان) المعانى الآتية لباب افعل لالهمزته اذليست من حروف المعانى بل من حروف المبانى لكن لما كانت سببا لحصول هذه المعانى اسندت المعانى اليها مجازا (تعدية) بدل من قوله لمعان بدل البعض (نحو اخرجته) اى صيرته خارجا (وللصيرورة) اى لصيرورة الشئ منسوبا الى ما اشتق منه الفعل (نحو امشى الرجل اى صار ذاماشية) ودواب (وللوجدان) اى لوجود الشئ موصوفا بما يشتق عن اصل الفعل (نحو ابخلته اى وجدته بخيلا وللحينونة) اى لكون الشئ ذاوقت يقرب منه حصوله (نحو احصد الزرع اى حان) وقرب (وقت حصاده) وفرق الصيرورة عن الحينونة ان الاولى لحصول الشئ والثانية لقرب حصوله (وللازالة) اى لازالة اصل الفعل عن المفعول

٣ يرشدك الى هذا ان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه ودربخ غير معنون بالباب منه

٩ ومنه اورق الشجر اى صار ذاورقة ومنه اثمر وافطر وافلج وانجح واجرب اى صار ذا ابل جربى ومنه اضاء وانار اى صار ذا ضوء ونور وقريب مثل اصبح واظل واترب واكفر وفى الحديث اتربوا الكتاب فانه انجح للحاجة اى صيرورة ذاتراب منه

و للسلب اعجمت الكتاب وبمعنى مجرد ومنه ملحق فى القنوت على رأى من كسر الحاء يعنى لاحق منه

(نحو اشكيته اى ازلت عند الشكاية وللدخول فى شئ) اما زمان (نحو اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح) اوغيره نحو اظلم الرجل اى دخل فى الظلام (وللكثرة) اى لكثرة اصل الفعل عند الفاعل (نحو البن الرجل اذا كثر عنده اللبن) يعنى صار ذالبن كثير ففيه معنى الصيرورة ايضا الا انه يمتاز عما يكون له بمعنى الكثرة ويجئ افعل للزيادة فى اصله نحو اشغلته اى شغلته جدا ولتعريض المفعول لامر نحو اباع الجارية اى عرضها للبيع (وسين استفعل ايضا) اى كهمزة افعل (يجئ لمعان) اسندت معانى الباب الى السين مجازا الا الى الهمزة والتاء وان كان لكل منهما مدخل فى حصول الباب لان امتياز الباب على غيره بالسين (للطلب) اى لطلب اصل الفعل وهو الغالب فى هذا الباب (نحو استغفر الله اى اطلب المغفرة منه وللسؤال) افرد بالذكر لتغاير موردهما فان مورد الطلب القلب ومورد السؤال اللسان (نحو استخبر اى سأل الخبر وللتحول) اى لتحول الفاعل الى ما اشتق منه الفعل (نحو استحل الخمر ٧ اى انقلب الخمر خلا) ٤ نصب بنزع الخافض لان انقلب لازم اى الى الخل (وللاعتقاد) يقينيا اوظنيا (نحو استكرمته اى اعتقدت انه كريم وللوجدان) اى لوجدان المفعول متصفا بما اشتق منه اصل الفعل (نحو استجدت شيئا اى وجدته جيدا) اصله جيودا اجتمع الواو والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت واصل استجدت استجودت نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الفا وحذفت للساكنين (والاسترجاع نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة) اى وجدوا فى انفسهم انهم راجعون الى ربهم فبدا لهم اظهار الانقياد والتسليم لامر الموت وفى بعض النسخ وللتسليم نحو قولهم الخ (اى قالوا انا لله) اى عبيد وملك له (وانا اليه راجعون) فى الاخرة قيل ويجئ استفعل للحينونة نحو استرقع الثوب اى حان له ان يرقع ولمطاوعة افعل نحو انخت الجمل فاستناخ اى ابركته فبرك وبمعنى مجرده نحو قر واستقر (وحروف المد واللين والزوائد والعلة واحدة) يعنى متصادقة على طائفة من الحروف (وهى الواو والياء والالف) اما تسميتها بحروف العلة فلان من شانها ان تنقلب بعضها الى بعض

---

٧ اما حقيقة نحو استخل الخمر او مجازا نحو استحجر الطين اى صار كالحجر فى صلابته وفى عرايس المحصل هذا مثل للرجل الضعيف اذا اشتد وقوى منه

٤ وما وقع فى بعض النسخ من استخل الخمر خلا غلط منه

وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله واما بالزيادة فظاهر فلا اشكال بكون الزوائد اعم منها لان المراد كما عرفت بيان تصادقها على طائفة من الحروف واما باللين فلما فيها من اللين لاتساع مخرجها وذلك انما يكون اذا كانت ساكنة واما بالمد فلما فيها من الامتداد وذلك انما يكون اذا سكنت ويكون حركة ماقبلها من جنسها ولا يكفى فى كونها حرف مد سكونها فقط فالعلة اعم من المد واللين لصدقها على المتحرك والساكن منها ثم اللين لعدم الاشتراط بوقف حركة ماقبلها اياها ثم المد لاشتراطها بذلك الا انهم يطلقون على هذه الحروف هذه الاسامى الاربعة مطلقا على التساهل والمصنف جرى على ذلك (وكل فعل ماض) اى ثلاثى (فى اوله حرف من هذا الحروف) ظاهر العبارة يوهم وجود الالف فاء لكن الالتفات لمثل هذا الوهم لظهور ان الساكن لايكون مبتدأ به بل الالف لايقع عينا ولا ما فى الفعل الامقلوبا ولكن لوقوعه ظاهرا فى مابعد الاول اطلق الحروف ولم يقل فى اوله واو اوياء (يسمى) ذلك الفعل (معتلا) لوجود حرف العلة فيه ولوجودها فى اوله صار احق بهذا الاسم من الاجوف وغيره (ومثالا) لمماثلته الصحيح فى تحمل الحركات كما تقول وعد بضمها فى مجهول وعدو فى مصدره وعدا بكسرها غير انها تحذف تبعا لاعلال المضارع لالاستثقال الكسرة عليها ولذا لاتحذف فى مصدر واصل (نحو وعد يعد ويقظ ييقظ) من الباب الرابع (وان كان) اى حروف العلة (فى وسطه) اى وسط الماضى (يسمى) هذا النوع (اجوف) لخلو الوسط الذى هو بمنزلة الجوف فى الحيوان عن الحرف الصحيح (نحو قال وكال) الاصل قول وكيل (وان كان فى آخره يسمى ناقصا) لنقصان آخره غالبا عن الحركة البنائية (نحو غزا ورمى) الاصل غزو ورمى فلكل من الاقسام الثلثة نوعان واوى ويائى ويقال للاول المعتل الفاء وللثانى المعتل العين وللثالث المعتل اللام بالاضافة اللفظية كالحسن الوجه اى الذى اعتل فاؤه وعينه ولامه (وان كان فيه) ان فى الماضى (حرفان من هذه الحروف) المذكورة (فان كان ماذكر) من الحرفين (عينه) اى عين ذلك الفعل (ولامه يسمى) هذا النوع (اللفيف المقرون)

اما باللفيف فلاف حرفى العلة اى جمعهما واما بالمقرون فلا قترانهما
(نحو طوى وان كان) اى الحرفان (فاءه ولامه يسمى) هذا النوع
(اللفيف المفروق) لان حرفى العلة فيه يفترقان بالحرف الصحيح
(نحو وق) اخر ذكر المفروق مع ان كون احد حرفى العلة فى الفاء يستدعى
التقديم اشعارا بقلته ولما فرغ من اقسام المعتل شرع فيما يلحق به
بقوله (وكل فعل ماض عينه ولامه حرفان من جنس واحد ادغم
اولهما فى الآخر دفعا للثقل) اى اثقل التكرر بخلاف مضاعف الرباعى
وهو ما كان عينه مع لامه الثانية جنس واحد نحو زلزل فانه لا يلحق بالمعتل
ولا ثقل فيه للفصل بين المتجانسين ولذا لا يقع فيه الابدال والحذف
كما فى املیت وظلت ٩ بخلاف ما تكرر الالحاق نحو جلبب فانه لا يدغم
(يسمى مضاعفا) مأخوذ من ضاعف الشئ اذا زاد عليه فجعله اثنين
سمى به (نحو مد وعض) لتضاعف بعض حروفه (وكل فعل) ماض
(فيه همزة) يسمى مهموزا اخره عن المضاعف لان له انواعا والواحد قبل
المتعدد (فان كانت) اى الهمزة (فى اوله يسمى مهموز الفاء) نحو اخذ
(وان كانت فى وسطه يسمى مهموز العين) نحو سأل (وان كانت فى آخره
يسمى مهموز اللازم) نحو قرأ اهمل امثلة المهموز بانواعه اعتمادا
على ظهورها (وكل فعل) ماض (خال من هذه الاقسام الستة) يعنى
خال من حروف العلة والهمزة والتضعيف (يسمى صحيحا) لصحته وعدم
تغير حروفه ويرادفه السالم لانه الذى سلمت حروفه الاصلية عن حرف
العلة والتضعيف والهمزة وعند البعض لا يشترط فى الصحيح خلوه
من الهمزة والتضعيف فيكون اعم من السالم اخر ذكر الصحيح فى التقسيم
مع سبقه فى التصريف لان التقسيم باعتبار المفهوم ومفهومه عدمى
وهو ما لم يكن فيه حرف علة وتضعيف وهمزة ومفهوم المعتل وجودى
وفى الوجود شرف واما التصريف فباعتبار الذات وذات الصحيح
مقياس للمعتل وما يلحق به واعتبر فى التقسيم الماضى لانه بخلوه عن الزائد
دخل فى الضبط (وقد مر بحثه) اى بحث الصحيح وذكر احكامه فى باب
الصحيح (وسنذكر بحث الاقسام الستة) قريبا (على سبيل الاختصار)

٩ الاصل املات وظللت قلبت اللام الثانية ياء فى الاول وحذفت فى الثانية منه

ليسهل ضبطها ولما كان المعتل وما يلحق به نوعا مغايرا للصحيح عنون
بحثه بالباب فقال (باب المعتلات) الباب اسم لنوع من المسائل مشتمل
عليها الكتاب والمعتل اسم فاعل من اعتل اى مرض سمى به ما احد
اصوله حرف علة لانه ذو تغير كالعليل اى هذا باب المعتلات (و) ذكر
احكام مايتعلق بها من (المضاعف والمهموز) ولما كان بحث الباب
من تغيرات حروف العلة وكانت لاتتغير اذا وقعت فى الاول بل فى الوسط
والآخر شرع اولا فى حكم الاجوف والناقص واويين او يائيين بقوله
(الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ماقبلهما قلبتا الفا) اى تبدل الالف
منهما لكن لامطلقا بل بشروط سبعة احدها كونهما فى وزن الفعل
لانه ثقيل يناسبه التخفيف وهذا الشرط يخرج نحو الحوكة جمع حائك
لخروجه بالتاء عن وزن الفعل وكذا نحو حيدى ٢ وثانيها اصلية
حركتهما اذا تعارض كالمعدوم فالخفة حاصلة هنا بلا اعلال كما فى دعوا
القوم فان حركة الواو لاجل الساكنين وثالثها ان لايكون فتحة ماقبلهما
فى حكم السكون اذ لا يبقى فى الحركة حينئذ قوة استدعاء القلب فيخرج
نحو عور واجتور فان ما قبل الواو فيهما فى حكم عين اعور والف
تجاور ٩ ورابعها ان لايكون فى معنى الكلمة تحرك واضطراب كيلا
يفوت الغرض من تحركهما نحو الجولان فانه لايعل ليدل حركة اللفظ
على الحركة والاضطراب فى معناه ، واما فى نحو موتان فللحمل على
نقيضه وخامسها ان لايجتمع فى الكلمة اعلال لان اثلا يؤدى الى
اجحافها ٧ فيخرج نحو طوى اذ لو اعل الواو لحذفت للساكنين وسادسها
ان لايلزم ضم حرف العلة فى مضارعه اذ هو مرفوض فلا يعل نحو حيى
اذ لو قلت حاى لقلت فى المستقبل يحاى مثل يخاف وسابعها ان لاتفوت
الدلالة على اصلهما فلا يعل نحو استحوذ والقود ليعلم انهما واوى
وعدم هذه الشروط مانع من الاعلال وارتفاع المانع معتبر فى القواعد
وان لم تذكر هربا من التطويل والمصنف اكتفى عنها بقوله فى آخر الباب
وقد يكون فى بعض المواضع لايعتبر المعتلات الى آخره (نحو قال وكال)
الاصل قول وكيل قلبت الواو والياء الفا لنوع خفة (ومثالهما) اى مثال

٢ ولم تقلب ياء ليس القائم انها مكسورة فى الاصل بل اسكنت لبدل بكونه على وزن الحرف مثل ليت على انه غير متصرف لايجئ منه المضارع وغيره

٩ يحتمل ان يكون عدم الاعلال فى نحو عور واجتور للالتباس ببناء آخر وجعل مزيدا مما تابعا لهما

٧ بتقديم الجيم الاهلاك والاستيصال كذا فى المغرب

الواو والياء المنقلبتين الفا (من الناقص غزا ورمى ٢) ولما كان فى التثنية حكم آخر قال (وتقول فى تثنيتهما غزوا ورميا فلا تقلبان) اى الواو والياء (الفا) ولا تحذف الالف للساكنين فتلتبس التثنية بالمفرد (ولا تقلبان ايضا فى الجمع المؤنث) الغائبة نحو غزون ورمين (ولا فى المواجهة) عبر بها عما يدل على الخطاب لانه يستلزم المواجهة نحو غزوت الى آخره (ولا فى نفس المتكلم) نحو رميت رمينا (لان الواو والساكنة والياء) الساكنة (لا تقلبان الفا الا فى موضع يكون سكونهما غير اصلى) قوله (بان نقلت حركتهما الى ماقبلهما) دفع ماعسى ان يقال ان سكونهما فى هذه الامثلة غير اصلى لعروضه باتصال الضمائر فوجب ان تقلبا الفا فاجاب بان المراد بعروض سكونهما ما يكون نقل الحركة الى ماقبلها لاجل القلب (نحو اقام واباع) الاصل اقوم وابيع ولو كان سكونهما اصليا لما احتيج الى القلب لحصول الخفة بدونه (وتقول فى الجمع المذكر) الغائب من غزا ورمى (غزوا ورموا) بسكون واو الجمع مع فتح ماقبلها (والاصل غزووا ورميوا فقلبتا) اى الواو والياء المضمومتان (الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع ساكنان احدهما الالف المقلوبة) من الواو والياء (والثانى واو الجمع فحذفت الالف المقلوبة لاجتماع الساكنين) دون واو الجمع لانها ضمير فاعل فلا تحذف الا بنائب كما فى اغزن وله نائب ههنا مع ان حذف الالف معين (فبقى) الاصل المذكور بعد الحذف (غزوا ورموا) بفتح ماقبل الواو ولم يضم حتى يجانس الواو لتدل الفتحة على الالف المحذوفة (وتقول فى تثنية المؤنث غزتا ورمتا والاصل غزوتا ورميتا فقلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فحذفت الالف لسكونها ولسكون التاء) تقديرا او اعتبارا وان كانت متحركة صورة (لان التاء ساكنة فى الاصل) لانها علامة تأنيث وهى ساكنة فى الفعل (فحركت الف التثنية) لاجتماع الساكنين من علامتى التأنيث والتثنية ولا مجال لحذف احديهما اذ العلامة لا تحذف بل يلزم اللبس (فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) فنظرنا الى الاصل فحذفنا الالف المقلوبة لتحصل الخفة ونظرنا الى الصورة وحال التحرك فلم تحذف احدى العلامتين ولكل من النظرين داع

٢ تكتب الالف المقلوبة من الياء على صورة الياء ولذا كتب بالياء نحو اعطى مع ان اصله اعطو فالواو لما وقعت رابعة فى الطرف قلبت ياء فقلبت الياء الفا فاعتبر الاصل القريب منه

فعملا بمقتضاهما (وتقول فى الجمع المؤنث من الاجوف قلن) بضم القاف (وكلن) بكسر الكاف (والاصل قولن وكيلن) بفتح الواو والياء (فقلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الالف لسكونها وسكون اللام فبقى قلن وكلن بفتح القاف والكاف ٧ ثم نقلت فتحة القاف الى الضمة) اى بدلت الضمة منها (وفتحة الكاف الى الكسرة لتدل الضمة على الواو) المحذوفة (والكسرة على الياء) المحذوفة وذلك (لان الواو متولد من الضمة والياء من الكسرة و) كذا (الالف) متولد (من الفتحة) والاصل يدل على اثره المحذوف (اعلم ان الاعلال بالقلب اى بقلب الواو والياء الفا فى مثل قلن وكلن على مذهب المتأخرين و مذهب المتقدمين نقل فعل بفتح العين الى فعل بضمها ان كان اجوف واويا والى فعل بكسرها ان كان يائيا فاصل قلن وكلن عندهم قولن وكيلن بضم الواو وكسر الياء نقلت حركتهما الى ماقبلهما بعد سلب حركته ثم حذفتا للساكنين وهذا الطريق يسير الا ان فى نقل الباب من مفتوح العين الى مضمومها او مكسورها شبهة تغيير المعنى لاختلاف فى معانى الابواب فاختاره المتأخرون اشبه ثم شرع فى بيان حكم خاص لكل من الواو والياء بقوله (والياء اذا انكسر ماقبلها تركت على حالها) لعدم موجب التغيير (ساكنة كانت) تلك الياء (او متحركة) لكن ابقاؤها متحركة (اذا كانت الحركة فتحة) لانها خفيفة على الياء فلا تغير (نحو خشى) بفتح الياء (وخشيت) بسكونها مع كسر ٣ ماقبلها فيهما اذا كانت الحركة ضمة كما فى يخشى او كسرة كما فى ترمين فيعل الياء بقلبها الفا او بحذفها بعد الاسكان لاستثقال الضمة والكسرة عليها (والياء الساكنة اذا انضم ماقبلها واوا) لان الياء حرف علة ضعيفة خصوصا لينت عريكتها بالتسكين والضم حركة قوية تستدعى ان توافق لها مابعدها مع ان الياء الساكنة يعسر نطقها بضم ماقبلها (نحو ايسر يوسر اصله ييسر) قلبت الياء الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها اولم تحذف الواو مع وقوعها بين ياء وكسرة لئلا يلزم اجحاف الكلمة فاعتبر الهمزة من مضارع افعل كالموجود ولم تعتبر ذلك فى حق القلب للتخفيف وانما ذكر الماضى مع انه لا مدخل له فى المثالية ليتضح كون الواو منقلبا

والقياس ضم الفاء ٧ فى باب خفن لانه واوى الا انه لما كان من فعل مكسور العين وكانت الدلالة على حركة العين اولى من الدلالة على كون الياء واويا لان الاولى راجعة الى المعنى والثانية الى اللفظ نقلوا كسرة العين الى الفاء ولما لم يفد النقل فى مثل قلن وكلن الدلالة على حركة العين لعدم مخالفة حركة العين لحركة الفاء قصدوا الدلالة على الحرف المحذوف لئلا يفوت الغرض بالكلية منه

قدم مثال الياء ٣ المتحركة لان فى عدم تغيرها نوع استبعاد فكان حقها ان يتبادر اليها المثال منه

من الياء وللتنبيه على ان الياء الساكنة لا تقلب الفا في مثله (وتقول في مجهول الاجوف الواوي قيل والاصل ٥ قول) بضم القاف وكسر الواو (فاستثقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو) لان في النزول من العلو الى السفل تعسرا (فاسكنت القاف ونقلت كسرة الواو اليها) لكونها حرف علة وماقبلها ساكنا (فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة) بنقل كسرتها (ثم قلبت الواو ياء لان الواو الساكنة اذا انكسر ماقبلها قلبت ياء) للين عريكة الساكن مع انه حرف علة ضعيفة واستدعى كسر ماقبلها الى جنس الكسرة وهو الياء (والواو المتحركة) باى حركة كانت (اذا وقعت في آخر الكلمة وانكسر ماقبلها قلبت ياء) للين عريكة حرف العلة وان كانت متحركا ولحصول الخفة لان الياء خفيف بالنسبة الى الواو كما لا يخفى (نحو غبي والاصل غبو) قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها واشتقاقه (من الغباوة) ذكره استشهادا على ان اصله واوي اذ المصدر مما يرد الاشياء الى اصولها (والغباوة عكس الادراك) وعدم الذكاء اظهر في موضع الضمير تنبيها على ان المراد بالاول اللفظ وبالثاني المعنى (ونحو دعي مجهول دعا والاصل في مجهوله دعو بضم الدال) ولم يقل من الدعوة لان الف دعا دليل على انه واوي قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ومن هذا القبيل نحو يعطي ويعتدي ويسترشي فان الياء فيها مقلوبة ٣ من الواو وكذا في نحو غاز اصله غازو قلبت الواو ياء ثم اسكنت وحذفت اذ الكسرة تدل على الياء ولا تدل على الواو (وتقول في جمع المذكر في مجهول الناقص غزوا والاصل غزيوا) لم يقل اصله غزووا لان الاعلال المفرد ٧ سابق على الحاق ضمير الجمع ولا اشكال بالتاء الضمير في نحو غزوت لانها ليست بعارضة على صيغة الغيبة (فاسكنت الزاي) بسلب كسرتها لدفع الخروج منها الى الضمة (ثم نقلت ضمة الياء الى الزاي) لان الحرف الصحيح اولى بالحركة (وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو) التي هي ضمير الجمع (فبقي غزوا) بالضمتين (وكل واو وياء متحركتين) قوله (بكون ماقبلها حرف صحيح ساكن) صفة اخرى لهما (نقلت) خبر كل (حركتهما الى الحرف الصحيح الساكن

---

٥ وهذه لغة مشهورة وقد جاء قول بضم القاف وسكون الواو بحذف الكسرة لاستثقالها على الواو وقد جاء الاشمام ايضا وهو ان تقصد بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء نحو الواو وقليلا ذكره التفتازاني واشتقاقه من الشم كانت تشم الحرف رائحة اصلها بان تهيأت العضو بنطقه والغرض منه الاشارة الى الاصل

٣ لتطرفها وانكسار ماقبلها

٧ لانه باعتبار الذات والحاق الضمير باعتبار الفاعل

لانها اولى بتحمل الحركة (نحو يقول ويكيل ويخاف والاصل يقول ويكيل ويخوف) بسكون القاف والكاف والخاء نقلت ضمة الواو وكسرة الياء فى الاولين الى ماقبلهما ونقلت فتحة الواو فى الثالث الى الخاء ثم قلبت الفا (وانما قلبت واو يخاف الفا) مع انه قد سبق ان الواو الساكنة لاتقلب (لكون سكونها غير اصلى) اى عارض فوجد الشرط الاول وكذا الثانى اعنى (وانفتاح ماقبلها) فى الحال (وكل واو وياء متحركتين وقعتا فى لام الفعل وماقبلهما حرف متحركة) قوله (اسكنتا) خبر الكل (مالم يكن) اى لام الفعل (منصوبا) اذا وكان منصوبا لاتسكنتان الا لايلغو عمل الناصب (نحو يغزو ويرمى ويخشى) بسكون الواو والياء انما اسكنتا (لاستثقال الضمة على الواو والياء) لكونهما حرف علة ضعيفة ٤ (والاصل) فيها (يغزو ويرمى ويخشى) بضم الواو والياء ثم اسكنتا (قلبت ياء يخشى الفا لتحركها) يعنى فى الاصل كما هو مقتضى سباق كلامه اوفى الحال ويعم اسكان الحرف اقلبها الفا (وانفتاح الشين) ماقبل الياء (ويحرك الواو والياء) بالفتح (اذا كان) ٢ اى لام الفعل (منصوبا نحو ان يغزو وان يرمى لخفة الفتحة عليهما ولم يذكر حكم لن يخشى لظهور ان الالف لاتقبل الحركة فيكون نصبه تقديريا (وتقول فى التثنية) من يغزو ويرمى ويخشى (يغزوان ويرميان ويخشيان) بفتح الواو والياء لاجل الف التثنية ولذا لاانقلاب ياء يخشيان الفا لانها ساكنة تقديرا والياء الساكنة لاتنقلب الفا (وتقول فى الجمع المذكر) منها (يغزون ويرمون ويخشون والاصل يغزوون ويرميون ويخشيون) بضم ماقبل واو الجمع (فاسكنت الواو والياء) يعنى فى الاولين لاستثقال الضمة على الواو والياء) اى على اطلاقهما لا على المذكورتين بعينهما ولذا اظهر فى موضع ٣ الاضمار (وقلبت ياء يخشيون الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) وهو الشين فصار يخشاون (فاجتمع) فى كل من الثلث (ساكنان) احدهما (الواو والياء) ادرج فيها الف يخشاون باعتبار انها مقلوبة منها (وبعدهما) يعنى ان الساكن الثانى (واو الجمع فحذف ماكان قبل واو الجمع) من الواو والياء والالف التى لام الكلمة فبقى يغزون بضم الزاى ويرمون بكسر الميم ويخشون بفتح الشين (وضمت الميم

٤ خصوصا اذا وقعت فى الآخر الذى هو محل التغيير منه

٢ وانما استثنى نحو يخشى عن الحكم المذكور لامر ظاهر منه

٥ لظهور انه لاحاجة الى الاسكان فى مثل يخشيون منه

من يرمون) مع ان كسرها دليل الياء (تصح واو الجمع) لان كسر ماقبلها
يقتضي قلبها ياء فابدلت الضمة منها لتسلم علامة الجمع وفى اعلال يرمون
وجه آخر وهو نقل ضمة الياء الى ماقبلها بعد حذف حركته وهذا
اسهل الا انه لم افهم بما ذكر فى اغزوا اورد ههنا وجه غير ماذكر اشارة
الى توسع دائرة الاعلال وفى بعض النسخ وقع وقوله وقلبت ياء يخشون
الفا بعد قوله فحذفت ماكان قبل واو الجمع فعدم التعرض لحذف الفه
للاكتفاء بما ذكر فى اخويه (وتقول فى الواحدة المخاطبة) من يغزو (تغزين
والاصل تغزوين) بضم الزاء وكسر الواو (فاسكنت الزاء) لاستثقالهم
الضمة قبل واو مكسورة (ونقلت كسرة الواو اليها) لانها حرف صحيح
اولى بالحركة (وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء) وانما حذفت الواو
دون الياء لانها ضمير الفاعل كواو الجمع عند الجمهور ٦ وعلامة الخطاب
عند الاخفش وعلى المذهبين المناسب حذف لام الفعل وفى اعلاله وجه
آخر وهو سلب حركة الواو وحذفها وابدال ضمة الزاء كسرة لتسلم ياء
المخاطبة ولم يذكر اعلال ترمين وتخشين لان اسكان الياء الاولى وقلبها
الفا قد استفيد من اعلال جمع المذكر فاكتفى به (وتقول فى اسم الفاعل
من الاجوف قائل وكائل) اعلم ان الهمزة ان كانت مقلوبة من الواو
لا تكتب تحت مركزها نقطة الياء وتكتب تحت مركز المقلوبة من الياء
دلالة على الاصل (وكان) الاول (فى الماضى) لم يقل وكان فى الاصل
(قال) تنصيصا ٨ على ان اصله الماضى عنده لانه خلاف مذهب القوم
(فزيدت الالف) بين الفاء والعين (لاسم الفاعل فاجتمع الفان الف اسم
الفاعل والالف المقلوبة من عين الفعل) وحذف احدهما مخل بالغرض
من الزيادة ومؤد الى اللبس (فقلب الالف المقلوبة) من عين الفعل (همزة)
لقربها من الالف ولم تقلب الف الفاعل لان التغيير لا يناسب العلامة
وكتبت الهمزة بصورة الياء لان الهمزة المتحركة اذا سكن ماقبلها تكتب
بصورة حرف من جنس حركتها (وكذلك) اعلال (كائل) عنده
وعند البعض اصلهما قاول وكايل قلبت الواو والياء الفا ٢ ثم الالف همزة
او قلبنا همزة ابتداء لوقوعها بعد الف زائدة كما فى كساء ورداء (واسم

٦ وعلامة الخطاب
عند هم التاء وعند
الاخفش ضمير الفاعل
المستتر منه

٨ اذ لو قال فى الاصل
قال ربما حمل كلامه
بناء على مذهب القوم
على ان الحذف
من المضارع حرف
المضارعة ويصير
الباقى على لفظ
الماضى منه

٢ لتحركهما وانفتاح
ماقبلهما اذ لا اعتبار
بالف الفاعل لانها
ساكنة ليست
بحاجزة حصينة منه

الفاعل من الناقص منصوب فى حالة النصب نحو رأيت غازيا) ياؤه منقلبة من الواو لتطرفها وانكسار ماقبلها (وراميا فلا يتغير) اى الياء لخفة الفتحة عليها وتغير فى الجمع المذكر نحو غازين اصله غازيين لاستثقال الكسرة عليها (وتقول فى) حالة (الرفع والجر هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام) بتغير الياء وحذفها رفعا وجرا (والاصل غازى ورامى) بضم الياء رفعا وبكسرها جرا (فاسكنت الياء كما ذكرنا) اى فى مضارع الناقص بقوله اسكنتا ما لم يكن منصوبا يعنى لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وذلك لان الكسرة تحتاج الى تحريك شفة والضمة الى تحريك الشفتين فكرهوا ابقاءهما على الحرف الضعيف بخلاف الفتحة حيث لاتحتاج الى تحريك شفة اصلا فلم يعدوها ثقيلة (فاجتمع الساكنان الياء والتنوين) لانها نون ساكنة (فحذفت الياء وبقى التنوين) لانها علامة التمكن وذكر التفتازانى ان التنوين حرف صحيح فحذف حرف العلة اولى وفى بعض النسخ ونقل التنوين الى ما قبلها اى ماقبل الياء المحذوفة فصار غاز ورام بكسر ماقبل الياء رفعا وجرا وعلى هذا اعلال جمع المؤنث نحو غواز اصله غوازى (فان ادخلت الالف واللام) على مثل غاز ورام (سقط التنوين) لانه يقتضى التنكير الذى ينافى المقصود من ادخال حرف التعريف ٩ (وتعود الياء ساكنة) لزوال موجب حذفها وارتفاع مانع بقائها وهو اجتماع الساكنين بالتنوين الذى قد جعل عوضا عنها (فتقول هذا الغازى والرامى) فى الرفع (ومررت بالغازى والرامى) فى الجر (وتقول فى مفعول الاجوف) الواوى (مقول والاصل مقوول ففعل به ما ذكرنا) اى فى مضارعه يعنى نقلت ضمة الواو الى القاف فالتقى ساكنان واو الاجوف وواو المفعول فحذفت واو المفعول عند سيبويه لانها زائدة واستغنى ٧ عنها بالميم فحذفها اولى من حذف الاصلى بخلاف التنوين فى نحو غاز لانها علامة التمكن لا يستغنى عنها وعند ابى الحسن الاخفش حذفت واو الاجوف لان تغييرها مطرد بخلاف تغيير الواو الزائدة على انها مع الميم علامة المفعول الثلاثى ولا يستغنى عنها بالميم المفتوحة لعدم اختصاصها بالمفعول وحق العلامة ان تبقى ٧ ولا تتغير

٩ وانما لم تعد الحركة المحذوفة لبقاء موجب حذفها وهو الاستثقال

٨ واما سقوطها باللام فلان اللام ايضا علامة التمكن فيجوز ١ الابدال لدى الحاجة

٧ وعلامة الشئ مايوجد فيه ولا يوجد فى غيره

فحذف واوالاجوف ادخل فى القياس واولى (وتقول من بناء) الاجوف (اليائى مكيل والاصل مكيول فنقلت حركة الياء الى الكاف) لان الصحيح اولى بالحركة كما مر (فحذفت الياء لاجتماع الساكنين) منهما ومن واو المفعول فصار مكول (وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واو المفعول ياء) لسكونها وانكسار ماقبلها هذا على رأى الاخفش وعند سيبويه تحذف واوالمفعول وتكسر ماقبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس البناء اليائى بالواوى واختار الامام مذهب الاخفش لمامر وانقلاب واوالمفعول ياءاهون من حذفها هذا وبنو تميم لايغيرون البناء اليائى ويقولون مكيول لخفة بناء اليائى ويتمسكون فى ذلك بقوله ❊ واخال انك سيد معيون (واذا اجتمعت الواوان الاولى ساكنة والثانية متحركة ادغمت الاولى فى الثانية) للتخفيف برفع التكرير ولايحذف احدهما كما فى مقول ٩ لعدم الموجب ههنا (نحو مغزو والاصل مغزوو) ادغمت الواو الساكنة فى المتحركة (واذا اجتمعت الواو والياء) اى فى كلمة واحدة كما هو المتبادر فيخرج نحو يغزو يوما ويقضي وطرا (الاولى ساكنة سواء كانت واوا كما سيجئ مثاله اوياء نحو صبي اصله صبيو لانه من الصبوة بمعنى الميل (والثانية متحركة قلبت الواو ياء) ليمكن الادغام بحصول الجنسية ولم يعكس لان الياء اخف من الواو فابقاء الخفيف اولى (وكسر ماقبل الاولى) من اليائين يعنى اذا انضم ماقبلها بانقلابها من الواو (لتصح الياء) وتسلم عن الانقلاب الى جنس الضمة اما اذا انفتح ماقبلها فلا يغير اذ الياء الساكنة المفتوحة ماقبلها لاتنقلب الفا نحو طي وريان اصل طوى وروبان (وادغمت الياء فى الياء) للتخفيف (نحو مرمى ومخشى والاصل مرموى ومخشوى) قلبت الواو ياء ثم ابدلت ضمة ماقبلها كسرة ٨ لتسلم الياء ثم ادغمت (وتقول فى الامر الغائب من الاجوف (ليقل والاصل ليقول وفى الامر الحاضر قل والاصل اقول) بسكون القاف وضم الواو فيهما (فنقلت حركة الواو الى القاف فحذفت الواو لسكونها وسكون اللام وحذفت الهمزة) لحصول الاستغناء عنها (لحركة القاف وتقول فى التثنية) اى فى تثنية قل (قولا فعاد الواو

٩ يشير الى ذكر ضابطة الادغام ههنا لدفع توهم حذف احد الواوين مطلقا والا فالمقام مقام الاعلال لا الادغام عهد

٨ قدم الكسرة على الادغام لانه بعد تحقق الجنسية مع ان لا تكون تامة مالم يسلم المدغم عن الانقلاب عهد

لحركة اللام) اى لزوال مانع بقاء الواو وهو التقاء الساكنين بتحريك
اللام لالف التثنية فجعلت حركتها فى حكم الاصلية نظرا الى ان السكون
عارض بخلاف حركة تاء غزتا ورمتا فاعتبر هنا السكون الاصلى فلم تعد
ما حذف منهما وقس امر الاجوف البائى على الواوى نحو بع بيعا
(وتقول فى امر الغائب من الناقص ليغزو ليرم وفى امر المخاطب اغزوارم)
بضم الزاى وكسر الميم فيهما (بحذف الواو والياء) فى امر الغائب
والمخاطب (لان جزم الناقص) ناظر الى امر الغائب (ووقفه) ناظر الى
امر المخاطب (سقوط لام فعله) لكونها حرف علة ضعيفة بمنزلة
الحركة فتسقط فى الجزم والوقف كالحركة (وفى الناقص الواوى) متعلق
بقوله (تقلب الواو ياء) قدم الظرف على عامله لان القلب بلا موجب
ظاهرى مخصوص بذلك (فى المستقبل والامر والنهى المجهولات)
مع ان ماقبل الواو فيها ليس بمكسور حملا لها على مجهول الماضى (لانهن
فروع الماضى وفى الماضى المجهول) الذى هو متبوع الافعال المذكورة
(يصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو غزى والاصل غزو)
قلبت الواو ياء لما ذكر مثال مجهول المستقبل يغزى يغزيان يغزون الخ
بقلب الواو ياء فى جميع تصاريفه ثم الياء الفا فى مفاريده ولذا تكتب
على صورة الياء وانما لم تقلب الواو اولا الفا رعاية لتبعية مجهول الماضى
وتحذف لام الفعل اعنى الياء بعد قلبها الفا من جمع المذكر وواحدة
المخاطبة لاجتماع الساكنين من لام الفعل ومن واو الجمع وياء المخاطبة
ومثال مجهول الامر ليغز ليغزيا ليغزوا الى لاغز لتغز ومثال مجهول النهى
لايغز لايغزيا لايغزوا الى لاغز لاتغز بحذف لام الفعل ٧ للجزم قيد بكونها
مجهولات اذ فى معلوماتها ينضم ما قبل الواو فلا تقلب ياء ولما فرغ
من اعلال الاجوف والناقص قال (واما المعتل الفاء) الذى يقال له
المثال (فيسقط فاء فعله فى المستقبل والامر والنهى المعروفات) بخلاف
مجهولاتها نحو يوعد وليوعد ولا يوعد لعدم موجب الحذف وهو استثقال
الواو بين ياء وكسرة ولم يذكر المصدر نحو عدة اصله وعدة حذفت
الواو منه تبعا واطرادا لا للاستثقال لان نظره مقصور على المشتقات

٧ وكذا تحذف نون
الثانى ونون جمع المذكر
وواحدة المخاطبة
من الامر والنهى منه

وادرج فى المستقبل النفى والجحد لانهما على لفظه وذلك السقوط (اذا كان فاؤه واوا) بخلاف ما اذا كان ياء نحو ييسر لعدم ثقلها كالواو (تسقط من ثلثة ابواب) متعلق بتسقط احدها (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو وعد يعد) اصله يوعد حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة واما حذفها من المخاطب والمتكلم فللاطراد والمشاكلة بالغائب (و) ثانيها (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى والغابر نحو وهب يهب) اصله يوهب حذفت الواو لثقلها بين ياء وحرف حلق مفتوحتين كما يشهد به الذوق لان بين مخرجى الواو والفتحة بعد مسافة وانفراج وحرف الحلق مع الفتحة اثقل واما الحذف فى يذر فللحمل على يدع لانه بمعناه والمشهور حذف الواو لان العين مكسورة فى الاصل فلما حذفت الواو فتح العين لوجود حرف الحلق حقيقة اوحكما كما فى يذر يرد على ظاهره اذا القياس حينئذ اعادة الواو بزوال الكسرة كما فى لم يوعد اللهم الا ان يجعل الفتحة الضرورية العارضة فى حكم الكسرة الاصلية وايضا قلب كسرة العين فتحة يؤدى الى التباس الابواب (و) ثالثها (فعل يفعل بكسر العين فى الماضى والغابر نحو ورث يرث) اصله يورث (وتقول فى الامر والنهى) من الافعال الثلثة (عد لاتعد وهب لاتهب ورث لاترث) بخلاف الواو كما فى المستقبل لانهما فروعه ولم تحذف فى اسم الفاعل واسم المفعول نحو واعد وموهوب لان المفعول مشتق من المجهول والواو ثابت فيه واسم الفاعل ان اشتق من المضارع فثبوت الواو وصيانة عما بعده افافهم (وقد تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو وطئ يطأ) اصله يوطأ (ووسع يسع) اصله يوسع حذفت الواو لاستثقالها مع ياء وحرف حلق بخلاف وجل يوجل واذا اتى بكلمة قد المفيدة للبعضية والتقليل فى المستقبل (واما اللفيف المقرون) من المعتلات (فحكم عين فعله كحكم الصحيح) حيث (لايتغير) بالاعلال لان لامه اولى بالتغير من عينه وقد اعتل اللام فلو تغير العين يلزم نقض البناء (وحكم لام فعله كحكم لام فعل الناقص) فى قلبه الفا وحذف حركته للاستثقال (نحو طوى يطوى) وكذا فى الحذف علامة للجزم والوقف فى الامر والنهى

ولالتقاء الساكنين نحو يطوون اصله يطويون كيرميون وكذا فى اثبات
اللام اذا كان ياء وانكسر ماقبلها نحو روى مثل رضى ثم ان المصنف لكون
نظره مقصورا على المشتقات لم يلتفت الى تغيير عين المصدر نحو طوى
طيا ونوى نية قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احديهما بالسكون
(واما اللفيف المفروق فحكم فاء فعله كحكم فاء فعل المعتل) اى المثال
فحذفت اذا كانت واوا من المضارع والامر والنهى اذا وجد موجب الحذف
كوقوعها بين ياء وكسرة بخلاف وجى يوجى (وحكم لام فعله كحكم لام
فعل الناقص) فى قلبه الفا وفى حذفه وحذف حركته وفى ثبوته على حاله
اذا انكسر ماقبلها نحو ولى (نحو وقى يقى) اصله يوقى حذفت الواو كما فى يعد
واسكنت اللام كما فى يرمى (فتقول فى امره) اى فى امر هذا الباب (قه)
فحذفت فاء فعله) اذ اصله توقى (كالمعتل الفاء) اى كما تحذف من المثال
(وحذفت لام فعله فى الجزم والوقف) نحو لم يق وق (كالناقص) اى كما تحذف
لامه فى الحالتين نحو لم يرم وارم (فبقى القاف) بعد حذف ماحذف من امر
المثال والناقص (مكسورة وزيدت الهاء عند الوقف) لان الوقف
على المتحرك ممنوع صناعة ولا مجال لاسكان الحرف المبتدأ به فزيد
حرف خفيف الخروج ليكون كان لم يزد شئ (فى الواحد المذكر) بزيادة
الهاء فيه قد علمت من خصوص المثال الا انه اراد به التنبيه على انها
لا تزاد فى غيره وان تبادر الى الفهم زيادتها اطرادا (وتقول فى التثنية قيا)
بعود الياء لخروجها عن الآخرية باتصال ضمير الفاعل (وفى الجمع
المذكر (قوا) والاصل قيوا نقلت ضمة الياء الى القاف بعد حذف
كسرتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين كما فى ارموا (وفى الواحدة المؤنث
قى) والاصل قيى استثقلت الكسرة على الياء الاولى وحذفت لالتقاء
الساكنين (وفى الجمع المؤنث قين) باعادة الياء بلحوق ضمير الجمع ايضا
ولما فرغ من مباحث المعتلات قال (واما المضاعف وهو ما كان عينه
ولامه من جنس واحد) فيخرج نحو احمر واقشعر (اذا كان ٨ عين فعله
ساكنة ولامه متحركة) كمصدر مدد (او) كانت (كلتاهما متحركتين
فالادغام) فى الصورتين (لازم) ويقال له واجب ايضا وذلك لدفع الثقل

٧ ويقال له الاصم لاحتياجه الى الصوت الشديد كمن فى اذنه وقر اى ثقل ومضاعف الرباعى نحو زلزل يسمى مطابقا لكثرة المطابقة ﴿

وفى عرايس المحصل اذا ترك المتكلم مخرج حرف وعاد كان بمنزلة من قطع مسافة ثم رجع القهقرة ولا يخفى ثقله ﴿

الحاصل بالتكرر فانه كان يعيد مقيدا لرحل الى موضع نقلها وذلك مما يشق على النفس ولا يمكن حذف احدهما فادرج اولهما فى الاخر والفرق بين الصورتين ان الادغام ضرورى فى الاولى وان وقع المتماثلان فى كلمتين نحو واذكر ربك بخلاف الثانية فانها قد لاتدغم لمانع نحو قردد وجدد ثم لفظ الادغام بسكون الدال ٢من عبارات الكوفيين وبتشديدها من الافتعال من عبارات البصريين ذكره التفتازانى (وهو) اى الادغام لغة الاخفاء والادخال يقال ادغمت اللجام فى الفرس اى ادخلته فى فيه وادغمت الكتاب فى كمى اى اخفيته فيه وفى الاصطلاح اسكان الحرف الاول وادراجه فى الثانى (نحو مد عدو الاصل) فى الاولى (مدد) سلبت حركة الدال ٣ الاولى لئلا تفصل بين المتجانسين اذ الحركة بعد الحرف على المختار ثم ادغمت فى الثانية (و) فى الثانى (عدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم وبقيت ساكنة فادغمت الدال الاولى فى الثانية) فصار عدو يعلم بذلك ادغام الماضى وادغام مايكون اول المتجانسين ساكنا فلا حاجة الى ذكرهما (واذا كان عين فعله متحركة ولامه ساكنة سكونا لازما) باتصال ضمير الفاعل (فالاظهار لازم) اى الادغام ممتنع (نحو مددن الى مددنا) لان ماقبل ضمير الفاعل لازم السكون لئلا يتوالى اربع حركات وفى الادغام لابد من حركة الثانية كما سيجئ ٧(وان كانتا) اى العين واللام منه (ساكنتين) الاولى للتخفيف والادغام والثانية للجزم او الوقف (فحركت الثانية) اى فالحكم ان تحرك الثانية حينئذ لان الساكن كالميت لايظهر نفسه فكيف يظهر غيره وهو المدغم الساكن (وادغمت الاولى فيها) اى فى الثانية وهذا القسم يسمى ادغاما جائزا لانه يجوزان ينظر الى ان سكون الثانية علامة فلا تحرك فلا تدغم فيها وهذا لغة اهل الحجاز ويجوزان ينظر الى ان سكونها عارض غير لازم فتحرك وتدغم فيها وهذا لغة بنى تميم والاول اقرب الى القياس وفى التنزيل ولا تمنن تستكثر (نحو لم يمد ٤ والاصل لم يمدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم) لاجل الادغام (فبقيتا) اى الدالان (ساكنتين فحركت الدال الثانية وادغمت الاولى فيها) اى فى الثانية لايقال لو حركت الاولى وادرجت

---

٢ فان ادغامه يبطل الالحاق بجعفر وادغام جدد جمع جدة بمعنى الطريق يؤدى الى اللبس بالجد ⁂

٣ اسكانها بمقتضى الوضع فيدخل فيه سكون مد مصدرا ⁂

٢ وقيل انهما معا من غير ان يتقدم الحرف على الحركة ⁂

٩ قال سعد الملة والدين وذلك ليدل السكون على ان الضمير كالجزء مما اتصل به فلو حرك زال الغرض ⁂

٤ وقيل لان سكون الثانى المدغم لازم وسكونه يؤدى الى اجتماع الساكنين باتصال الف الضمير وواو ولايخفى ما فيه فان الساكن بعد حينئذ فلا يأتى الضمير لا التحرك ⁂

الثانية فيها يحصل المقصود من الادغام فاسبب ترجيح عكسه لانا نقول حركة الاولى لتأخرها عنها فاصلة بينهما كما مر ولا مجال لاندراج الثانية فى الاولى المتحركة (ثم فتحت) اى اختيرت كون ثالث الحركة فتحة لان الفتح اخف الحركات (ويجوز تحريكها) اى تحريك الثانية (بالضم) تبعا العين مضارعه (والكسر) لانه اصل فى تحريك الساكن وذلك للمناسبة بين الكسر والسكون من حيث ان السكون اصل فى البناء والكسر ابعد الحركات من المعربات ولذا لا يدخل المضارع وغير المتصرف وقيل فى اصالته لان الساكن كالميت وتحريكه من اسفله (كما يذكر) اى جواز التحريك بالثالث (فى الامر) من هذا الباب ثم اورد بحثه بقوله (وتقول فى الامر) الحاضر (من يفعل بضم العين مد بضم الدال ومد بفتح الدال ومد بكسر الدال) والاصل امدد نقلت ضمة الدال الاولى الى الميم فاستغنى عن الهمزة ثم حركت الدال الثانية بما حركت به فى نحو لم يمد فقدم ذكر الضم ههنا دفعا لما يتوهم من السباق من انه جائز على ضعف (والميم مضموم فى) الصور (الثلث) لان الحركة المنقولة اليها هى الضم (ويجوز امدد بالاظهار) كما هو رأى الحجازيين وفى كلامه اشعار بان اكثر استعماله بالادغام كما هو مذهب بنى تميم (وتقول فى الامر من يفعل بكسر العين فر بالكسر) اى بكسر الراء تبعا العين مضارعه ولاصالته فى تحريك الساكن (وفر بالفتح) لخفته ولا يجوز ضم الراء لاستلزامه الخروج من الكسرة الى الضمة مع انه لا داعى له كاتباع العين (والفاء مكسورة فيهما) اى فى صورتى كسر الراء وفتحها لان المنقول اليها هو الكسر (ويجوز افرر بالاظهار) لسكون الثانى فى الاصل (وتقول فى الامر الحاضر (من يفعل بفتح العين) اى من الباب الرابع لان المضاعف لا يجئ من الباب الثالث كما صرح به (عض بالفتح) للاتباع بعين مضارعه وللخفة (وعض بالكسر) لاصالته فى تحريك الساكن ولم يضم لعدم داعيه (والعين مفتوحة فيهما) لان الاصل اعضض بفتح الضاد الاولى ثم نقلت الى العين (ويجوز اعضض بالاظهار) كما مر هذا فى الثلاثى (وتقول) من المضاعف (من افعل احب يحب والاصل احبب يحبب

على وزن اكرم يكرم (فنقلت حركة الباء) الاولى (الى الحاء وادغمت الباء فى الباء فيهما) اى فى الماضى والمضارع (وتقول فى الامر) منه (احب) بكسر الحاء المنقولة من الباء الاولى والباء المدغم فيها اما مفتوحة او مكسورة على قياس فر (واحبب) على وزن اكرم (بالادغام) فى الاول (والاظهار) فى الثانى ومثال الممتنع احببن الى احببنا وقس على هذا مضاعف الخماسى والسداسى نحو تماد واستمد ٣ ولم يتعرض لمضاعف الرباعى نحو زلزل اذ ليس له حكم خفى ولم يذكر حذف احد المتجانسين وابداله بحرف العلة للتخفيف نحو ظلت واحست والاصل ظللت واحسست ونحو امليت وتقضى البازى والاصل امللت وتقضض لقلة وقوعها واقتصر على بيان كون احد المتجانسين فى كلمة لان حال كونهما فى كلمتين معلوم بالمقايسة نحو ما اقل لكم فى الواجب ورسول الحسن فى الممتنع والمال لزيد فى الجائز وقد يجرى الادغام فى المتقاربين مخرجا كالجيم والشين فى اخرج شطأه ومن لم يدغم ينظر الى عدم تجانسهما وعدم تلازم الكلمتين ومن الادغام الجائز نحو ولى يزيد وعدو وليد باسكان المشددة لفظا وادراجه فيما بعده ويسمى اخفاء وشانه ان لايشدد الدرج فيه كما يشدد فى الادغام ولذا قال (وكما ادغمت) انت (حرفا فى حرف ادخل) امر من الادخال وفى بعض النسخ ادخلت (بدله) ظرف تقديرى بمعنى مكانه كما ذكره الشريف فى بحث تقديم المسند اليه اى فكان المدغم (تشديدا) يكون عوضا عن لفظ المدغم فيه وقرينة له ولما فرغ من المضاعف قال (واما المهموز) اخره عن المضاعف لان حرف التضعيف قلما يخلو عن تغير باسكان وادراج او قلب او حذف والهمزة كثيرا تترك على حالها فالمضاعف اقرب الى المعتل ثم المهموز ما يكون احد حروفه الاصلية همزة (فان كانت الهمزة) الواقعة فيه (ساكنة يجوز تركها على حالها) لحصول الخفة بسكونها فى الجملة لا الخفة الكاملة لان الهمزة نفسها حرف شديد من اقصى الحلق (ويجوز قلبها) الفا او ياء او واوا لانها حروف خفيفة فالقلب الى احدها ابلغ فى الخفة من ابقاء الهمزة ساكنة ثم فصل القلب بقوله (فان كان ماقبلها) اى ماقبل الهمزة (مفتوحا قلبت) الهمزة (الفا وان كان ماقبلها

---

٣ وقد عرفت ان نحو استعد ليس بمضاعف اصطلاحا لان احد المتجانسين زائد بفتح الفاء على الاصل وبكسرها بنقل حركة المحذوفة اليه محمد

٥ عند قول السكاكى كما اذا قلت بدل قولك زيد منطلق الخ محمد

مكسورا قلبت ياء وان كان مضموما قلبت واوا) اى تقلب حرفا من جنس حركة ماقبلها للين عريكة الساكن واستدعاء حركة ماقبلها ذلك القلب (نحو ياكل) بقلب الهمزة الفا (ويومن) بقلبها واوا (وايذن) بقلب الهمزة الثانية ياء (امر من اذن) بكسر الذال اخر مثال المكسور عن المضموم مع تقديم المكسور اشارة الى انه كالخارج عما نحن فيه من حيث انه ليس من جائز القلب بل من واجب القلب كامن واومن ايمانا لشدة الثقل باجتماع الهمزتين فوجه ايراده ههنا التنبيه على ان الواجب لاينافى الجواز فيصح التمثيل بمثله للجواز وانما بينه بقوله امر من اذن ليتضح ان اصله بالهمزتين المكسورتين اوليهما (وان كانت الهمزة متحركة فان كان ماقبلها حرفا متحركا لاتتغير الهمزة كا) لحرف (الصحيح) اقوة عريكتها بسبب حركتها (نحو قرأ) الا ان يكون حركتها فتحة وحركة ماقبلها ضمة او كسرة نحو جون ومير فحينئذ يجوز قلبها واوا او ياء لان الفتحة كالسكون فى اللين ولاتقلب الفا اذا انفتح ماقبلها القوة فتحتها بفتحة ماقبلها اذا الشئ يتقوى بجنسه ونحو ٢ لاهناك المرتع * فشاذ والمصنف اطلق عدم تغير الهمزة ولم يستثن نحو جون ومير لقلتها ولعدم وزنها فى المشتقات وبحثه مقصور عليها ثم ان الهمزة المتحركة اذا تحرك ماقبلها قد تخفف فى غير الصورتين المذكورتين بجعلها بين بين والمشهور فيه ان تجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج حرف من جنس حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء ولؤم بين الهمزة والواو وسأل بين الهمزة والالف (وهى) اعنى الهمزة التى جعلت بين بين متحركة عند البصريين بحركة ضعيفة ينحى بها نحو السكون ولذلك لاتقع الاحيث يجوز وقوع الساكن فيه كذا ذكره شارح المراح وهذا الجعل ليس تغيرا كاملا لبقاء الهمزة مع حركتها ومراد المصنف بقوله لاتتغير التغير الكامل كتغير حرف العلة فافهم (وان كان ماقبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) لحصول الخفة فى الجملة بسكون ماقبلها فان باب يرى لما كثر استعماله اوجبوا نقل حركتها وحذفها (ويجوز نقل حركتها الى ماقبلها) اى لاجل حذفها بقرينة سياق كلامه (مثاله قوله تعالى وسل القرية) بحذف همزة الوصل وهمزة العين (والاصل اسئل القرية) بفتح

٢ معناه لا بورك لك فى الملك فلا تتمتع به وهو من بيت الفرزدق منه

همزة العين (فنقلت حركة الهمزة الى السين تخفيفا لها) لانها حرف
شديد كامر فاستغنى عن همزة الوصل بتحريك مدخولها (وحذفت
الهمزة) التى هى العين (لسكونها وسكون اللام بعدها) فلما وصل القرية
حركت اللام لالتقاء الساكنين وبالكسر لاصالته (وقد قرئ) اى المثال
المذكور (باثبات الهمزة) على الاصل وتركها بالاعلال المذكور فثبت
بالقراءتين الاصل المذكور من ان الهمزة المتحركة اذا سكنت ماقبلها يجوز
ابقاؤها وحذفها ثم ان قوله ويجوز نقل حركتها مقيد بان يكون ماقبلها
قابلا للحركة فخرج الالف فى نحو سائل والياء فى نحو خطيئة وافيئس
والواو فى نحو مودة لانها ممنوعة عن الحركة فالهمزة فى الاول تجعل بين بين
وفيما عداه تقلب بجنس ماقبلها وتدغم جوازا ويحصل كلامه ان الهمزة
اذا تفردت فلا تخلو من الحركة والسكون فعلى الاول ان كان ماقبلها
ساكنا غير ممنوع عن الحركة يجوز حذفها وتركها على حالها وان كان
متحركا لاتتغير الهمزة كما تتغير حرف العلة الا نادرا وعلى الثانى يجوز
تركها على حالها وقلبها بجنس حركة ماقبلها وان اجتمعت الهمزتان
فى كلمة والثانية ساكنة فقلبها بجنس حركة ماقبلها واجب نحو آدم واوثر
وايذن ٨ الا ان تشذ فتحذف والى هذا اشار بقوله (والامر من الاخذ
الاكل والامر خذ كل ومر) بحذف الهمزة الثانية (على غير القياس)
والاستغناء عن همزة الوصل وذلك الحذف لكثرة الاستعمال والمثال
الثالث لما لم يبلغ مبلغ الاولين فى كثرة الاستعمال قد يستعمل على الاصل
قال الله تعالى وأمر اهلك بالصلوة وان كانت الثانية متحركة فان انكسرت
او انكسر ماقبلها تقلب ياء والا فواوا نحو اوادم جمع آدم وان كان اجتماعهما
من كلمتين نحو جاء احد يجوز تحقيقهما لعروض الاجتماع وتخفيفهما وتمام
البحث فى المفصلات (وباقى تصريف المهموز على قياس الصحيح) اذ الهمزة
ليست كحرف العلة من كل الوجوه ولذا تحذف فى مثل تفرؤن وتقرئين
باستثقال الضمة والكسرة عليها فلا تتغير فى ماعدا المذكور ولما فرغ
من تفصيل الاقسام الستة اراد بايراد ضابطة اجمالية لتكون اعون للحفظ
فقال (وكلما وجدت فعلا غير الصحيح) من المعتلات وما يلحق بها (فقسه

٨ والواو والياء مقلوبتان من الهمزة منه

على) الفعل (الصحيح فى جميع الوجوه التى ذكرناها فى باب الصحيح من التصريف) بيان للوجوه اى من تصريف الماضى والامر وغيرهما (فان اقتضى القياس) ودعى ٧ (الى ابدال حرف بحرف) كقلب الواو والياء اذا انكسر ما قبلها كما فى قيل (او نقل) اى نقل حركة حرف العلة كما فى يخوف (او اسكان) بلا نقل كما فى يرمى (فافعل) كلا منهما على مقتضى القياس المعلوم من باب المعتلات (والا) اى وان لم يقتض القياس شيئا منها (صرف الفعل الغير الصحيح كالصحيح) نحو خشى فانه لا موجب لتغيرياته وكذا واو يوجل فصرفهما تصريف علم يعلم فى مطرداتهما (وقد يكون) اسمه ضمير الشان المحذوف (فى بعض المواضع) اى الكلمات والظرف متعلق بقوله (لا تتغير المعتلات) والجملة خبر كان (فيه) اى فى ذلك البعض (مع وجود المقتضى) اظاهر الاعلال (نحو عور واعتور واستوى ونحو ذلك) نحو مقوال اسم آلة وما اقوله فعل تعجب ٣ ونحو الفيضان والسيلان وباب جواد (فبعضها) اى بعض تلك الكلمات (لا تتغير لصحة البناء) نحو استوى اذ لو قلبت واوه الفا لاجتمع الساكنان فيحذف احدهما ولا يعلم انه افتعل او استفعل (وبعضها) لا تتغير (لعلة اخرى) كالمحافظة على الوزن والدلالة على اضطراب معناه والالتباس وقد نبهت على تفصيل مواضع الاعلال فى اول الباب وليكن هذا آخر الكتاب الحمد لله على الاختتام والصلاة على رسوله افضل الانام وعلى آله واصحابه الكرام النجباء الفخام

الحمد لله رب الانعام ✲ وفائض الارواح فى الاجسام ✲ ومنح علينا بطبع هذا الشرح المسمى بروح الشروح ✲ على متن المقصود وهو فى علم الصرف للطلبة كالروح ✲ فى مطبعة الحاج محرم افندى البوسنوى ✲ يسر المولى مقاصده الدنيوى والاخروى ✲ وتصادف ختام طبعه فى اواخر الربيع الاخر لسنة ثلاث وتسعين ومائتين والف

لا يشير الى ان استعمال اقتضى بكلمة الى تضمن معنى دعى ونحوه منه

٣ وفى الكفاية ولا يعل صيغة التعجب لعدم تصرفها نحو ما اقوله واقيم به ولا افعل سواء كان صفة مشبهة نحو اسود وبيض وللتفضيل نحو احوط واقيس لئلا يلتبس من المتكلم ولا صيغتا اسم الالة نحو المخيط ٦